النظم السياسية المقارنة

أملية

٢٠١٥ - ٢٠١٦

Damascus University

أملية مقرر

النظم السياسية المقارنة

العام الدراسي ٢٠١٥- ٢٠١٦

الفهرس:

المقدمة :	٣
١- الإطار المفاهيمي والتاريخي للسياسة المقارنة.	٥
٢- العناصر المكونة للنظام السياسي.	١٨
٣- بيئة النظام السياسي.	٢٢
٤- مداخل دراسة النظم السياسية :	٢٦
- المدخل القانوني.	٢٦
- المدخل المؤسسي.	٢٩
- المدخل النسقي.	٣٤
- المدخل الاتصالي.	٣٧
- مدخل الوظيفية البنيوية.	٤٠
- مدخل العلاقة بين الدولة والمجتمع.	٤٤
- المدخل الكوربوراتي.	٤٥
- مدخل السياسات العامة.	٤٩
٥- أنواع النظم السياسية وأشكال الحكومات.	٥٢
٦- أنماط الأنظمة السياسية:	٧٠
- الأنظمة الديمقراطية.	٧٠
- الأنظمة الشمولية.	٧٧
- الأنظمة التسلطية.	٨١
٧- مجموعات المصالح والأحزاب السياسية.	٨٥
٨- النظم الحزبية والنظم الانتخابية.	٩٨
٩- العملية السياسية :	١١١
- الثقافة السياسية.	١١١
- التنمية السياسية.	١١٦
- التحول الديمقراطي.	١٢٩
١٠- نماذج مقارنة للنظم السياسية:	١٣٤
- النظام السياسي الأمريكي.	١٣٤
- النظام السياسي البريطاني.	١٤٤
- النظام السياسي الفرنسي.	١٥٥
- النظام السياسي الألماني.	١٦٨
المراجع:	١٧٨

مقدمة:

كانت الدراسات حول النظم السياسية في مراحلها الأولى تقتصر على دراسة أشكال الحكومات، ولم تكن تتعدى نشاطات السلطة بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. وفي مراحل لاحقة تطور الاهتمام بدراسة النظم فلم تعد واقعياً تقتصر على الجوانب القانونية فحسب ، بل امتدت إلى تحليل آلية وأسلوب عملها وإبراز أهميتها ومكانتها ودورها الحقيقي في المجتمع، وأصبحت الدراسات تشمل المنظمات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية ، وكل الجماعات التي تسهم في التأثير في النظام السياسي سواء كانت أحزاباً أو منظمات أو جماعات مصالح.

وفي العقود الأخيرة من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ، شهد حقل النظم السياسية المقارنة تطورات أكاديمية ملحوظة ، وقد تجلت هذه التطورات في بروز العديد من المداخل والاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، تمحورت حول عدد من المفاهيم والأطر النظرية والمنهجية منها: الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي والمجتمع وعلاقته بالدولة، والعلاقة بين النظام السياسي والسياسات العامة، والعلاقة بين المأسسة والتنمية السياسية، والاتصال السياسي....إلخ. وكان السبب الأساسي في تطور حقل النظم السياسية المقارنة ، هو النقاش الأكاديمي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) حول دور النظام السياسي وسياساته في المجتمع.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن المداخل والاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية المقارنة ليست منفصلة تماماً بعضها عن بعض، بل أن هناك قدراً من التداخل فيما بينها، وعلى سبيل المثال: فإن الحديث عن الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي ينطوي في جانب منه على رصد وتحليل دور منظمات المجتمع المدني في هذه العملية، فضلاً عن تناول مواقف التنظيمات الاجتماعية والسياسية المختلفة من قضية المشاركة السياسية وعملية الانفتاح السياسي والديمقراطية والتنمية.

ومن الجدير بالذكر أن بروز المداخل واتجاهات حديثة في دراسة النظم السياسية المقارنة ، لا يعني على الإطلاق أن الاتجاهات التي كانت سائدة في دراسة هذه النظم من قبل وما تستند إليه من مفاهيم ومناهج قد سقطت وأُلغيت أو أنها لم تعد صالحة لدراسة النظم السياسية المقارنة بل إن هذه المفاهيم والمناهج يعاد توظيفها أو توظيف بعضها على الأقل في إطار الاتجاهات الحديثة. فعلى سبيل المثال: تشكل قضية المؤسسية وبناء المؤسسات بعداً رئيسياً في دراسة عملية التطور الديمقراطي وتجسيد ثقافة المشاركة. كما أن دور كل من النخبة الحاكمة والأحزاب السياسية وجماعات الضغط وجماعات المصالح في عملية صنع القرار يعتبر من المحددات المهمة لمخرجات هذه العملية وطبيعة السياسات المتمخضة عنها. بالإضافة إلى ذلك أنه لا يمكن دراسة النظم الحزبية والنظم الانتخابية بمعزل عن فهم وواقع وطبيعة الجماعات والتكوينات

الاجتماعية في المجتمع ، كما أن مدخل علاقة الدولة بالمجتمع يثير بعض القضايا والإشكالات ذات الصلة بعلاقة التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالدولة.

تشير النظم السياسية إلى مجموعة من القواعد والهياكل والبنى والمؤسسات السياسية التي من خلالها تفصح السلطة عن إرادتها وتستمد منها الدولة استمراريتها. لذلك فإن دراسة هذه النظم وإجراء مقارنة فيما بينها تمنح المعنيين إمكانية معرفة إيجابيات وسلبيات حياتهم السياسية، وتوسيع مداركهم لرؤية أفق أوسع من الخيارات السياسية للارتقاء بهذه الحياة وتحسينها. وتبدو دراسة نماذج عملية لبعض الأنظمة الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية مفيدة في هذا السياق، باعتبار أن بريطانيا صاحبة تجربة برلمانية طويلة ، في حين أن فرنسا ، عبر تطورها السياسي، تميزت بتطوير مؤسساتها ، بينما ألمانيا تتميز بمستشارها وطبيعة برلمانها واستقرارها ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تتميز بصلاحيات رئيسها الواسعة.

لا يمكن الإدعاء بتأليف جميع فصول هذه الأملية ، إنما إعدادها حيث تم الاستناد في إعداد هذه الأملية على مجموعة من الدراسات والمراجع ، لا سيما مخطوط "النظم السياسية المقارنة" للأستاذ د. عبد العالي عبد القادر من جامعة سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، وكتاب "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" لعالم الاجتماع الأمريكي غابرييل ألموند وزميله بنغهام باول الابن، وأعمال د. ثامر خزرجي و د. سام دله وغيرهم. وقد تمت الإشارة إلى المراجع المستخدمة في الصفحة الأخيرة من هذه الأملية.

تهدف الأملية إلى تقديم مادة تدريسية، في حقل النظم السياسية المقارنة، لطلبة العلوم السياسية لإعطائهم تصور عام عن هذا الحقل، يتضمن بداياته وتطوراته ومداخل دراسته بصورة مبسطة. وتشكل هذه الأملية المرحلة الأولى من جهد متواضع لتقديم إطار منهجي لدراسة النظم السياسية يستفيد من الأطر النظرية التي قدمها المنظرون والباحثون، على أمل أن يكتمل هذا الجهد بتأليف كتاب جامعي يتناول هذا الحقل الهام ويراعي المتطلبات الأكاديمية اللازمة لإنجازه.

د. نزار مؤيد جزان

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والتاريخي للسياسة المقارنة

يقول روبرت دال في كتابه " التحليل السياسي" لا يوجد أحد قادر على أن ينأى بنفسه عن الوقوع في دائرة التأثير لنظام سياسي ما. فالمواطن يتعامل مع السياسة عند تصريف أمور الدولة، المدينة ، المدرسة ، الشركة ، النقابة ، النادي ، الحزب السياسي ، والجمعيات التطوعية .. وغير ذلك كثير من منظمات عديدة أخرى.

قبل الخوض في معنى المقارنة وحيثياتها ، لابد أولاً من إعطاء تصور عام عن معنى السياسة والنظام السياسي لكي يتسنى لنا معرفة ماهية ومضمون مقرر" النظم السياسية المقارنة".

أولاً- تعريف "السياسة":

يرى دال أن السياسة هي حقيقة من حقائق الوجود الإنساني لا يمكن تجنبها ، فكل فرد يجد نفسه مشتركاً بطريقة ما ، في لحظة ما في شكل من أشكال النظم السياسية. وإذا كان المرء لا يمكنه تجنب السياسة ، فإنه بالضرورة لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها ... فمصير الجنس البشري تحدده السياسة والسياسيون ، وذلك من خلال صياغتهم للترتيبات السياسية. فما هي السياسة؟

تتعلق السياسة بكل نشاطات التعاون والصراع داخل المجتمعات وفيما بين هذه المجتمعات، حيث يسعى الأفراد إلى امتلاك واستخدام وإنتاج وتوزيع مواد تتعلق بإنتاج وبإعادة إنتاج حياتهم الاجتماعية والبيولوجية.

وتعرّف موسوعة بلاكويل السياسة بأنها كل عملية ونشاط بين مجموعة من الناس تكون آراؤهم ومواقفهم مختلفة، ويتوصلون إلى قرار جماعي، يعمل على تدعيم الأهداف المشتركة، بحيث أن القرار يتضمن ممارسة للسلطة.

هذا التعريف يتميز عن كثير من التعاريف الشائعة للسياسة بأنه لا يشمل بالظاهرة السياسية الدول فقط، بل الأنظمة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مثل :الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الدينية ، جماعات المصالح وجماعات الضغط .....إلخ

ويرى كثير من الباحثين أن مشكلة تعريف علم السياسة تكمن في تعريف الظاهرة السياسية بحد ذاتها، أو ما هو "السياسي"، فهناك فرضيات تنطلق من أن الظاهرة السياسية تعبر عن انقسام الجسد السياسي إلى حاكمين ومحكومين.

وفي هذا الإطار يرى "**موريس دوفرجيه**" في كتابه "**دراسة السياسة**" أنه من الصعب وضع تعريف محدد لما هو سياسي، وبالنسبة لكلمة سياسة هي قديمة تستخدم في الحديث اليومي لكل إنسان. وبالرغم من استخدامها الشائع فهي تستخدم في معنى محدد بالنسبة للسوسيولوجيين.

لقد شهدت الدراسات في علم السياسة انقساماً بين مدرستين أساسيتين هما:

١ – المدرسة القانونية والدستورية أو المدرسة الكلاسيكية: وهي تنطلق في دراسة علم السياسة من التركيز على دراسة مؤسسات الدولة والبنى الحكومية.

٢ – المدرسة السلوكية: وهي الاتجاه المنهجي والبحثي والنظري والذي أخذ يطغى بعد الحرب العالمية الثانية على صعيد دراسات علم السياسة، وذلك لأنه تبنى مقاربة أكثر شمولاً اعتمدت على دراسات علم الاجتماع والانثروبولوجيا، فقد رأى هذا الاتجاه أن موضوع الدراسة هو التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدولة أحد أشكاله.

وفي سياق التعاريف المتعددة لعلم السياسة ، لابد من التنويه إلى ثلاث نقاط هامة:

– التعاريف الأولى للسياسة كانت تركز على الدولة أي أن علم السياسة هو علم الدولة، وهذا ما انعكس في الاتجاه النظري الأول وهو الاتجاه المؤسسي والقانوني في دراسة علم السياسة.

– علم السياسة هو علم السلطة بما تحمله من معاني التأثير والنفوذ والقوة.

– علم السياسة هو علم التخصيص السلطوي للقيم ذات الشأن في المجتمع، وهو التعريف الذي اقترحه ديفيد إيستون.

ثانياً– مفهوم "النظام السياسي":

يتميز النظام السياسي كأحد أنظمة المجتمع عن الأنظمة الأخرى (النظام الاقتصادي، النظام القانوني ، النظام الثقافي...) بخصائص عديدة، أهمها:

١- يمتلك النظام السياسي السلطة العليا في المجتمع ، وبذلك تُلزم قراراته المجتمع برمته، كما تُلزم الأنظمة الأخرى. وتفسير ذلك أن إحدى الوظائف التي يمارسها تتمثل في تعبئة الطاقات لتحقيق أهدافٍ للمجتمع ترسمها قواه القائدة والموجهة. ولتأدية هذه الوظيفة ، لا بد من أن يمتلك النظام السياسي " سلطة " وبهذا فإن الخاصية الأولى التي يتميز بها النظام السياسي هي السلطة. وتتجلى هذه الخاصية بصورة واضحة إذا ما قارن المرء ، على سبيل المثال ، بين هذا النظام والنظام الاقتصادي الذي تقتصر وظائفه على إنتاج السلع والخدمات وإشباع حاجات المجتمع ذات الطابع المادي.

٢- يتمتع النظام السياسي باستقلالية ذاتية نسبية ، إذ تحكم العلاقات الواقعة في إطاره قواعد خاصة ، قانونية وسياسية، لذلك كان أبرز شكلاً من أي نظام فرعي آخر من أنظمة المجتمع.

٣- على الرغم من أن النظام السياسي يمتلك السلطة العليا في المجتمع ، فإن هذا النظام يتفاعل مع الأنظمة الأخرى فيه ، أي أن هذه السلطة لا تعني بذاتها انفصال النظام السياسي عن بيئته الاقتصادية والاجتماعية التي يتحرك فيها.

ثالثاً- الاتجاه الكلاسيكي في دراسة النظم السياسية:

ينطلق مارسيل بريلو من أن دراسة النظم السياسية هي دراسة مجموعة المنظمات والبنى التي يتكون منها النظام السياسي، أي دراسة التكوين الحكومي السلطوي للمجتمع. وهو يعكس توجه المدرسة الأولى في دراسة الظاهرة السياسية، وبهذا المعنى فإن لنظام السياسي حسب وجهة نظر التقليديين هو بالأساس نظام الحكم ، أو هو مجموعة القواعد المكتوبة أو المطبقة والتي تحكم جماعة بشرية في مرحلة تاريخية معينة. أو بتعبير أكثر وضوحاً فإن النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم السلطات العامة في الدولة وتحدد اختصاصاتها ووظائفها والعلاقة بينها.

واعتُبرت الأنظمة السياسية مرادفاً لأشكال الحكومات، باعتبارها الشكل الأساسي والحصري لممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، وبالتالي فإن من نتائج ذلك أن الدراسات السياسية التي انطلقت من هذا المفهوم كانت تدور حول الجوانب الوصفية للممارسة السلطة في إطار الدولة، وكيفية تنظيم السلطة من حيث تعريف الدولة وأركانها وشكل الدولة (بسيط أو مركب) وشكل الحكومة (ملكية، جمهورية) وأنواع الحكومات (برلمانية، رئاسية) ووسائل بناء السلطة من حيث تنظيم الانتخابات أو النظام القانوني للانتخابات، ونظام التعيين، أو ممارسة السلطة، ودراسة وظائف الدولة القانونية من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء.

هذا التوجه له شكل حديث ومتجدد والذي أخذ يهتم بدراسة القوى والجماعات التي تقف خلف التشريع والتنظيم القانوني للسلطات، والنشاط الفعلي للممارسة الحكم والتي لا تجيب عنها النصوص القانونية. فالدراسات القانونية بحكم طبيعتها تبقى عاجزة عن إعطاء تحليل حركي للظاهرة السياسية.

رابعاً- اتجاه المدرسة السلوكية في دراسة النظم السياسية:

تختلف المدرسة السلوكية عن المدرسة الكلاسيكية (القانونية الدستورية) **في اعتماد وحدة تحليل مختلفة**، فبدل اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة وحدة للتحليل، اتجهت إلى **اعتماد السلوك أو التفاعل بديلاً في وحدة التحليل.** أي التركيز على الجانب السلوكي التفاعلي في العملية السياسية، وتهدف من وراء ذلك إلى الوصول إلى تعميمات نظرية بخصوص السلوك الإنساني، تدعمها أدلة تجريبية قابلة للإثبات، بناءاً على الملاحظة وتتبع الانتظامات السلوكية، حتى تتمكن من فهم السلوك الإنساني والعملية السياسية ، وإمكانية التنؤ به، فالمنهج السلوكي ينظر للظاهرة السياسية كظاهرة حركية تقوم على تفاعلات البشر في موقف سياسي معين.

لذلك جاء في تعريف إيستون للسياسة بأنها **التخصيص السلطوي للقيم ذات الشأن في المجتمع،** وقد اقترح مستويين للتحليل لدراسة السياسة:

– التحليل لدراسة السياسة على أساس أثر الدوافع النفسية للأفراد.
– التحليل لدراسة السياسة على أساس أثر المواقف على الأفراد.

ونتيجة للمواقف النظرية والمنهجية في إطار السلوكية، فإن المفاهيم الأساسية تحولت عن سابقتها في المدرسة الأولى: فحل مفهوم النظام السياسي أو النسق السياسي مكان الدولة، وحل مفهوم الوظائف مكان السلطات، والبنى مكان المؤسسات.

ونتيجة لذلك فالنظام السياسي في هذا الإطار ليس له وجود واقعي ملموس، بل هو أداة تحليلية تنطبق على العديد من المواقف والظواهر السياسية، ولتعبر عن الأشكال المختلفة لوجود وممارسة السلطة عبر نطاق الدولة أو ما فوق الدولة أو في داخل الدولة.

خامساً– ما بعد السلوكية وتعدد المداخل في دراسة النظم السياسية:

على الرغم من تعدد المداخل التي تدرس النظم السياسية إلا أنها في إطارها العام لا تخرج عن ثلاثة توجهات نظرية سائدة في الدراسات الاجتماعية تتمثل في :

– توجه **الخيار العقلاني** الذي يعتبر الظاهرة السياسية على غرار كل الظواهر الإنسانية تنطلق من حسابات الفرد العقلانية، وهذا التوجه النظري هو الذي تأخذ به العديد من النظريات الجزئية في علم الاجتماع وعلم السياسة وفي دراسة السياسات المقارنة.

– **التوجه البنيوي:** وهو توجه كلي ، يركز على السياق والمحيط البيئي والمادي الذي يتحكم في رسم القواعد السلوكية للفاعلين والأفراد داخل النظام الاجتماعي ككل أو في إطار النظام السياسي.

– **التوجه الثقافي** الذي يركز على دور القيم والمعتقدات في تشكيل خصوصيات سلوكية وتنظيمية داخل كل مجتمع من المجتمعات.

لذا هناك من يرى بأن هذه التوجهات النظرية والتي بدأت تتبلور عند رواد العلوم الاجتماعية في العصر الحديث (ماركس، دوركايم، فيبر،.... وغيرهم) ، تتكامل فيما بينها، ولكن لكلٍ منها له ميزاته. فإتباع التوجه العقلاني يعممون ، وأتباع التوجه البنيوي يصنفون ، وأتباع التوجه الثقافي يفسرون.

سادساً– المنهج المقارن كمنهج محوري في الحقل السياسة المقارنة:

يعرف **جون ستيوارت مل** المقارنة بأنها: الدراسة المنتظمة للتشابهات والاختلافات، أو دراسة ظواهر متشابهة أو مختلفة في مجتمعات مختلفة. **وتهدف المقارنة من خلال إبراز جوانب الاختلاف والتشابه إلى معرفة العناصر المسببة في ذلك، والوصول إلى تعميمات عامة، بناءً على رصد ومتابعة وملاحظة الاختلاف والتشابه**، فالمنهج المقارن والدراسات المقارنة لا تقف

عند تحديد أوجه التشابه والاختلاف، بل تبحث عن المدلول السببي للنتائج التي يتم التوصل إليها، وتكمن أهمية المنهج المقارن في أنه يستخدم على عدة مستويات : مستوى وصف الظواهر السياسية، مستوى تصنيفها، ومستوى التفسير.

سابعاً- أهمية المقارنة كوسيلة لتصنيف الأنظمة السياسية وإدراك آلية عملها:

يقول الفيلسوف الفرنسي أليكسس دي توكفيل: "من دون إجراء المقارنات لن يعرف العقل سبيله" أي أنّ الإنسان لا يستطيع أن يقوم بمحاكمات عقلية سليمة ، تقوده إلى مسلك صحيح في عملية ما إلا إذا أجرى مقارنات معمّقة حيال هذا الأمر أو ذاك. وهذا يعني أنّ المقارنة شيء أساسي للفكر البشري ، لاسيما أنها جوهر المنهج العلمي ، فمقارنة ماضي شعب ما بحاضره، ومقارنة تجاربه بتجارب الشعوب والدول الأخرى يعمّق من رؤية هذا الشعب لمؤسساته الخاصة.

إنّ دراسة الأنظمة السياسية ومقارنتها تتيح للمعنيين رؤية أفق أوسع من البدائل السياسية، وتمكّنهم من التمييز بشكل دقيق بين حسنات حياتِهم السياسية التي يعيشونها وبين مساوئِها، وتمنحهم الرؤية السليمة لاقتراح سياسات أفضل تستند إلى تجاربهم السابقة أو تجارب الآخرين.

الدراسات السياسية المقارنة تساعد على تطوير التفسيرات واختبار النظريات الخاصة بالطريقة التي تتمّ بها العمليات السياسية ، والتغييرات السياسية التي تتمّ من خلالها . وهنا يتشابه منطق المناهج المقارنة التي يستخدمها العلماء السياسيين ومفهومها ، مع تلك التي يستخدمها علماء الفيزياء أو الرياضيات أو الكيمياء، إلا أنّ العالم السياسي لا يمكنه تصميم تجارب يتفحّص من خلالها الترتيبات السياسية ويراقب النتائج ، لكنّه يستطيع شرح ووصف مجموعة مختلفة من الأحداث والمؤسسات الموجودة في سياسات المجتمعات المختلفة .

تكمن أهمية المقارنة في أنها شرط أساسي في البحث العلمي الصحيح، والذي تطلب صياغة المفاهيم والفرضيات ودراسة الحالات والمقارنة بينها، وذلك باحترام ومراعاة خطوات المقارنة والمتمثلة في تحديد المشكلة البحثية، تحديد وحدة التحليل، صياغة الفرضيات، تحديد المفاهيم، جمع البيانات، وتحليل البيانات وتفسيرها.

وفي إطار الدراسات السياسية المقارنة تكمن أهمية المقارنة في أنها تسمح بتصنيف الأنظمة السياسية ، إظهار آلية عملها، وإمكانية التراكم المعرفي.

ثامناً- الشروط الأساسية لإجراء المقارنة:

لإجراء المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر لا بد من توفر مجموعة شروط أساسية ، تتمثل بالآتي:

١- تحديد الوحدات، الحالات، المقولات والمفاهيم القابلة للمقارنة، وذلك بأن يجمع بينها قدر من التشابه أو أرضية مفاهيمية مشتركة، فمن الناحية المنطقية لا معنى للمقارنة بين شيئين لا يجمع

بينهما أدنى صلة من التشابه. بمعنى آخر أن تتوفر "سمة الأساس" بين الأشياء المراد مقارنتها ببعضها البعض.

٢- أن تكون الظواهر والحالات موضع المقارنة صالحة للمقارنة، وتسمح بإعطاء نتائج دقيقة وذات جدوى، أي أن لا تكون الفوراق بين الحالات موضع المقارنة شديدة التباعد من حيث الإطار الزماني والمكاني والسياقي بمعنى أن تتوفر " سمة النسق".

٣- تمييز أوجه الاختلاف وأوجه المقارنة ، لوصف الخصائص المشتركة والخصائص الخاصة بكل حالة، كأرضية لتحديد متغيرات الدراسة، ولبناء نماذج تصنيفية، وللكشف عن المتغيرات السببية.

تاسعاً- ماهية السياسة المقارنة:

يعرف زهادياس السياسة المقارنة بأنها " دراسة الأوضاع السياسية لدول خارجية"، وهناك تعريفات تدمج بين الجانب المنهجي للدراسة، وجانب الموضوع، فالسياسة المقارنة هي حقل دراسي في العلوم السياسية أو من علم السياسة يختص في دراسة ومعرفة وتفسير الظاهرة السياسية التي تتخذ مكاناً لها في إطار النظم السياسية للدول، تمييزاً لها عن حقل العلاقات الدولية الذي يدرس الظاهرة السياسية بين الدول.

يرى هوارد ياردا بأن السياسة المقارنة " تتضمن الدراسة المنتظمة والمقارنة للأنساق السياسية العالمية، وتبحث عن تفسير الاختلافات أكثر من التشابهات بين الدول"، فهي تهتم بالكشف عن الأشكال والعمليات والانتظامات المشتركة بين النظم السياسية والوحدات السياسية.

اعتبر ماهلر بأن السياسة المقارنة لا تعدو أن تكون دراسة مقارنة للسياسات، بالبحث عن التشابهات والاختلافات بين الظواهر السياسية، ويتضمن ذلك المؤسسات مثل (المجالس التشريعية، الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة،..)، والسلوك السياسي مثل (الانتخابات، المظاهرات...)، والأفكار السياسية مثل (الليبرالية، الماركسية، ...)، وذلك ضمن منهجية مقارنة. وفي السياق نفسه يعتبر فريمان السياسة المقارنة بأنها: تحليل مقارن للأشكال المختلفة للحكومات والمؤسسات السياسية".

وفي المحصلة : إن جميع التعاريف المعطاة للسياسة المقارنة تتشابه في مضمونها ، ولكن أشمل تعريف لها هو ذلك الذي قدمه شارما مانوغ ، حيث يرى أنها: "دراسة آليات التسوية المؤسسية والتحليل العلمي للعوامل غير المؤسسية والسياسية في تحديد السلوك السياسي، والدراسة العلمية التطبيقية والميدانية للعملية السياسية وللبنى والوظائف في النظام السياسي".

عاشراً – السياق التاريخي لتطور دراسات السياسة المقارنة:

أ– مرحلة الدراسات الأولى :

تظهر المقارنة في دراسات أرسطو في وصفه للأنظمة ودساتير المدن اليونانية، كما تظهر عند مكيافيللي في دراسته للمالك الايطالية، وعند مونتسكيو في دراسته للأنظمة السياسية وعلاقة البيئة والأخلاق بها، وعند جان جاك روسو في دارسته للأنظمة الأوروبية، وعند دي توكفيل من خلال مقارنته بين الولايات المتحدة ودول أوروبا خصوصاً فرنسا.

وفي الدراسات الكلاسيكية الأولى اقتصرت الدراسات المقارنة على حالات محدودة في إطار القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية. وقد اتسمت الدراسات السياسية المقارنة بالتركيز على الجوانب القانونية والأطر الشكلية للدساتير، وطرق انتقال السلطة، وتركز الموضوع حول الحكومات لذا اشتهر هذا الحقل الدراسي وإلى حد الآن في العديد من الأقسام في علم السياسة بدراسة الحكومات المقارنة.

ب– مرحلة ما بين الحربين العالميتين :

بقيت الدراسات المقارنة حتى بدء الحرب العالمية الأولى تركز على الجانب القانوني والدستوري للأنظمة السياسية ، واقتصرت على دراسة الأنظمة في الدول الكبرى المعروفة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن بعد انتصار الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وظهور الاتحاد السوفياتي وظهور الأنظمة العسكرية في اليابان وألمانيا، ظهرت دراسات سياسية مختلفة عن الإطار القانوني والدستوري، لدراسة الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية في ظهور وتطور الأنظمة السياسية وسلوك الأنظمة السياسية، كما عبرت عنها دراسات هاورلد لاسويل والتي مهدت للثورة السلوكية في علم السياسة وفي السياسات المقارنة.

أهم الخصائص التي غلبت على دراسة النظم السياسية في فترة ما بين الحربين:

– الطابع الأوروبي للدراسة: أي أن التركيز كان منصباً على النظم الأوربية الديمقراطية.

– الطابع الوصفي وليس المقارن.

– الطابع الشكلي والقانوني: حيث اقتصرت دراسة النظم السياسية على دراسة القوانين التنظيمية والدساتير.

ت– مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية والعقد السادس من القرن العشرين:

شهدت هذه المرحلة بداية زوال الاستعمار واستقلال العديد من الأقطار، حيث برز مفهوم دول العالم الثالث ، لذا كان هناك مطلب ملح لدراسة ما يجري بداخلها من تحولات، وهذا فتح المجال أمام توسع السياسة المقارنة ودراسة الأنظمة السياسية خارج حالاتها الكلاسيكية، وتغير في طريقة دراسة الأنظمة السياسية وفق عدة متغيرات مثل المساحة ، حجم السكان، الخصائص

الاجتماعية والثقافية، والاتجاه الإيديولوجي، ومستوى التنمية الاقتصادية، وطبيعة المؤسسات الحكومية.

ووفقاً لذلك أخذ فرع السياسة المقارنة يحظى بمزيد من الاهتمام بدراسة المناطق والنظم السياسية، وفي إطار الموجة السلوكية التي طغت في تلك المرحلة ، فقد تجاوزت الدراسات المقارنة أسلوب المقارنة المؤسسية البسيطة.

أبرز العوامل التي قادت إلى هذه التحولات تتمثل بالآتي:

١- التطورات الأكاديمية والبحثية التي ارتبطت بالموجة السلوكية.

٢- زيادة الاهتمام غير الشكلي وغير الرسمي بالعملية السياسية ودور الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح ومختلف المجموعات السياسية فيها.

٣- بروز واقع دولي جديد وذلك بظهور دول العالم الثالث، بالإضافة إلى دول المنظومة الاشتراكية، التي لاقت جانباً من الاهتمام في الدراسات السياسية.

٤- أزمة الديمقراطية في أوروبا التي أدت إلى ظهور الفاشية (إيطاليا) والنازية (ألمانيا)، الأمر الذي استدعى من الباحثين الإجابة عن التساؤلات حول ظهور الأنظمة الشمولية وآلية عملها.

لذلك كان من نتائج هذه المرحلة تطور في الاهتمامات العلمية على مستوى السلوكية كان من أبرز معالمها:

- كان هناك توسع في مجال دراسة حقل السياسة المقارنة من حيث المواضيع والحالات والمتغيرات.
- البحث عن الواقعية في الدراسات السياسية ، أي بربطها بالتطورات الميدانية للنظم السياسية، أي دراسة النظام السياسي كما هو قائم بالفعل.
- البحث عن المزيد من الدقة العلمية بإدراج الدراسات الكمية والإحصائية في دراسة السياسة المقارنة، مثل الدراسات المسحية ودراسات قياس الرأي العام، وقياس الاتجاهات.
- صياغة أطر نظرية ومفاهيمية مناسبة للحقل الدراسي وللمواضيع المدروسة:

مثل مفاهيم : الدور، الوظيفة، البنية، ...الخ، كما أعيد النظر في تعريف واستخدام المفاهيم السابقة مثل الحكومة، المؤسسة، ...الخ، لكي تصلح هذه المفاهيم الجديدة وتنطبق على واقع مجتمعات العالم الثالث، وكل أنماط النظم السياسية التي عرفها التاريخ البشري، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية ، غربية أو غير غربية. وكبديل للمقارنة الكلاسيكية التي انتُقِدت بأنها محدودة النتائج علمياً لأن العناصر التي تقوم عليها المقارنة لا توجد في كل الأنظمة السياسية أو في بقية المجتمعات، وإن وجدت فإنها تؤدي وظائف مغايرة (مثل الأحزاب والنقابات، ...الخ).

ث- مرحلة ما بعد السلوكية والزمن الحالي:

- ما بعد السلوكية: تأسست هذه المدرسة في أواخر الستينيات كرد على الانتقادات التي وُجهت للمدرسة السلوكية ، وطرحت أفكار جديدة . ولكن هناك اختلاف حول اعتبارها مدرسة جديدة أم لا.
- تلتقي منطلقات هذه المدرسة مع منطلقات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية. فالمدرستان تركزان على أهمية القيم ، وترفضان المنطق الذي يقول بوجود بحث مجرد من أية قيمة . كذلك تدعوان إلى توجيه الأبحاث للاهتمام بقضايا الساعة ، ولخدمة أهداف السلم ، وإيجاد السبل لتلافي الحروب والمنازعات وبناء مجتمع دولي أفضل .
- تطورت في كنف هذه المدرسة دراسات السلم .
- تأخذ مدرسة ما بعد السلوكية على المدرسة السلوكية اهتمامها لفهم الظواهر السياسية ... ووصفها .. دون الاهتمام لحل الأزمات والنزاعات التي تهدد الإنسانية.
- تدفع مدرسة ما بعد السلوكية العلوم السياسية لمعالجة الحاجات الحقيقية للبشرية في فترات الأزمات.
- ترى مدرسة ما بعد السلوكية أن البحث في الشأن السياسي لا يمكن أن يكون مجرداً من القيم بل يجب على الباحثين حماية قيم الحضارة الإنسانية. بل يجب أن يكون الهدف الأساسي للبحث في الشأن السياسي هو بناء مجتمع العدل والحق.

عموماً يشير مصطلح "ما بعد السلوكية" إلى فترة من النقد والمراجعة المنهجية والنظرية لفترة السلوكية، وانفتاح الدراسات المقارنة في علم السياسة باتجاه تعدد منهجي وتعدد نظري.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- اتجاه نقدي ومنهجي للمدرسة السلوكية من حيث عدم اهتمامها بالقيم، ومبالغتها في دراسة الظاهرة السياسية كظاهرة سلوكية مجردة من معانيها الإنسانية.
- انصب النقد المنهجي والنظري على النموذج المعرفي التي بنته الدراسات السلوكية حول التنمية السياسية أو المنظور التنموي، والذي كان قائماً على مجموعة من المسلمات أعيد فيها النظر، مثل العالمية، الحتمية الأحادية، التحديث، لتحل إلى جانبه نماذج معرفية منافسة له أسست لنوع جديد من الدراسات المقارنة.
- نقد الخلفية الإيديولوجية والمعرفية للنظريات الناتجة عن السلوكية واتهامها بالتحيز الإيديولوجي لليبرالية والديمقراطية الغربية.
- إعادة الاهتمام بالقيم ودورها في تشكيل الواقع، بدل الاهتمام بالتكتيكات البحثية والتأملات النظرية.

– انتقدت توجهات ما بعد السلوكية الحقبة السلوكية بأنه كانت لها ادعاءات علمية جوفاء وادعاء الحياد الموضوعي في الدراسات، **وطرحت عدة أسس لبناء الدراسات المقارنة في علم السياسة قائمة على الآتي:**

- التعاون والتواصل بين الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية.
- التعاون والتفاهم بين المجتمعات.
- إعادة الاعتبار لعدة مفاهيم كلاسيكية مثل مفهوم الدولة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، وهذا ما أدى إلى بروز تعدد في المداخل الدراسية ، وظهور براديغمات نظرية، والميل نحو التنظير على مستوى متوسط وجزئي، بالتعامل مع متغيرات وموضوعات محددة، والتأكيد على أهمية دراسة المناطق، وإمكانية تطوير نظريات خاصة بكل منطقة.

الحادي عشر – أمثلة من الدراسات المقارنة:

في إطار السياسة المقارنة، تبلورت مجموعة من المفاهيم أصبحت بمثابة أدوات تحليلية مقارنة، ومن أبرزها مفهوم : التمايز البينوي، الوظائف، المشاركة، الشرعية، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح.

كما أخذت الدراسات المقارنة الحديثة تولي أهمية للجانب الثقافي والإدراكي للأفراد والمجموعات والفواعل في العملية السياسية، إضافة إلى الأبعاد التاريخية والتكنولوجية وغيرها.

ومن أمثلة الدراسات المقارنة الأولى في مرحلة السلوكية نجد دراسة فيربا للسلوك الانتخابي بين مجموعة من الدول، من بينها الولايات المتحدة والهند، ولاحظ أن التصويت الانتخابي في الهند في تلك الفترة التي أنجز فيها دراسته لا يرتبط بالاهتمام السياسي كما هو السائد في الديمقراطيات الغربية الأوروبية والأمريكية، فاستنتج أن التصويت الانتخابي ليس معياراً ومقياساً مشتركاً للمشاركة السياسية في كل الأنظمة السياسية.

غير أن الدراسات المقارنة لا تسلم من العيوب الجانبية، فالدراسة التي قام بها غابرييل ألموند وفيربا مابين ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ ، حيث درسا الثقافة السياسية بين خمسة بلدان: الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا والمكسيك. وقد وجهت انتقادات لهذه الدراسة بعد أن صدرت في كتاب: الثقافة المدنية، بأنها تجاهلت خصائص البنية السياسية التي اتسمت بها المكسيك في تلك الفترة، من حيث سيطرة حزب مهيمن على السلطة، واتسام نظامها السياسي بالتسلط في تلك الفترة بخلاف الأنظمة السياسية الأخرى الديمقراطية، كما انتقدت الدراسة بأنها تجاهلت متغيرات مهمة مثل الطبقات الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية وثقافتها الفرعية.

توصل ألموند في دراسته هذه إلى نتيجة مفادها أن التطور الديمقراطي للأنظمة السياسية ناتج عن تطور المجتمع المدني". لكنه عاد في ١٩٨٠ فناقض نظريته واعتبر أن التطور الديمقراطي

– دراسة الايديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي.
– دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبينة القيادة.

١ – الحكومة:

تشير الحكومة إلى الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات السياسية بشكل قانوني. ولا يمكن حصرها في الجهاز التنفيذي أو مجلس الوزراء الذي يمثل جزءاً من الحكومة، بل هي تتشكل بشكل أساسي من أربع فئات من المؤسسات أو الأجهزة والتي تختلف هيكليتها وبناها الوظيفية من نظام لآخر وهي : الجهاز التنفيذي، الجهاز التشريعي، الجهاز القضائي، وجهاز الإدارة الحكومية.

يدرس البعض الحكومة على أساس السلطات التي تتكون منها والتي تمارسها فعلياً، سواء بوجود مستوى من الفصل بين السلطات أو تجميع بعض السلطات أو كلها في جهاز أو شخص واحد، وتتمثل في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية. ويضيف البعض الآخر إليها سلطات أخرى لا تقل أهمية عن السلطات الأخرى تمارسها أجهزة الحكومة مثل السلطة الرقابية التي قد تمارسها المؤسسات التشريعية أو تختص فيها مؤسسة مستقلة مثل مؤسسة النيابة العامة أو مراقب الدولة كما في بعض الأنظمة الاسكندنافية.

من جهته يرى ديفيد أبتر أن الحكومة ، من الناحية البنائية، تقوم على خمس عناصر هي:

١ – منظومة سلطوية لصناعة القرار
٢ – منظومة للمحاسبة والمراقبة
٣ – منظومة للإرغام والعقاب تقوم به الأجهزة الأمنية
٤ – منظومة لتجديد الموارد وتخصيصها
٥ – منظومة للتجنيد السياسي وتحديد الأدوار.

أما روي مكريدس فيرى أن الحكومة تتمثل في كل المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة العامة وتقوم بتنفيذها.

٢ – الإطار الاجتماعي:

يُقصد بالإطار الاجتماعي تلك البنية الاجتماعية المكونة من طبقات اجتماعية والمجموعات الاجتماعية مثل المجموعات الدينية ، الاثنية واللغوية، إلى جانب القوى السياسية الفاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومختلف مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من جماعات مصالح وجماعات ضاغطة.

٣ – الثقافة ونمط السلوك السياسي:

ويشتمل هذا العنصر على أنماط القيم والثقافة السائدة في المجتمع وفي الممارسة السياسية والتي تحدد الشكل الذي تتخذه الشرعية السياسية ونمط الايديولوجيا المهيمنة، وعلاقة الثقافات الفرعية

للمجموعات مع الثقافة المهيمنة للنظام السياسي، والأدوار الممنوحة للأفراد والجماعات في الحياة العامة.

مستويات دراسة النظام السياسي:

إن الدراسة العلمية والمنهجية لأي نظام سياسي تقتضي دراسته عبر ثلاث مستويات:

١ – المستوى الأول يتعلق **بالمستوى القاعدي لدراسة النظام السياسي** ويشمل تاريخ وجغرافية البلد موضوع الدراسة، ونظامه الاقتصادي ، والخصائص السكانية من حيث التركيبة ومنظومة القيم السياسية.

٢ – المستوى الثاني يتعلق بدراسة **الحركية السياسية للنظام** من حيث دراسة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، والقوى الاجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظام الانتخابات، ونمط القيادة السياسية، وطبيعة المشاركة السياسية.

٣ – المستوى الثالث يتعلق **بآلية صنع القرار في النظام السياسي** ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية ، والعلاقة بين السلطات.

فالنظام السياسي هو حصيلة تفاعل بين مكوناته الاجتماعية والثقافية والحكومية. بمعنى أن النظام السياسي هو حصيلة المكونات التالية:

١- المؤسسات والبنى الحكومية.
٢- القيم والثقافة السياسية.
٣- البنية الاجتماعية.

عناصر دراسة النظام السياسي:

يقدم هوارد ياردا رؤية لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع يتعلق بدراسة النظم السياسية، حيث يقترح من خلالها التركيز على العناصر التالية:

١) وضع مقدمة حول الموضوع يتم من خلالها شرح أسباب وأهمية دراسة النظام السياسي في بلد ما أو بلدان معينة، وتقديم الفرضيات وتوضيح الجوانب المنهجية.
٢) دراسة التاريخ السياسي للبلد أو البلدان موضوع الدراسة، وذلك لتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئها وتطورها، أو إجراء دراسة مقارنة للبلد نفسه عبر فترات تاريخية أو بين مجموعة من البلدان.
٣) دراسة الثقافة السياسية ، أي دراسة نسق الأفكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

٤) دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الاقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الاجتماعية (قبائل، إثنيات ، مذاهب..)

٥) دراسة جماعات المصالح التي يُعتقد أنها فاعلة في عملية صنع القرار وفي الميدان السياسي عموماً، مثل جماعات المصالح المهنية كالنقابات، والاتحادات ، والمنظمات الاجتماعية وغيرها، كذلك دراسة النسق الذي تشتغل فيه جماعات المصالح سواء كان كوربوراتياً، أو ديمقراطياً، أو شمولياً.

٦) دراسة الأحزاب السياسية لمعرفة نمط النظام الحزبي السائد، والتركيبة الاجتماعية للأحزاب السياسية، والإطار الوظيفي والتنظيمي لها.

٧) دراسة الاتصال السياسي أي دراسة العملية الاتصالية من حيث طريقة الاتصال، أدوات الاتصال الجماهيري، من يملكها؟، لصالح من؟، وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.

٨) دراسة المؤسسات الحكومية من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والبنى الحكومية.

٩) دراسة طبيعة البيروقراطية الحكومية من حيث كيفية تنظيم الإدارة الحكومية وعملية تسييرها.

١٠) دراسة عملية صنع القرار للإجابة على أسئلة مهمة مثل: من يصنع القرار؟، كيف يتم صنعه؟، وما هي الأطراف المشاركة فيه وما هو حجم مشاركتها؟

١١) دراسة السياسات العامة ، أي دراسة القرارات والمشاريع والخطط والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع وإدارة الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على المستويين الداخلي أو الخارجي.

ويرى ياردا أن النظام السياسي يشتمل على ثلاثة عناصر مكونة أساسية تتمثل في ما يلي:

١- البنية الاجتماعية بصفة عامة والتي تمثل عنصر المدخلات

٢- المؤسسات الحكومية والتي تتم عبرها العملية السياسية

٣- المخرجات أو السياسات العامة.

ويرى كل من صالح الكاظم وعلى العاني في كتابهما "الأنظمة السياسية" أن العناصر المكونة للنظام السياسي ليست سوى مؤسسات الحياة الاجتماعية ، والجماعات ، والقواعد ، والوظائف، والأدوار التي تتفاعل مع الإدارة السياسية تفاعلاً وثيقاً.

بيئة النظام السياسي

تساهم البيئات المحلية والإقليمية والدولية للدول في مواضيع سياساتها وتؤثر بشكل أو بآخر على أنظمتها السياسية، حيث تواجه هذه البيئات الأنظمة السياسية بمجموعة من المشاكل مثل البطالة، والتضخم، والنمو الاقتصادي، والصراعات العرقية والطائفية، والتهديدات الخارجية ، إذ تختلف الإمكانيات المتاحة لكل دولة في معالجة هذه المشاكل.

على سبيل المثال لدى المجتمعات الصناعية الغنية مثل اليابان ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا مشاكل ومستويات موارد تختلف عن مجتمعات زراعية مثل السودان وتونس ، أو دول نفطية مثل دول الخليج العربي. فإن الترتيبات البنيوية – الوظيفية للنظام السياسي لهذه الدولة أو تلك يشكل المنظومة الأساسية لمعالجة هذه المشاكل. لذلك من المفيد أن نستعرض أهم الملامح التي تعطي المواضيع السياسية شكلها.

أولاً- الدول القديمة والدول الحديثة :

في الزمن الحالي أصبح العالم بأكمله مقسّم إلى دول قومية ، ولكن قبل مئتي عام أو أكثر، كانت غالبية الأمم أو الدول المستقلة موجودة في أوروبا ، في حين كانت أجزاء كبيرة من العالم عبارة عن مستعمرات خاضعة للإمبراطوريات الأوروبية .

ولكن في القرن التاسع عشر ظهرت عشرين أمة أو دولة مستقلة في أمريكا اللاتينية جراء انهيار الإمبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية ، في حين تخلّى العثمانيون عن اليونان وبلغاريا وألبانيا . كما تخلّت الإمبراطوريتان الروسية والنمساوية في مطلع القرن الماضي عن بولندا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، كما شمل هذا النزوع القومي المنطقة العربية لاسيما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتشكّلت ما يسمى اليوم بالدول العربية .

وقد بات لجميع هذه الدول ، سواء القديمة أو الحديثة ، مؤسسات بنيوية متشابهة من حيث الشكل على الأقل ، وأصبحت مستقلة ، ولها سيادتها على أراضيها ولو بمستويات مختلفة ، كما لها جيوشها ، وتمثيلها الدبلوماسي بين بعضها البعض وفي المنابر الدولية.

ثانياً – الدول الكبيرة والدول الصغيرة:

تختلف الدول الصغيرة والكبيرة من حيث مساحتها وعدد السكان. ولكن هذا لا يعني أنّ الدول الكبيرة فقط هي ذات أهمية خاصة وذات نفوذ ، بل هناك دول رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها لها تأثير بالغ على الساحة العالمية. وبالتالي فإن المساحة وعدد السكان لأي دولة لا يحددان طبيعة النظام السياسي. ولكن على الرغم من أنّ الموقع الجغرافي والمساحة وعدد

السكان مسائل لا تقرّر بالضبط سياسة البلد وطبيعة اقتصاده وثقافته ، إلا أنّها تعدّ عوامل مؤثرة في صياغة السياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية والعديد من القضايا الأخرى ذات الطبيعة السياسية.

ثالثاً – الدول الغنية والدول الفقيرة :

إن الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة ومستوى التطور الاقتصادي والثقافي ومعدل النمو كلها عوامل مؤثرة أيضاً على السياسات العامة للدول . ولكن ليس من الصحيح دائماً أن نصنف الدول بأنها فقيرة أو غنية على أساس إجمالي ثرواتها الطبيعية أو أجمالي ناتجها القومي ، لأنّ الثروة والدخل والفرص لا تتوزع بشكل عادل داخل الدولة .

كذلك فقد يكون لدى الدولة معدلات عالية من النمو القومي ولكن هذا النمو لا تستفيد منه سوى منطقة معينة أو طبقة اجتماعية محددة ، تاركةً مناطق كبيرة وقطاعات من السكان دون أن ينالها نصيب يُذكر ، وبالتالي قد يكون لهذه الاختلافات المناطقية والطبقية معان سياسية كبيرة.

لكن بشكل عام فإن الدول الصناعية والمنتجة تكون أكثر غنى من الدول غير الصناعية لأن إنتاجية المواد والتعليم، والاطلاع على وسائل الاتصال، والحياة الأفضل، كلها أمور تترابط فيما بينها بشكل وثيق ، فلن تستطيع أية دولة أن تقدّم خدمات تعليمية ووسائل اتصال ورعاية صحية وتغذية أفضل إلا إذا كانت منتجة من الناحية الاقتصادية. وإذا أرادت الدولة أن تكون منتجة أكثر، فإنها بحاجة إلى مصادر لتطوير عمالة ماهرة ، وإلى بناء مصانع ومزارع منتجة ونظام مواصلات....إلخ. فأكثر الأمور إلحاحاً التي تواجهها الدول غير الصناعية هي التنمية الاقتصادية لتحسين مستوى المعيشة لدى أفرادها، وهذا الأمر مرتبط ببناء مؤسسات سياسية فعالة.

رابعاً – عدم المساواة الاقتصادية داخل الدولة وأثرها النظام السياسي.

تتأثر العمليات السياسية في بلد ما عادةً بالتوزيع الداخلي للدخل والثروة ، كما تتأثر بالتبعية الاقتصادية والفقر . فهناك ارتباطاً ايجابياً بين التطور الاقتصادي وحُسن توزيع الدخل . فالدول الغنية لديها عدالة أكثر في توزيع الدخل أكثر من الدول الفقيرة. على سبيل المثال: في الدول الصناعية تبلغ حصة أغنى ١٠ % من السكان حوالي ٢٥% من الدخل القومي ، بينما تبلغ حصة أفقر ٤٠ % من السكان حوالي ٢٠ % .

وفي بلد متوسط الدخل مثل البرازيل يحصل أغنى ١٠ % من السكان على ٤٦ % من الدخل القومي ، في حين لا يحصل أفقر ٤٠ % من السكان إلا على ٨ % فقط.

وتشير الدراسات التي أجراها غابرييل ألموند في هذا المجال إلى أنّ العدالة والمساواة في نسب توزيع الدخل في الدول النامية هي أقل بكثير من الدول المتقدمة ، وهذا ما يساعد على تفسير أسباب الاضطرابات السياسية في العديد من الدول النامية ، كذلك يساعد على فهم أسباب سرعة تأثّر شعوب هذه الدول بالحركات السياسية التي تدعو إلى المساواة والعدالة الاجتماعية. ولكن التقارب في نسب توزيع الدخل القومي في الدول المتقدمة لا يعني أن موضوع عدم المساواة لا يثير اضطرابات ذات طابع سياسي في هذه البلدان .

خامساً – التباينات الثقافية داخل الدول وأثرها على العمليات السياسية

لا يمكن تمييز دولة عن أخرى تبعاً لفروقات الدخل والثروة فقط ، بل تبعاً للغة والثقافة والدين . على سبيل المثال: دولة تنزانيا واحدة من أكثر الدول تشرذماً ، فهي تتكون من أكثر من مئة مجموعة قبلية تتحدّث لغات ولهجات مختلفة . والهند أيضاً مقسمة إلى مجموعات ثقافية لغوية عديدة ، وهذا الأمر يثير دائماً صراعات عرقية ومذهبية حادة لها أثرها البالغ على العمليات السياسية في هذا البلد أو ذاك .

على سبيل المثال: ما أن وصل ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥ في الاتحاد السوفييتي السابق وتبنى سياسة البيرسترويكا ، حتى تحركت المشاعر القومية والثقافية لدى شعوبه المختلفة ، وأخذت تطالب بالاستقلال إلى أن انفرط هذا الاتحاد إلى مجموعة من الدول المستقلة ، التي أصبحت بدورها تشهد صراعات داخلية ذات طابع عرقي أيضاً.

وبات واضحاً إن العرق والدين هي السمة الغالبة للتفريق بين الشعوب في هذا العصر وتبدو من القضايا عصية الحل بالنسبة للسياسات في العالم.

سادساً – الاعتمادية الدولية:

تعني الاعتمادية أنّ ما تفعله دولة ما ، يؤثر بشكل أو بآخر على باقي الدول وأنظمتها السياسية لاسيما في ظل تطور وسائل الاتصال.

وتبرز مسألة الاعتمادية في موضوع الحفاظ على الأمن القومي للدول في جانبه العسكري. وهذا يعني أن حجم القوة التي يجب على دولة ما أن تحشدها هو أمر مرتبط بحجم القوات التي يمكن للدول التي تشكل تهديداً لها أن تحشدها.

كما أن كل مرحلة من مراحل صياغة سياسة الأمن القومي وتنفيذها تتأثر بشكل مباشر بالاعتمادية الدولية : بإنتاج أنظمة أسلحة للرد على التطورات التكنولوجية العسكرية في أماكن أخرى من العالم ، وبنشر قوات عسكرية في مناطق مختلفة ، أو بالاستخدام المباشر للقوة

العسكرية. ويمكن فهم مدى تأثُّر العمليات السياسية لهذا النظام أو ذاك بالاعتمادية الدولية من خلال تتبع سياسة الأمن القومي لأي نظام سياسي.

سابعاً – الاعتمادية الاقتصادية

يمكن فهم الاعتمادية الاقتصادية وتأثيرها على العمليات السياسية من خلال النقاط التالية:

– إنّ أي دولة في العالم لا يمكن أن تنتج جميع ما يحتاجه شعبها من سلع.

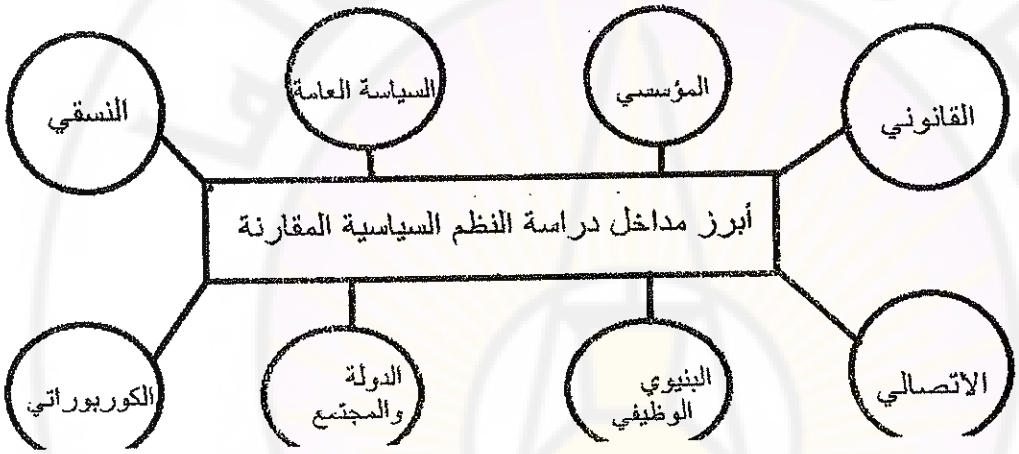
– باتت الأموال والسلع المصنّعة والخدمات والناس ، كلّها تتحرك عبر الحدود الدولية ، ولكن حرية انتقال الأموال والبضائع وتنقل الأشخاص زاد من مستوى الإرهاب الدولي ، كذلك من حجم تجارة المخدرات ، وهذا ما يتطلب تعاون مفروض على الأنظمة السياسية.

– إن عملية منح القروض من قبل الدول الغنية أو المؤسسات الدولية المالية مثل البنك الدولي يفرض على الدول اتباع سياسات اقتصادية معينة ، لها انعكاسات مباشرة على الأنظمة السياسية من حيث استمرار تمتعها بالشرعية أو فقدانها.

– بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحت الدول تميل إلى إنشاء تكتلات اقتصادية كبيرة وهذا الأمر يفرض على الأنظمة السياسية القيام بإجراءات تعديلية أو إصلاحية على مؤسساتها السياسية وعلى سياساتها بشكل عام .

مداخل دراسة النظم السياسية

المدخل: هو عبارة عن طريقة محددة لدراسة ظاهرة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها، وذلك بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى المدخل بأنها الأنسب في التفسير.
في دراسة النظم السياسية المقارنة يوجد مجموعة من المداخل النظرية يتمثل أبرزها بما يلي: المدخل القانوني، المدخل المؤسسي، المدخل النسقي، المدخل الاتصالي ، المدخل الوظيفي البنيوي ، مدخل العلاقة بين الدولة والمجتمع ، مدخل الكوربوراتية.....



أولاً – المدخل القانوني في دراسة النظم السياسية:

القانون: يشير مفهوم القانون يشير إلى ثلاثة معان أساسية هي :
– أنه قاعدة تصنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم، أو قرار.
– أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية ، والمقصود هنا تلك المبادئ المتسامية مثل القانون الإلهي والتشريعات الدينية.
– أنه مجموعة من الانتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر، والمقصود هنا القوانين الطبيعية.

أهمية المدخل القانوني في دراسة النظم السياسية:

١– المدخل القانوني هو الأول من بين المداخل التي استُخدمت في دراسة النظم السياسية، وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق

الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظور المشروعية القانونية للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونياً.

٢- المدخل القانوني : هو مدخل غلب عليه الوصف، إذ إنه يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية ، التطابق، الخرق، الانتهاك، ومن خلال مفاهيم أخرى مثل: الحقوق، الصلاحيات ، الواجبات، الإلزام، المسؤولية، ووصف الإجراءات القانونية المتبعة مثل وصف البناء القانوني للمؤسسات السياسية، والانتخابات، والأحزاب، كيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات،...الخ.

مبدأ الفصل بين السلطات:

يعد مبدأ أو نظرية الفصل بين السلطات من أهم المفاهيم التحليلية التي لا زالت تحظى بالاهتمام في التحليل القانوني والسياسي. ويتمحور مبدأ الفصل بين السلطات حول أنه ينبغي أن تقسم السلطة السياسية إلى عدة أجهزة، لحماية المجتمع من سوء استعمال السلطة، وتعود جذوره الفكرية إلى أواخر القرون الوسطى ومفادها تقسيم السلطة بين الدولة والكنيسة، حيث كان الخلاف يدور حول أي من السلطتين له الهيمنة العليا، فقد سبق للكنيسة أن كان لها سلطان روحي على الملوك، حيث كانت تعاقب من يخرج عنها بالحرمان. وقد أعيد إحياء هذه الفكرة بصيغة جديدة في القرن السابع عشر، ومن أهم روادها جون لوك الذي شدد على أن ممارسة السلطة تكون من خلال ثلاث سلطات هي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة الفيدرالية المختصة بالشؤون الخارجية. أما مونتيسكيو الذي درس النظام الملكي البريطاني وفي كتابه روح القوانين، رأى بأن السلطة موزعة فيه بين ثلاث سلطات هي التنفيذية (الملك)، التشريعية(البرلمان) والقضائية (المحكمة العليا).

وقد تأثر مشرعو وصانعو الدستور الأمريكي بفلسفة مونتيسكيو وجون لوك، وصاغوا النظام السياسي الأمريكي على أساس الفصل بين ثلاث سلطات هي:

- الرئاسة وتمثل السلطة التنفيذية.
- الكونغرس ويمثل السلطة التشريعية.
- المحكمة الفيدرالية العليا وتمثل السلطة القضائية.

ويقوم هذا المبدأ أو (النظرية) على مبدأين فرعيين هما: الرقابة المتبادلة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

- الرقابة المتبادلة: تعني قدرة كل سلطة على رقابة نشاط السلطة الأخرى وإخضاعها للمساءلة.
- مبدأ التوازن: يعني قدرة كل سلطة على الحد من السلطة الأخرى إذا تجاوزت حدودها المسموح بها قانونياً.

وقد وُجهت لهذا المبدأ انتقادات عديدة ، أبرزها يتمثل في الآتي:

١- إن تقسيم السلطات إلى ثلاث هي مسألة تحكمية، بعيدة عن الواقع الذي يشهد وجود سلطات أخرى مثل السلطة البيروقراطية أو التنظيمية وسلطة الإعلام والصحافة، فهي تؤثر على الرأي العام وبالتالي تؤثر على الانتخابات ونتائجها وبالتالي تؤثر على تركيبة السلطات الثلاث، فبعض الأنظمة السياسية تتخذ في دساتيرها أكثر من هذا التقسيم الكلاسيكي مثل الصين والدول الاسكندنافية، ففي الصين هناك تمييز بين خمس سلطات هي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة الضابطة، وسلطة التحقيق والتي تسمى في الدول الاسكندنافية بوظيفة مراقب الدولة (اومبوتزمان).

٢- إن شكل العلاقة بين السلطات لا يتسم دائماً بالفصل، ففي الحالة البريطانية هناك انبثاق للسلطة التنفيذية من السلطة التشريعية، كما أن السلطة التشريعية تمارس بعض الوظائف القضائية من خلال مجلس اللوردات، وفي بعض الدول يفقد هذا المبدأ معناه، أو تكون هذه السلطات في يد شخص واحد.

٣- إن مسألة الفصل بين السلطات والفصل بين الدين والدولة مسائل غير واقعية، فلا يوجد فصل تام، كما أن هذا المبدأ بصيغته الأمريكية الرئاسية لم يتناسب في تطبيقه مع مجتمعات أخرى، فقد ولّد هذا المبدأ سلسلة من الأزمات السياسية في دول أمريكا اللاتينية.

يوجد عدد من المبادئ الأخرى التي تندرج ضمن التحليل القانوني في إطار النظم السياسية والمرتبطة بالنظرية الديمقراطية الدستورية في تقييد السلطات فمن هذه المبادئ:

- مبدأ الفيدرالية أو (التقسيم العمودي للسلطة).
- مبدأ حكم القانون ودولة القانون لتقييد ممارسي السلطة من التعسف.
- مبدأ فصل الدين عن الدولة أو الكنيسة عن الدولة، والتي لها عدة معان ولعل أبرز معانيها الدستورية المتعلقة بحماية الحريات العامة، هي حماية حرية التديُّن بتقييد السلطات في التدخل في الممارسات الدينية.
- مبدأ الديمقراطية والمجتمع المدني لتقييد السلطات من المساس بالمصالح العامة والخاصة.
- مبدأ رقابة المدنيين على العسكريين للحفاظ على الطابع المدني للسلطة.

حدود استخدام المدخل القانوني في الدراسات المقارنة:

كان اتباع المدخل القانوني في مجال الدراسات المقارنة يصبون اهتمامهم على الدراسة المقارنة بين الدساتير، لذا كان الحقل الدراسي والذي تطور عن هذا المدخل هو "دراسة القانون الدستوري".

وُجهت انتقادات لهذا المدخل تشير إلى أنه غير كاف في الدراسات السياسية لأنه يهمل النشاطات الرسمية بحكم طبيعته، ويهمل نتيجة لذلك دور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية والتلاعب بها.

وفي المحصلة نجد أن المدخل القانوني يعد من المداخل التقليدية في دراسة النظم السياسية، والذي يركز أساساً في دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والبنى على الجوانب القانونية، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وبالتالي يمكن القول إن الدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل أو عدم شرعيته.

وفي معرض تحليله للنظم السياسية ينطلق هذا المدخل من افتراض مفاده أن النظام السياسي هو عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمحدودة تتولى حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة.

ولا بد من الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المدخل القانوني وما يمكن أن يقدمه للباحث من فوائد إلا أنه **يعاني من العديد من العيوب أو النقائص** التي تحول دون تقديم تحليل واقعي وموضوعي للظاهرة موضوع الدراسة.. وتتمثل هذه العيوب بالآتي:

- المدخل القانوني لا يحيط بالظاهرة من جميع جوانبها.
- يركز المدخل القانوني على الأطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والأنشطة غير الرسمية على الرغم من أنها قد تكون أكثر تأثيراً من غيرها.
- يهمل المدخل القانوني الاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياق التاريخي والثقافي للظاهرة.
- تبقى الدراسات القانونية ضيقة الحيز من حيث الدراسة خصوصاً حينما ينحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية.

ثانياً – المدخل المؤسسي في دراسة النظم السياسية

تشكل عملية المأسسة ركناً أساسياً لتطور النظام السياسي ، كونها أحد أهم الآليات التي يعتمدها في أداء وظائفه المتنوعة. فالنظام السياسي المبني على مؤسسات مستقرة وملائمة للمجتمع هو نظام يتمتع بالقدرة على تلبية المطالب الوافدة من بيئته الداخلية والخارجية.

مفهوم المؤسسة:

المؤسسات : هي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيّد وتعطي الفرص للسلوك الفردي.

يعطي صموئيل هنتنغتون تعريفاً للمؤسسة لا يختلف عن العديد من التعاريف السوسيولوجية التي أعطاها تالكوت بارسونز، وصموئيل إزنستادت ، إذ يرى أنها: "عبارة عن أنماط من السلوك

الثابت والمقيَّم والمتواتر" بين الأفراد. في حين أن **المأسسة:** هي العملية التي تكتسب من خلالها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية. ويُقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، المؤسسات البيروقراطية.

المأسسة السياسية : هي عملية بناء سلطة سياسية قومية تضمن المشاركة والمساواة بين المواطنين ، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والقدرة على الانجاز ، وتنمية بنى متخصصة ، والعمل على توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية العامة.

توجهات دراسة المؤسسات :

يوجد اتجاهان رئيسيان في دراسة المؤسسات، هما اتجاه تقليدي واتجاه حديث.

– الاتجاه التقليدي: يهتم هذا الاتجاه بدراسة البنى والهياكل الرسمية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، وبالتركيز على مواضيع: مثل الدولة، الحكومة، البرلمان، السلطة القضائية، الجهاز الإداري، ..الخ ، أي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وبنائها الهيكلي الذي يعبر عنه برسم هيكلي.

– الاتجاه الحديث: يعد هذا الاتجاه في دراسة المؤسسات أحد إفرازات الثورة السلوكية، فقد غير هذا الاتجاه ، في ظل المدرسة السلوكية ، مفهومه للمؤسسة، وصار اتباع هذا الاتجاه يتناولون التحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار. وفيما يخص دراسة النظم السياسية لم تعد الدراسات **في هذا المجال مقتصرة على المؤسسات الرسمية الدستورية، بل شملت كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صنع القرار أو المشاركة في صنعه** (المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاقتصادية ، والدينية ، والأحزاب وجماعات المصالح..... وغيرها. ويركز هذا الاتجاه على التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم، وماهية المؤسسة الأكثر تأثيراً وفاعلية في العملية السياسية عموماً.

معايير المأسسة:

اعتبر صموئيل هنتنغتون في دراسته (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة) أن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم ، أي أن النظم السياسية تتباين في مدى امتلاكها لمؤسسات قوية وفعالة ومتعددة البنى والوظائف. وقد صاغ هنتنغتون مفهوم المؤسسية لقياس قوة المؤسسات، والتي يقصد بها تلك " **العملية التي تكتسب بها التنظيمات**

والإجراءات حتمية وثباتاً" وذلك وفق قياس درجة تعقيد وتكيُّف واستقلالية وتماسك المؤسسات السياسية ضمن النظام السياسي، وفي حالة إمكانية قياس هذه المعايير يمكن المقارنة بين الأنظمة السياسية من حيث قوتها المؤسسية.

١ -التكيف: يقصد بالتكيف مدى فاعلية المؤسسة في مواجهة التحديات التي تواجهها ومدى قدرتها على الاستمرار رغم تغير البيئة المحيطة بها ، حيث كلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات بيئية مختلفة فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيُّف أعلى، وذلك على أساس المعايير الفرعية للتكيُّف المتمثلة بالآتي:

العمر الزمني: يتطلب مسار استقرار المؤسسات السياسية فترة زمنية أطول منها لدى مؤسسات أخرى مثل المؤسسات الاقتصادية إذ أنه كلما كانت المؤسسة السياسية أقدم واستمرت لفترة طويلة كان احتمال استمرارها في البقاء أعلى من المؤسسات الأقل قدماً منها.. بمعنى أوضح (كلما طال وجود المؤسسة ، كلما ازدادت درجة مأسستها.

العمر الجيلي: قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال ، والمرونة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وتعاقب الزعماء على قيادتها بشكل سلمي ووفق أسس تنظيمية محددة. أي قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات ، وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية وسلسة من جيل إلى جيل آخر وليس في إطار الفئة الجيلية نفسها.

التغير الوظيفي: قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات مستمرة على أنشطتها بما يتلاءم مع تطور الواقع والظروف بحيث لا تكون مجرد أداة لتحقيق غايات معيّنة. أي قدرة المؤسسة على إنشاء وظائف جديدة وتعدد وظائفها، فالمؤسسات تبدأ وتنشأ لتأمين وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف المحصورة في بيئتها الأولى، لكن التغير البيئي والزمني يشكل تحدياً أمام التنظيم أو المؤسسة نحو التغير الوظيفي أو مواجهة الفناء أو الموت البطيئ، ويتمثل التكيف الوظيفي لدى المؤسسات السياسية في القدرة على تنويع وجلب مؤيدين وأعضاء جدد من فئات اجتماعية مختلفة.

٢ - التعقيد: يقصد به تعدُّد الأهداف والغايات ، وتعدد الهيئات التنظيمية والانتشار الجغرافي الواسع. ويرى هنتنغتون أنه "كلما ازداد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه المؤسسي" ويمكن رؤية التعقيد في التنظيمات من خلال:

١) درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها

٢) درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ويشير هنتنغتون إلى أن الأنظمة السياسية اختلفت في قدرتها على التكيف " فالأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبياً غالباً ما ترتبك أثناء عملية العصرنة ومتطلباتها الجديدة، أما الأنظمة التقليدية الأكثر تعقيداً فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع هذه المتطلبات " ويعطي مثالاً

على أنه نتيجة لتعقُّد النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية فإنه يُبدي قدرة عالية آتية من الأدوار السياسية التي تلعبها بفعالية مؤسساته السياسية مثل الرئاسة، الكونغرس (بشقيه مجلس الشيوخ، مجلس النواب) ، المحكمة العليا، حكومات الولايات، والتي تسمح بتداول المشكلات وتوزيعها فيما بينها، بينما نتيجة لتمركز السلطة في الجمعية العمومية الفرنسية وفي الإدارة البيروقراطية، هذا جعل النظام الفرنسي يواجه سلسلة من أزمات التغيير من جمهورية لأخرى.

ويصل هنتنغتون إلى أن الأنظمة ذات الأشكال الأحادية والبسيطة في الحكم تواجه صعوبة في الاستقرار والتكيف أكثر من تلك الأنظمة التي تمتلك شكلاً تنظيمياً مختلطاً ومتعدداً في أجهزة الحكم.

٣ – **الاستقلالية:** ويقصد بها "مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى."، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعاً وخاضعاً لنفوذ فئات اجتماعية عائلية، عشائرية.... الخ كلما أمكن الحكم عليه أنه تابع وتنقصه الإدارة المستقلة الذاتية وبالتالي أنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي) ، ولكي تكون المؤسسة قادرة على إدارة نفسها باستقلالية لا بد من توفر شرطين أساسيين:

١ – الاستقلالية في الميزانية.

٢ – الاستقلالية في تولي المناصب وتجنيد الأعضاء داخل المؤسسة.

٤ – **التجانس أو التماسك:** المقصود هو درجة الرضا والاتفاق بين أعضاء المؤسسة والذي يمكن قياسها من خلال المعايير التالية:

١ – مدى شعور الأعضاء بالانتماء للمؤسسة.

٢ – مستوى حدة الخلافات داخل المؤسسة ووجود تيارات متباينة داخلها.

٣ – مدى وجود خلافات وصراعات داخل المؤسسة.

٤ – كيفية تسوية الصراعات الداخلية.

غالباً ما تواجه المؤسسات تحدياً في تماسكها بدخول فئات جديدة وأعضاء جدد، كما يتأثر التماسك بدرجة استقلالية المؤسسة عن تأثير القوى الخارجية. فهناك مواصفات سلوكية ضرورية في استمرار وتأمين لحمة المؤسسة تتمثل في التنسيق والانضباط بين أعضاء المؤسسة وفروعها المختلفة، والعمل الجماعي الذي يتوفر داخلها.

وبالتالي فإن عدم وجود صراعات داخل هذه المؤسسة ، وعدم وجود انقسامات ، وحل الخلافات الاختلافات بشكل سلمي وديمقراطي يشير إلى التماسك والتجانس داخل المؤسسة ، لأن تزايد أسس التعاون والتنافس السلمي بين قوى المجتمع دليل على حيويته وتطوره.

الهندسة المؤسسية:

يشير مصطلح الهندسة المؤسسية إلى عملية إجراء إصلاحات وتعديلات بصورة دائمة على المؤسسات السياسية عبر التجديد في هياكلها ووظائفها ، واستحداث مؤسسات جديدة تستجيب للحاجات والمطالب الجماهيرية الجديدة، وهو مصطلح لا يقتصر مثلاً على عملية استحداث المؤسسات حين يمر النظام السياسي من نظام تسلطي إلى ديكتاتوري، بل يشير كذلك إلى الانتقال من نظام ديمقراطي قد يكون ضيق الهوامش إلى نظام ديمقراطي واسع الهوامش من أجل ترسيخ الديمقراطية مثل تحول في الدستور نحو إقرار الفيدرالية أو الانتقال من نظام ملكي دستوري إلى برلماني .

ويمكن تحديد الوظائف الملقاة على الهندسة المؤسسية بالآتي:

- المساهمة في إجراء تعديلات على الدساتير وصياغة دساتير جديدة وهذا ما يسمى بـ (الهندسة الدستورية).
- إعادة صياغة قوانين انتخابية جديدة تراعي مبدأ الأغلبية والأقليات.
- اللجوء إلى أساليب الاستفتاء العام لمعالجة مشكلة التمثيل السياسي وشرعيته، ولكن هذا لا يعني أن الهندسة المؤسسية والدستورية تتجه دائماً إلى التحول الديمقراطي.

الاتجاهات المؤسسية الحديثة في التحليل السياسي للنظم السياسية:

يُعرّف التوجه المؤسسي أو المدخل المؤسسي بأنه: مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيراً مستقلاً يؤثر على:

١) تحديد الفاعلين الذين يسمح لهم بالمشاركة في العملية السياسية.

٢) تحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجها الفاعلون في العملية السياسية.

٣) تحديد الخيارات والمعتقدات التي يتبناها الفاعلون حول الممكن والمرغوب فيه.

ويرى أتباع المدخل المؤسسي في دراسة النظم السياسية أن الصراع السياسي داخل النظام السياسي ذي القدرة المؤسسية العالية يميل إلى التمأسس أي **أن المؤسسات لديها القدرة على استيعاب المطالب الصراعية وتسويتها من خلال الاستجابة لها**، وبناءً على ذلك فإن البناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغيُّر في موازين الصراع بين القوى السياسية، وبالتالي فإن العملية السياسية ليست سوى إفراز للمؤسسات.

ومن الاتجاهات المؤسسية الحديثة في دراسة النظم السياسية:

المؤسسية التاريخية:

يرى أتباع هذا الاتجاه أن الدولة هي مجموعة معقدة من المؤسسات قادرة على هيكلة وتحديد خصائص ومخرجات الصراع بين المجموعات المختلفة.

واتجه هؤلاء إلى دراسات مقارنة بين الدول لدراسة السياسات العامة، وكيف تشكل المؤسسات السياسية الوطنية العلاقة بين المشرعين والجماعات الضاغطة والهيئة الانتخابية والجهاز القضائي. كما يركز أتباع هذا الاتجاه في تحليلهم المؤسسي على المخرجات والنتائج الواقعية للمؤسسات.

يعد بيتر كاتزنسكين، تيدا سكوكبول من أبرز رواد هذا الاتجاه ، اللذان وجدا صعوبة في التعامل مع مجموعة واسعة من الأحداث السياسية التاريخية المختلفة عبر الأزمنة والأمكنة، وتوصلا إلى أن العامل المشترك السببي يكمن في دور المؤسسات السياسية، ولكنهما أقرا بأن المؤسسات ليست المتغير التفسيري الوحيد ولكنه متغير وسيط أو بنيوي ومهيكل للأنشطة السياسية لأنها تعمل على تقييدها وضبطها، والهدف من ذلك هو تطوير نموذج تفسيري للعملية السياسية يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والمؤسسية لوقوع الأحداث التاريخية، وكيفية تطور المؤسسات السياسية لمواجهة تحديات البيئة التاريخية.

مؤسسية الخيار العقلاني: على خلاف اتباع المؤسسية التاريخية فإن أنصار الخيار العقلاني يهدفون إلى الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك السياسي، وبناء نماذج نظرية لمعرفة وتوقع السلوكيات السياسية، واختبارها على الواقع من خلال نماذج المباريات ، باعتبار أن المؤسسة تمثل قواعد اللعبة، فلتحليل أي واقعة سياسية ضمن النظام السياسي يتساءل العقلانيون عن ما هي اللعبة وكيف تمارس؟ وتغير اللعبة يعبر عن تغير نمط التوازن في النظام السياسي.

المؤسسية السوسيولوجية: يعتبر أتباع هذا أن فكرة المؤسسات نشأت للاستجابة إلى نمط واسع من القيم السائدة ولتعزيز الشرعية الاجتماعية.

ثالثاً – المدخل النسقي (المدخل النظمي) في دراسة الأنظمة السياسية:

نموذج ديفيد إيستون

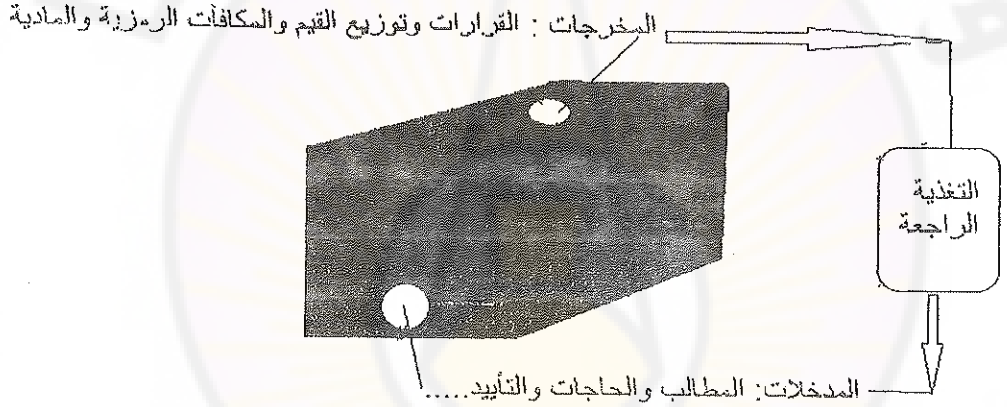
يبرز المدخل النسقي (المدخل النظمي) من خلال النظرية النسقية التي صاغها ديفيد إيستون وتكتسب أهمية كبيرة في التحليل السياسي حيث انطلق إيستون من فكرة مفادها أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق التغير المستمر وعن طريق التطور البنيوي والوظيفي، فاعتمد على هذا الطرح في تحليله للنظام السياسي من فكرة أن النظام

داخلي وما هو خارج النسق السياسي، وحدود ما هو سياسي وما هو غير سياسي. وهذا النسق مفتوح يتفاعل مع محيطه عبر منفذيْ المدخلات والمخرجات.

المدخلات: تتمثل في فئتين هي المطالب والحاجات التي يتوجب على النظام السياسي تلبيتها أي هي ضغوطات على النظام السياسي لابد أن يواجهها، والتأييد والدعم والمساندة وهي الموارد التي يتزود منها النظام السياسي.

المخرجات: تتمثل في القرارات وفي توزيع القيم والمكافآت المادية والرمزية.

ونتيجة للمخرجات تنشأ رد فعل من البيئة الداخلية أو الخارجية تسمى بالتغذية الارجاعية (التغذية الراجعة) تتولد عنها مدخلات جديدة تتمثل إما في مطالب أو تأييد ودعم ومساندة.



" رسم توضيحي لنموذج ديفيد إيستون"

انطلق ديفيد إيستون في عمله النظري من الإطار السلوكي الناقد للاتجاه التقليدي في دراسة الدولة، والمؤسسات القانونية على أساس أن يتوجب التوجه نحو تحليل العملية السياسية. وقد استند إيستون في صياغته للإطار النظري إلى النظرية العامة للأنساق، بالإضافة إلى الاستعانة بمفاهيم الوظيفة، صنع القرار، والمرتبطة بفروع معرفية مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد الكلي، مع مفهومه للسياسة التي يرى بأنها توزيعية تهتم بالتوزيع والتخصيص.

تجدر الإشارة إلى نموذج ديفيد إيستون واجه انتقادات كثيرة تركزت معظمها على عدم صحة الافتراضات التي انطلق منها والتي تندرج في إطار طموح السلوكية في تلك الفترة، بإمكانية تحويل علم السياسة إلى علم تطبيقي، مفترضاً التماثل بين الواقع السياسي والواقع البيولوجي،

فحسب الانتقادات فإن ما هو سياسي لا يتماثل ويتناظر مع علم البيولوجيا إنما مع علم الأخلاق.

نموذج هربرت سيبرو

قدم هربرت سيبرو نموذجه النظري القائم على النسقية، ولكن بصيغة أخرى، فالنظام السياسي في إطار نظرية هربرت سيبرو النسقية، هو مجتمع يرتبط بعمليات لصياغة ومعالجة قضايا (مشكلات، حاجات، أهداف) يثور اتفاق أو اختلاف بشأنها.

فالنظام السياسي هو نظام لمعالجة الاختلافات، والسياسة هي العملية التي من خلالها يعالج المجتمع مشكلاته، أي أن المشكلات أو القضايا تدخل إلى عالم السياسة وتصبح مسيسة طالما اعترف أعضاء المجتمع بها، واختلفوا بشأنها، وتغادر الحقل السياسي عندما تحل هذه المشكلة، وهنا تكتسب الظاهرة السياسية وتحديداً ما هو سياسي خاصية ديناميكية متحولة.

مراحل صياغة حل المشكلات:

وتتم عملية صياغة أو حل المشكلات عبر أربعة مراحل:

١ – صياغة المشكلة : وهي المرحلة الأولى التي يتم من خلالها صياغة المشكلة وذلك بالتعرف عليها وعلى أبعادها.

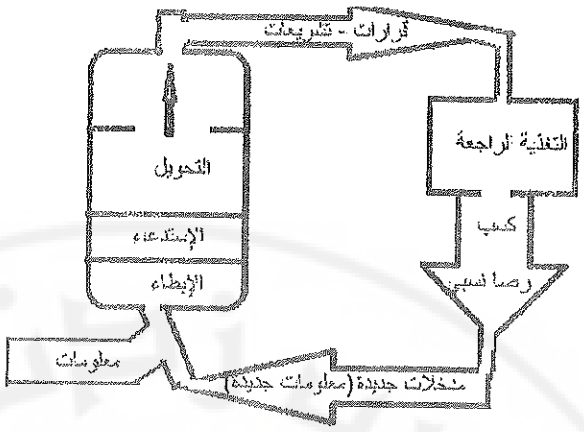
٢ – إحكام الصياغة: وهي المرحلة الثانية التي يجري فيها دراسة الحلول والبدائل المطروحة.

٣ – التمهيد للحل: وهي المرحلة الثالثة التي يتم من خلالها اختيار الحل المناسب والأنجع.

٤ – حل المشكلة: وهي المرحلة الرابعة التي يتم عبرها حل المشكلة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ وتحقيق الهدف المحدد منذ البداية.

أهداف النظام السياسي الكامنة وراء مواجهة المشكلات والعمل على حلها:

يهدف النظام السياسي من خلال الاستجابة للمطالب والحاجات وحل القضايا والمشكلات المطروحة إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما : تحقيق **الكفاءة والفاعلية**، إلا أن المشكلات والقضايا تمثل في حد ذاتها خلافاً حول كيفية تحقيق الهدفين المذكورين ، إذ يهدف النظام السياسي من وراء حل هذه الخلافات الإجرائية إلى تحقيق أهداف إجرائية تتمثل في تحقيق **المرونة والاستقرار** هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن المشكلات والقضايا في حد ذاتها، قد تكون مسائل ظرفية تستدعي معالجة ظرفية الهدف منها تحقيق هدف جوهري هو **الكفاءة** وهدف إجرائي هو **المرونة**، أو هي مسائل أساسية تستدعي معالجتها مدة أطول وتتعلق بتحقيق هدف جوهري هو **الفاعلية** أو إجرائي وهو **الاستقرار**. وبالتالي فإن النظام السياسي يسعى دائماً إلى تحقيق توازن ديناميكي بين متطلبات الأهداف الأربعة ، وبين القضايا الظرفية والقضايا طويلة المدى.



رسم توضيحي للعملية الاتصالية

قدرات النظام السياسي:

يؤكد كارل دويتش أن العملية الاتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي لمجموعة من القدرات، ويتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي، ويرى أن هذه القدرات تتمثل في الآتي:

القدرة على التعلم: وهي قدرة النظام على تطوير وتصحيح سلوكه وقراراته.

القدرة على التحول الذاتي: وهي قدرة النظام السياسي على تطوير وتجديد مؤسساته السياسية.

القدرة على المبادرة: وهي قدرة النظام السياسي على توقع المطالب والحاجات.

صمم دويتش المدخل النسقي الاتصالي لدراسة النظام السياسي، واستطاع عبر استخدام هذا المدخل في تحليله السياسي التوصل لمجموعة نتائج أهمها:

١- هناك تمايز بين المجتمعات السياسية وكفاءة أنظمتها ، ويرتبط ذلك بمدى كفاءة العملية الاتصالية داخلها.

٢- تعد الأنظمة السياسية الغربية الديمقراطية أنظمة ناجحة نتيجة تعقد وتعدد وكفاءة أنظمتها الاتصالية وسهولة انتقال المعلومات عبر القنوات المتعددة. وبالتالي فهي تتمتع بقدر كبير من التحول الذاتي وقدرة على توقع ومعالجة المطالب المجتمعية.

٣- المجتمعات الأخرى هي أقل كفاءة، فالأنظمة الشمولية تبقى عاجزة عن التحول الذاتي نتيجة التشويش والتشويه المفرط في العملية الاتصالية والتسييس المفرط لها.

٤- من نتائج العملية الاتصالية تعزيز التكامل والاندماج داخل المجتمع الوطني، ذلك أن العملية الاتصالية تؤدي إلى خلق مشاعر عدائية أو ودية بين الأفراد، وهذا مرتبط بتاريخ الاتصال بين الأفراد، والذاكرة الفردية والجماعية لهم، والتي إن كانت إيجابية فهي تساعد على تعزيز الاتصالات الودية.

٥- يلعب النظام السياسي دوراً مهماً في التنمية السياسية وفي التكامل المجتمعي، عبر قدرته على تجريد وترميز المعلومات الجديدة الناتجة عن الاتصال، في شعارات أو رموز مناسبة، ثم العمل على تخزين هذه المعلومات في ذاكرة الأفراد، وإعادة تشكيل المعلومات في نماذج سلوكية جديدة تعزز التكامل عبر التعبئة الاجتماعية والسياسية عبر الاتصال الجماهيري.

خامساً – مدخل الوظيفية البنيوية في دراسة النظم السياسية

مفهوم الوظيفة ، والبنية:

يشير **مفهوم الوظيفة** إلى عدة معاني رئيسية :

١- إلى المهمة والعمل المنجز، والنشاط المتوقع.

٢- إلى علاقة رياضية بين متغيرين أو مجموعة من المتغيرات.

٣- إلى مفهوم بيولوجي من حيث الترابط الوظيفي بين العناصر والأعضاء الحيوية.

٤- يشير معنى الوظيفة بالمفهوم السوسيولوجي الذي أتى به بارسونز إلى ما يترتب على نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف ، أو تلازم هذا النشاط مع بناء معين.

البنية: مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية تتسم بالاستقرار والاعتماد المتبادل، حيث تتشكل البنية من مجموعة من الأدوار.

ماهية مدخل الوظيفية البنيوية:

الوظيفية البنيوية هي مدخل عام من المداخل التي كان لها حيز كبير من الاهتمام في الدراسات السياسية، فهي قبل كل شيء نظرية عامة في المجتمع، وهي تنتمي للأطر النظرية للتحليل الكلي .

ويعد العالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز أبرز المنظرين في توضيح معالم هذه النظرية العامة، والتي هيمنت على الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٤٠ و١٩٦٠ على الخصوص.

وتعود تسمية "الوظيفية البنيوية" إلى أعمال بارسونز الذي ربط في أعماله النظرية بين التحليل البنيوي والتحليل الوظيفي.

لمعرفة ماهية المدخل البنيوي الوظيفي لا بد من توضيح الفرضيات التي ينطلق منها:

١- إن أتباع هذا المدخل ينطلقون في تحليلاتهم من افتراض يتمثل في اعتبار المجتمع نسق اجتماعي مترابط ترابطاً داخلياً ينجز كل جزء من أجزائه أو مكون من مكوناته وظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغيُّر في وظيفة إحدى مكوناته يؤدي إلى تغيُّر في باقي أجزاء النسق.

وهو ما يشير إلى ذلك التأثير المتبادل بين جميع أجزاء النسق، كما يجعل كلاً منها يؤثر على الآخر على نحو يؤكد تكاملها في إطار النسق الذي يشملها ويساعد في الوقت ذاته على تثبيت النسق ويوسع نطاقه، كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقاء هذا النسق واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها.

٢- أخذ علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنيوية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية، وتحديداً من أفكار بارسونز، غير أنهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما جعلهم يقدمون ويطرحون العديد من الأبعاد والمفاهيم الجديدة، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الوظائف بدلاً من التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وعلى مفهوم النظام (النسق) بدلاً من التركيز على مفهوم الدولة ، وعلى الوظيفة بدلاً من السلطة ، والأدوار بدلاً من المناصب ، والبنى بدلاً من المؤسسات.

٣- ينطلق الوظيفيون البنيويون في تحليلاتهم للنظم السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، والمتمثلة في توفر المقومات البنيوية والمتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة الداخلية والخارجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضمن بقاءه واستمراره في أدائه لوظائفه، وهذا يقتضي بالضرورة توفر أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة ، فضلاً عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته.

٤- يعتبر الوظيفيون البنيويون، وعلى رأسهم غابرييل ألموند، أنه لدراسة النظم السياسية ينبغي التركيز على ثلاث وظائف يؤديها النظام والتي يمكن ذكرها كالآتي:

أ - بما أن النظام السياسي يتشكل من مجموعة بنى لها مستوى من التخصص الوظيفي، وهذه البنى لكي تستمر في وظائفها لابد لها من أن تُطوّر عبر أدائها الوظيفي مجموعة قدرات نسميها(**قدرات النظام السياسي**) وتشمل ما يلي:

- القدرة الاستخراجية : وتشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية.

- القدرة التنظيمية : ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرته على التغلغل في بيئة الدولة وفرض نفوذه فيها.
- القدرة التوزيعية : وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في توزيع القيم والموارد والمنافع...الخ، بين الأفراد والجماعات.
- القدرة الرمزية: وتتمثل هذه القدرة فيما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم لحث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام.
- القدرة الاستجابية : ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على الرد على المطالب الواردة من البيئتين الداخلية والخارجية.
- القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن القدرة الدولية القدرات السابقة المذكورة على المستوى الدولي.

ب- **وظائف التحويل:** وتتكون هذه الوظائف كما يقول "ألموند" و"باول" من ست عمليات رئيسية هي:

- التعبير عن المصالح
- تجميع المصالح
- وضع القواعد
- تطبيق القواعد
- الفصل في النزاعات وفقاً للقواعد
- الاتصال السياسي

وهذه الوظائف جميعاً ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها ، كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته.

ج- **وظائف التكيف والحفاظ على النظام:** لكي يحافظ النظام على بقائه واستمراره لا بد له من التكيف مع التغيرات الواردة من البيئة المحيطة به، وهو في ذلك شأنه شأن مختلف النظم الاجتماعية الأخرى ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي.

<u>تطور الوظيفية البنيوية في ظل أفكار تالكوت بارسونز:</u>

يرى الباحثون أن بدايات الوظيفية البنيوية تعود إلى الأعمال النظرية المبكرة لمونتيسكيو، ثم لعالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر كذلك الفرنسي دوركايم، وأيضاً إلى الاتجاه الوظيفي في الأنثروبولوجيا والذي يعد كل من مالينوفكسكي ، وراد كليف بروان أبرز منظريه. ورأى جميع

هؤلاء أن المجتمع ليس سوى نظام مترابط الأجزاء تعمل مكوناته سوية لتحقيق التوازن والاستقرار.

حاول تالكوت بارسونز من خلال نظرية الفعل أن يجمع بين النظرية الكلية والفردية كما عند ماكس فيبر ودوركايم، فهو يرى أن الحياة الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا من خلال أفكار البشر ومن خلال المعايير والقيم التي يتبنونها ، ويقصد بالمعايير تلك القواعد المقبولة اجتماعياً والتي يستخدمها الأفراد في تقرير أفعالهم، ويقصد بالقيم: ما يعتقده الأفراد حول ما يجب أن تكون عليه الحياة الاجتماعية.

فالحياة الاجتماعية (ومن ضمنها الحياة السياسية) تتم من خلال عملية توصيل المعاني بين الأفراد (الرموز، الأفكار، المعلومات)، هذه العملية تتم بصفة مستمرة ومنتظمة، أي أن هناك مجموعة من الأفعال لها صفة الانتظام، يسميها تالكوت بارسونز **نسق الفعل** وهو يمثل العلاقة القائمة بين الأفراد، والفعل باعتباره نسقاً فهو يتم من خلال تلبيته لحاجات ضرورية يسميها بالمقتضيات الوظيفية للنسق . وتتمثل في وظيفة التكيف، بلوغ الهدف، التكامل، الحفاظ على النمط، وكل وظيفة يقوم بها نسق فرعي من نسق الفعل.

يتكون نسق الفعل يتكون عند بارسونز من أربعة أنساق هي:

١- النسق الاجتماعي وهو النسق المتعلق بتكون أدوار المكانة: أي مراكز اجتماعية ترتبط بها توقعات سلوكية.

٢- نسق الشخصية: وهو يمثل الفاعل الاجتماعي الذي يسعى إلى إشباع حاجاته.

٣- النسق الثقافي: وهو مرتبط بالقيم والمعايير.

٤- النسق العضوي: المتعلق بالتكيف مع البيئة المادية.

وكل نسق فرعي من الأنساق المذكورة ينقسم إلى أنساق فرعية تؤدي الوظائف المطلوبة لاستمرار النسق.

وقد ركز على النسق الاجتماعي الذي بدوره يتشكل من النسق الاقتصادي الذي يؤمن وظيفة التكيف، والنسق السياسي الذي يقوم بوظيفة تحديد وبلوغ الهدف، ونسق ما يسميه بارسونز الجماعة المجتمعية والتي تحقق وظيفة التكامل، ونسق التضامن الذي يقوم بوظيفة الحفاظ على النمط.

رابعاً – الانتقادات الموجهة للمدخل الوظيفي البنيوي:

انتقد كثير من الباحثين والمنظرين هذا المدخل واعتبروا أن له صفة محدودة في التفسير والتحليل السياسي، كونه ينبني على مسلمات لم يتم فحصها، فمقولة الوظيفة وتقسيم الوظائف عملية تحكمية تمثل نقطة ضعف في التحليل الوظيفي، إضافة إلى اتسام هذه المقولات الوظيفية بالغموض وعدم الدقة وقد تم تصنيفها وتحديدها بطريقة انتقائية. فهذا المدخل لا يفسر كيف تُلبى

الحاجات الوظيفية ، كما أنه يميل إلى المحافظة فهو حسب منتقديه " يوحي بعالم متوازن يفتقد الحس بالتاريخ والحس بالتغير داخل المجتمع"، كما أنه محدود بحكم مسلماته في تفسير حقائق الصراع والتغير على مستوى الأنظمة السياسية والاجتماعية. كما يبرز من خلال تحليلات رواده التحيز الواضح للقيم والمعايير الغربية.

بالرغم من ما يتسم به هذا المدخل من اهتمام من قبل العديد من الدارسين وما ينطوي عليه من قدرات وإمكانيات تحليلية فائقة إلا أنه مدخل محافظ همه المحافظة على الوضع القائم، ويقوم بتشبيه النظام السياسي والاجتماعي بالنموذجين البيولوجي والآلي، فضلاً على أنه مدخل منحاز جاء لخدمة البراغماتية الأمريكية، لذلك جاءت الكثير من الدراسات السياسية المقارنة في خدمة المصالح الأمريكية واعتبارها أن النظام السياسي الأمريكي هو النموذج الأمثل .

سادساً -- مدخل العلاقة بين الدولة والمجتمع في دراسة النظم السياسية

يعد جويبل ميغدال أبرز منظري مدخل العلاقة بين الدولة والمجتمع لدراسة النظم السياسية حيث يرى أن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية، لابد أن تتم في ضوء العلاقة مع المجتمع أو المجتمع المدني.

وقد أعاد منظرو هذا المدخل استخدام مفهوم الدول محل النظام السياسي، معتبرين أن هناك علاقة تنافسية وتصارعية بين المجتمع والدولة التي تسعى إلى تشكيله.

ينطلق التحليل في هذا المدخل من أن كل أشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية تسعى إلى السيطرة والضبط الاجتماعي، وتتنافس فيما بينها حول وضع القواعد، والضبط الاجتماعي في العديد من الميادين والمستويات. فالدولة مثلاً تسعى إلى السيطرة والضبط الاجتماعي من خلال تحقيق الطاعة والخضوع وتحقيق المشاركة السياسية والحصول على الشرعية.

كما ينطلق هذا المدخل من رؤية نقدية لنظريات التنمية والتحديث والنظرية الماركسية ونظرية التبعية، لأنها لم تضع إطاراً نظرياً متكاملاً وواضحاً للعلاقة بين المجتمع والدولة.

يختار ميغدال عبر هذا المدخل مفهوماً نوعياً للمجتمع وهو المجتمع المدني لوصف كل أشكال التنظيم الرسمي وغير الرسمي التي تمارس الضبط الاجتماعي، باستخدام الثواب والعقاب ومجموعة من الرموز، وهذه العملية تجعل الدولة كأهم تنظيم يتنافس مع بقية منظمات المجتمع لفرض القواعد وبسط النفوذ، وتسعى الدولة إلى بسط السيطرة على بقية التنظيمات الاجتماعية للحصول على الموارد اللازمة لاستمرار قوة الدولة.

يرى هذا المنهج أو المدخل أن إدارة العملية السياسية هي رهن من ينظمها ومن يضع القواعد (الدولة). إي أن هذا التوجه الجديد في علم السياسة قد أعاد النظر في مفهوم الدولة كمفهوم إجرائي ميداني، لا يشير فقط إلى مجموع المؤسسات ولا إلى الكيان القانوني، بل إلى الوجود

الفعلي لسلطة منظمة في المجتمع،(الدولة). فأصبح ينظر إليها كأهم منظمة في التغيير الاجتماعي. وأن مسألة العلاقة بين المجتمع والدولة هي علاقة قوة وقدرة على النفوذ، وهنا يعطي تصنيفاً مبنياً على أربعة احتمالات تتعلق بقوة وضعف المجتمع والدولة.

- مجتمع ضعيف + دولة قوية
- مجتمع قوي + دولة ضعيفة
- مجتمع ضعيف + دولة ضعيفة
- مجتمع قوي + دولة قوية

وهنا يكمن الفرق بين الدول المتطورة والدول العالم الثالث التي تواجه فيها الدولة منافسة متعددة من مجموعات الضبط لا تستطيع مواجهتها، فمسار الدولة هو صراعها مع بقية التنظيمات الاجتماعية لتحقيق الضبط الاجتماعي من خلال: تحقيق الطاعة والخضوع ، تحقيق المشاركة في المؤسسات وفقاً للقواعد التي تحددها الدولة، الحصول على الاعتراف والشرعية.

وقد لاحظ ميغدال أن الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في درجة الضبط الاجتماعي. والضبط الاجتماعي لا يعني بالضرورة الإستبداد، حيث يتركز هذا الضبط في هرم الدولة، وينتشر الضبط الاجتماعي الآخر للمنظمات الاجتماعية للمجتمع المدني في بقية المجتمع بشكل ملائم بخلاف دول المتخلفة حيث تكاد سلطة الدولة تغيب، أو تعوض عن قوة ضبطها بممارسات تعسفية.

والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتأثر بطبيعة المطالب التي توجهها تنظيمات المجتمع المدني للدولة، وطبيعة تنظيمات المجتمع المدني.

فمنظمات المجتمع المدني قد تنافس دور الدولة في خلق وتقوية معايير موازية الانضمام إلى إطار جماعي أو مجموعاتي معين، وإنشاء حدود لنظام أخلاقي معين عبر المؤسسات وسلوك الأفراد، أو تكون مدعمة لشرعية ووجود الدولة.

سابعاً – المدخل الكوربوراتي في دراسة النظم السياسية

الكوربوراتية : يشير مصطلح الكوربوراتية الذي تتعدد استخداماته، إما إلى نمط من الايديولوجيا السياسية التي تولي أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية.

النظام الكوربوراتي: هو نظام لتمثيل المصالح تنتظم وتتآلف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفياً والهيراركية تنظيمياً والإكراهية في الانتماء إليها، والمعترف بها

والمرخص لها من قبل الدولة، حيث يمنح لهذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة ضمنها.

وتعود الجذور الفكرية لهذا النظام إلى الفكر الاجتماعي الكاثوليكي ، حيث يرى هوارد ياردا بأن **الكوربوراتية:** عبارة عن نظام للسلطة وتمثيل المصالح مستمد من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، يركز على التمثيل الوظيفي واندماج العمل ورأس المال في نظام تراتبي، تتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة. فنظراً للخصائص التي يتميز بها : الهيراركية، البيروقراطية ، والسلطوية فهو قد يكون نظاماً سياسياً كما كان سائداً في نظام فرانكو في إسبانيا ، أو قد يقتصر على تنظيمات اجتماعية مرتبطة بالكنائس. فهناك كوربوراتية اجتماعية مقابل كوربوراتية الدولة.

وهكذا نجد أن الكوربوراتية تتخذ عدة أشكال تنظيمية نجدها في العديد من المجتمعات عبر العالم، كما في شكل جماعات وعصبيات (إفريقيا)، أو كتنظيم كوموني كما في المجتمعات الكونفوشيوسية، أو تساهمي في مجتمعات الرفاه الأوروبية.

وباعتبار الكوربوراتية من المداخل الحديثة في دراسة النظم السياسية ، فهي حسب ياردا هي مدخل يمثل بديلاً ثالثاً للأنماط التنظيمية الكبرى التي تنافست على العالم والمتمثلان في النموذج الليبرالي التعددي والنموذج الماركسي، وهدف هذا المدخل الجديد التعرف على ظواهر أغفلاها النموذجان السابقان، والمتمثلة في التحولات التي طرأت على العديد من النظم السياسية، من حيث كيفية التحام جماعات المصالح مع الجهاز الحكومي، والسياسات العامة الجديدة التي تعجز المداخل التقليدية عن تشخيصها.

الملامح العامة للنظم الكوربوراتية:

يرى ياردا أن الملامح الكوربوراتية يمكن تلمسها في العديد من الأنظمة السياسية:

– لا يقتصر التنظيم الكوربوراتي على الأنظمة التسلطية، أو الأنظمة التي عرفتها شبه الجزيرة الأيبيرية أو نظم أمريكا اللاتينية، فقد تكون هذه الأنظمة ديكتاتورية كما قد تكون ليبرالية (سويسرا). فهناك خصائص مشتركة بين هذه النظم تتمثل في :

- ◆ الدولة لها سياسات توجيه وتدخل أقوى منه لدى الدول الليبرالية، ولكن تدخل الدولة في الشؤون العامة لمجموعات المصالح لا يصل بها الحد لأن تكون نظاماً شمولياً.
- ◆ هناك قيود وضوابط على حرية نشاط جماعات المصالح.
- ◆ جماعات المصالح مندمجة في نسق الدولة، فهي جزء منه أو امتداد له، تساعد الجهاز الحكومي على رسم السياسات

– المجتمع أو قسم كبير منه، ليس منظماً على أساس فردي كما هو الحال في الولايات المتحدة من الناحية التاريخية أثناء القرن التاسع عشر، بل التنظيم الاجتماعي له طابع وظيفي ينتظم فيه الأفراد وينتمون إلى جماعات متعاضدة (عائلات، عصبيات، مناطق، مجموعات اجتماعية: لغوية، إثنية، منظمات عسكرية، هيئات وتنظيمات ومؤسسات دينية، ثقافية، تجارية، نقابات ، جماعات مصالح).

– في هذا المجتمع تسعى الدولة إلى هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه المجموعات الاجتماعية المختلفة وأشكالها التنظيمية، بالترخيص لنشاطاتها وإخضاعه للرقابة القانونية كأسلوب للحد من تعدديتها. كما تسعى الدولة لضم وإدراج هذه التنظيمات الكوربوراتية وجماعات المصالح إلى النسق العام للدولة، وتحويلها إلى ما يطلق عليه بـ "القطاع الخاص الحكومي"، حيث تسعى هذه المجموعات إلى التعبير عن مطالبها وتحقيق مصالحها في إطار هذه الصيغة الحكومية، مع الاحتفاظ بمستوى من الاستقلالية عن الدولة في إطار قوانين ودساتير تحمي مصالحها ووجودها.

تنوع أنماط الكوربوراتية :

يرى هوارد باردا أن التنظيم الكوربوراتي يمثل ظاهرة آخذة في التوسع والانتشار في العديد من المجتمعات، وعادت هذه الظاهرة في الظهور في الدول الديمقراطية الأوربية وغير الأوربية، بل هي موجودة في تاريخ المجتمعات عبر أربع صيغ وأنماط تنظيمية قد تتحول فيه المجتمعات من نمط تنظيمي كوربوراتي تقليدي إلى آخر أكثر تطوراً.

– **الكوربوراتية الطبيعية أو التاريخية:** وهي الشكل التقليدي والتاريخي للكوربوراتية عبر كل مجتمعات العالم، وتتمثل في استناد تنظيم النظام السياسي للدولة على أساس المجموعات الاجتماعية التقليدية ابتداءً من الأسر، العشائر، القبائل، المناطق، الإقطاعيات، الأبرشيات، المجموعات الإثنية. ويرى أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي التقليدي له أهمية بالغة في الكثير من الدول، فهو بمثابة الاسمنت والأساس للتماسك الاجتماعي وفي حل الصراعات الاجتماعية، وباعتبارها أشكالاً من التنظيم الاجتماعي سابق لظهور الدولة–الأمة. وقد دخلت بعض هذه التنظيمات في صراع مع الدولة الحديثة، سواء في الدول التسلطية أو في الدول التي تحولت إلى الديمقراطية فيما بعد. كما تعايشت هذه التنظيمات مع الدولة الحديثة في مجتمعات أخرى، واستمرت في الوجود أو زادت أهميتها فيها، مثل المؤسسات الاثنية في إفريقيا ما وراء الصحراء، والتنظيم القبلي في دول الخليج العربي، والكنيسة والمجموعات والتنظيمات الفلاحية المسلحة في أمريكا اللاتينية.

- **الكوربوراتية الإيديولوجية:** ظهور تنظيمات اجتماعية، سياسية، دينية، تؤيد النظام السياسي الفاشي، على أساس ايديولوجيا تنتقد الفردية وأوضاع الاغتراب التي انتجتها الليبرالية والتصنيع، وباعتبارها ايديولوجية منافسة لكل من الليبرالية والاشتراكية الشيوعية على حد سواء، فهي ترى بأن المجتمع يجب أن يُنظم ويُمثل سياسياً على أساس مكوناته الطبيعية المشكَّلة من العائلات، الابرشيات، النقابات المهنية ومختلف جماعات المصالح، لتشارك في صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، جنباً إلى جنب مع الدولة، وتساهم في ضبط وتسيير شؤون أفرادها، أما التمثيل السياسي في المؤسسات الحكومية فلا يكون على أساس التصويت الفردي، بل على أساس الأهمية والحجم النسبي للمجموعات، وبذلك تكون بديلاً لفكرة الصراع الطبقي ليحل محلها التناغم بين الطبقات.

ويرى ياردا أن هذه الايديولوجية الكوربوراتية كانت لها جاذبية في دول عانت من مشاكل اجتماعية عميقة، وصراع ايديولوجي بين الاشتراكيين والليبراليين كما في ايطاليا واسبانيا والبرتغال. لذا كانت لها شعبية معتبرة في هذه الدول وفي دول أمريكا اللاتينية، وتضمنت عدة توجهات سياسية (تسلطية، دينية، علمانية،) كلها تؤكد على أهمية تمثيل الحقوق الجماعية بدل الفردية، ويرى ياردا أن الكوربروانية كظاهرة إيديولوجية اقتصرت على دول جنوب غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية ولم تنتشر أو تظهر في بقية دول العالم الثالث أو في الدول الشيوعية .

- **الكوربوراتية المعلنة:** ويقصد بها الشكل المؤسسي والمعلن للتنظيم الكوربوراتي الرسمي الذي انتهجته بعض الدول الفاشية والتسلطية بين الحربين العالميتين وفي أمريكا اللاتينية واسبانيا والبرتغال، حيث بحجة إلغاء الصراع الطبقي قامت هذه النظم السياسية بممارسات قمعية واسعة، كما أن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي والسياسي في تنظيم المصالح انتهجته الكثير من دول العالم الثالث مثل اندونيسيا، مصر، كوريا الجنوبية، تايوان، ولكن تحت مسميات أخرى مثل : الديمقراطية الموجهة، الديمقراطية الوصائية، الجماعية، وغيرها من الشعارات .

- **الكوربوراتية الجديدة:** يقصد بهذا الشكل الجديد من التنظيم الكوربوراتي، الشكل الجديد لتمثيل ونشاط جماعات المصالح في المجتمعات التعددية والليبرالية، تحت مسميات التوجه الاجتماعي وسياسات الرفاه، حيث تنسق مجموعات المصالح مع بعضها البعض ومع الحكومات من أجل تحديد ورسم السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار عقد اجتماعي بين مختلف مصالح الطبقات الاجتماعية والمهنية تتفاوض هذه المجموعات مع الحكومة لتحديد سياسات مختلفة مثل الأجور، التشغيل. ففي العالم الغربي هناك دول تمثل نموذجاً للكوربوراتية الجديدة القوية مثل الدول الاسكندنافية (السويد، النرويج، الدانمارك)، والنمسا وسويسرا، ودول تمثل نموذجاً للكوربوراتية الضعيفة: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا .

ثامناً – مدخل السياسة العامة في دراسة النظم السياسية

على الرغم من أن مفهوم السياسة العامة ليس جديداً ، إذ إن له جذوره وامتداداته في فترات تاريخية سابقة، إلا أن هذا المدخل يعتبر من المداخل الحديثة نسبياً في التحليل السياسي المقارن، حيث تزايد الاهتمام به بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي، وخاصة أنه قد تم تطعيمه ببعض المناهج والأدوات البحثية الجديدة.

استخدم بعض الباحثين المتخصصين هذا المدخل في تحليل ودراسة النظم السياسية في تسعينيات القرن الماضي ، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات التطبيقية المهمة التي تناولت بالرصد والتحليل والتقييم بعض السياسات العامة في العديد من دول العالم.

السياسات العامة هي وسيلة لتحقيق أهداف النظام السياسي وغاياته وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي، ومن هنا كان ارتباطها بالقيم والإيديولوجية والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والأهداف السياسية البديلة التي تتبناها أحزاب وقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية.

تأتي أهمية مدخل السياسة العامة في دراسة النظم السياسية المقارنة من عدة اعتبارات منها:

١- فهو يقوم على رصد وتحليل طبيعة هذه النظم وآليات عملها استناداً إلى تحليل السياسات العامة التي تتبناها، كون أن هذه العملية ليست عملية فنية فحسب ولكنها عملية سياسية في المقام الأول حيث تعكس أولويات النظم الحاكمة واختياراتها السياسية والإيديولوجية، كما تعكس طبيعة القوى السياسية والاجتماعية وأنماط علاقاتها بالدولة . ويتم تحليل السياسات العامة على عدة مستويات وهي : الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم عملية صنع هذه السياسات وتحليل أدوار الفاعلين الرئيسيين في صنعها سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي ودراسة مضمون أو محتوى السياسة العامة موضع التحليل بما يسمح بالكشف عن أهدافها وأولوياتها، فضلاً عن تحليل عملية تنفيذ السياسة وتقييم مدى فاعلية وكفاءة الأجهزة والمؤسسات التي تتولى عملية التنفيذ وكذلك تقويم نتائج تطبيق السياسة بما يسمح بالوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها والآثار غير المقصودة التي ترتبت عليها.

٢- ثمة عدة قضايا وإشكالات تطرحها دراسة النظم السياسية من منظور السياسات العامة: منها طبيعة العلاقة بين الإدارة والسياسة في العالم عموماً، وهي قضية معقدة باعتبار أن فاعلية أو عدم فاعلية الأجهزة الإدارية في تنفيذ السياسات العامة تعتبر من العناصر الأساسية في تكريس شرعية /عدم شرعية النظم السياسية. وهناك قضية حدود دور كل من الأجهزة الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات الحاكمة وإشكالية تسييس السياسات العامة حين تستخدمها النظم الحاكمة في العديد من الحالات كآليات لمحاباة بعض الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على حساب فئات ومناطق أخرى . كما أن التحولات العالمية وبخاصة في

ما يتعلق بثورة المعلومات والاتصالات وتمدد دور مؤسسات التمويل الدولية وتحرير التجارة العالمية... إلخ تخلق الكثير من التحديات والضغوط على السياسات العامة للنظم السياسية وما يرتبط بها من مؤسسات وما يتطلب إصلاح عملية صنع هذه السياسات، وبناء القدرات المؤسسية للأجهزة المسؤولة عن تنفيذها فضلاً عن إقرار مبدأ المساءلة والمحاسبة عن تنفيذها وكل ذلك وغيره لن يتحقق إلا في إطار إصلاح ديمقراطي حقيقي.

٣- من خلال تحليل السياسات العامة يمكن الوقوف أيضاً على نمط أداء النظام ومدى فاعلية أجهزته ومؤسساته أو بمعنى آخر فإن السياسة العامة من حيث مدخلاتها وعملية صنعها تكشف عن طبيعة النظام السياسي وديناميات العملية السياسية، كما أنها من حيث مخرجاتها وعملية تنفيذها تعتبر المحك الحقيقي لما يعرف بشرعية الانجاز حيث أن الانجاز بمعناه الايجابي أو بمعنى فاعلية النظام في التصدي للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع ، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وإشباع مطالبهم، يعتبر مصدراً للشرعية لا يمكن أن يستغني عنه أي نظام سياسي مهما كانت المصادر الأخرى التي يعتمد عليها.

٤- وقد اهتم عدد من الباحثين العرب والأجانب بدراسة وتحليل بعض السياسات العامة للعديد من الأنظمة السياسية على عدة مستويات.

المستوى الأول- رصد وتحليل الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم عملية صنع السياسات العامة.

المستوى الثاني - رصد وتحليل وتقويم الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين في صنع السياسات العامة سواء على الصعيد الحكومي أو غير الحكومي ومن ذلك على سبيل المثال تحليل أدوار كل من رئيس الدولة ومجلس الوزراء والبرلمان والأحزاب السياسية وجماعات المصالح المعنية بالسياسات موضع التحليل وذلك في ضوء الأطر الدستورية والقانونية من ناحية، والواقع العلمي من ناحية أخرى حيث تشير ظواهر ومؤشرات عديدة إلى أن هناك فجوة بين القوانين والممارسة العملية .

المستوى الثالث- تحليل محتوى أو مضمون السياسة موضع الدراسة بقصد الوقوف على أهدافها وأولوياتها والكشف عن حدود الاتساق الداخلي في بنيتها ومدى تكامل عناصرها وطبيعة تداخلها مع سياسات أخرى.

المستوى الرابع- رصد وتحليل عملية تنفيذ السياسة وذلك بدراسة طبيعة الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ وآليات عملية التنفيذ وهنا ينصرف الحديث إلى دور الجهاز الإداري ومدى فاعليته في النظام السياسي نفسه .

المستوى الخامس- تقويم السياسة العامة وذلك من خلال رصد وتحليل نتائجها في ضوء الأهداف المعلنة للسياسة المعنية مع تحليل العوامل التي أسهمت في نجاح السياسة وتلك التي أدت إلى تعثرها .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن أهمية مدخل السياسة العامة في دراسة النظم السياسية تأتي من خلال:

أ- التكامل بين عدة حقول معرفية مثل علم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم الإدارة.

ب- التكامل المنهجي حيث يمكن الاستفادة من إسهامات عدد من المداخل والمقتربات النظرية والمنهجية والأدوات البحثية في دراسة السياسات العامة.

ج- أخذ حقيقة التداخل والترابط بين ما هو داخلي وما هو خارجي في الاعتبار حيث أن السياسات العامة لا تتأثر بالبيئة المجتمعية الداخلية فحسب ولكنها تتأثر أيضاً بالعديد من العوامل والمتغيرات النابعة من البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) للدولة.

أنواع النظم السياسية وأشكال الحكومات

أولاً- المعايير العامة لتصنيف الأنظمة السياسية:

تتميز النظم السياسية السائدة في العالم فيما بينها بمجموعة خصائص تميزها عن بعضها البعض ، وذلك وفقاً لاختلاف نمط الحكم السائد فيها بالدرجة الأولى، فمعظم الدراسات التي تتناول النظم السياسية تهتم بتصنيفها تبعاً لمجموعة من المعايير المختلفة.

يعد معيار **العدد** ومعيار **طبيعة النخبة الحاكمة** من أبرز هذه المعايير ، بالإضافة إلى ما يطلق عليه "**المعايير البسيطة**" والتي تعتمد معياراً واحداً مثل معيار العدد أو الانتماء الإيديولوجي، في حين هناك تصنيفات تكون وفق عدة معايير، من أهمها تلك التي تندرج ضمن تطور الأنظمة السياسية وفق معايير اجتماعية وسياسية في الوقت نفسه. وبشكل عام فإن التصنيفات المختلفة تشير إلى من يحكم وأسلوب الحكم، ومتغيرات أخرى تدرج في التصنيف.

فوفق معيار **العدد** تصنَّف النظم السياسية إلى: النظام السياسي المونواركي أو الملكي، والنظام الأوليغارشي ، والنظام الديمقراطي . بينما وفق معيار **النخبة الحاكمة** تصنَّف النظم السياسية إلى: الحكم العسكري، الارستقراطي ، التقليدي، الأوتوقراطي. أما وفق معيار **الشرعية** فتصنَّف النظم إلى: عقلانية بيروقراطية، شرعية كارزمية، وشرعية تقليدية.

كما يوجد مجموعة من التصنيفات **الثنائية**: مثل النظام الديني مقابل العلماني أو النظام اللاديني، بمعنى آخر النظام السياسي الثيوقراطي (الحكومة الخاضعة لحكم رجال الدين) مقابل أنظمة غير الدينية أو اللادينية: مثل الصين الشعبية في عصر الثورة، الاتحاد السوفياتي في كثير من فترات تطوره. كما أن هناك تصنيف على أساس **مصدر السيادة**: الجمهوري مقابل الملكي، وعلى أساس نمط النظام **الاقتصادي**: الاشتراكي مقابل الرأسمالي، أو على أساس النمط **الإداري**: النظام البيروقراطي مقابل النظام الأدهوقراطي (وهو النظام الذي يعتبره توفلر أنه سيصبح النظام السائد في المجتمعات الصناعية التي تعتمد منطق السرعة).

فضلاً عن ذلك، يوجد تصنيفات وفق النظام **الدستوري**: البرلماني مقابل الرئاسي مقابل الجمعوي. فالنظام الرئاسي هو نظام جمهوري تنتخب فيه السلطة التنفيذية بانفصال عن السلطة التشريعية. أو تصنيف وفق النظام **الحزبي المعتمد**: النظام السياسي التعددي، مقابل النظام السياسي ذو الحزب الواحد.

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة هناك بعض الباحثين من يصنف الأنظمة السياسية على أساس معايير **نقدية** مثل اعتبار معظم الأنظمة السياسية هي أنظمة أبوية ذكورية، متحيزة ضد الفئات

الضعيفة. وقسمت الأنظمة السياسية إلى أندروقراطية (حكومة ذكورية) مقابل الأنظمة الغينوقراطية (حكومة النساء) .

كما يجد نمط من التصنيفات يعتمد الثنائية في التصنيف ، ويشير إلى الخصائص الأساسية الفارقة بين نمطين أو فئتين من الأنظمة السياسية مثل: الأنظمة التقليدية مقابل الحديثة، الأنظمة الشخصية مقابل اللاشخصية، الأنظمة التسلطية مقابل الديمقراطية، الأنظمة الانتخابية والمقصود في هذا الموضع :الأنظمة التي تتبنى الانتخابات كوسيلة لتولي السلطة، مقابل الأنظمة غير الانتخابية أي الأنظمة الانقلابية ، الأنظمة الملكية)، الأنظمة العلمانية مقابل الأنظمة الدينية، الأنظمة الرأسمالية الليبرالية مقابل الأنظمة الاشتراكية....الخ.

ثانياً- تطور تصنيف الأنظمة السياسية:

إن التصنيف ليس بالعملية السهلة ، بل هي معقدة للغاية ، إذ يوجد الكثير من المعايير والطرق لإنجاز عملية التصنيف ، وبالتالي هناك عدد كبير جداً من التصنيفات ، نذكر بعضها:

١- تصنيف الأنظمة السياسية لدى أرسطو:

إن أقدم تصنيف معروف للأنظمة السياسية هو ذلك الذي قدمه أرسطو في العهد اليوناني . فقد حدد في دراسته المقارنة لـ (١٥٨) دستوراً للمدن اليونانية، معيارين لتصنيف النظم السياسية هما:

١- **معيار العدد:** الذي يعتمد على عدد المشاركين في الحكم ، أي من يشارك في الحكم؟.

٢- **معيار الانحراف** أو مدى الالتزام بالمبادئ الدستورية.

فهو حسب هذين المعيارين ، يقسم أنظمة الحكم إلى:

- أنظمة ملكية أو موناركية (حكم الفرد).
- أنظمة أرستقراطية (حكم الأقلية الفاضلة)
- أنظمة تيموقراطية (أنظمة جمهورية معتدلة).

وتمثل هذه الأنماط السياسية للحكم، الأنماط الصحيحة والفاضلة للحكم، وهي معرضة للتحول إلى أشكال فاسدة من الحكم تتمثل في:

- **حكم الطغيان:** أي الحكم القائم على فرد مستبد يحكم بأهوائه نزواته.
- **حكم الأوليغارشية:** أي الحكم القائم على أقلية تحكم لمصالحها الخاصة .
- **الحكم الديمقراطي:** وهو ، كما يراه أرسطو، الحكم القائم على أهواء الجماهير والعامة وهو حكم غير مستقر.

إن تصنيفات أنظمة الحكم التي ذكرها فلاسفة ومفكرين من بعد أرسطو مثل تصنيف مكيافيلي ومونتيسكيو ، لم تخرج كثيراً عن الإطار العام الذي قدمه أرسطو .

يوجد معايير أخرى في تصنيف الأنظمة السياسية خصوصاً تلك التي تركز على نظام الحكم، حيث ارتبطت في تطورها بتطور الأنظمة السياسية وظهور أنماط جديدة منها عبر التاريخ.

فقد عرفت الأنظمة السياسية تطورات تاريخية بدأت مع ظهور الأنظمة السياسية لدول المدينية في بلاد الرافدين واليونان كأمثلة تاريخية مشهورة، ثم توحدت هذه المدن عبر الحروب لتتشكل الأنظمة السياسية الملكية والجمهورية للدول الامبراطورية خصوصاً الامبراطورية الرومانية. إلا أن الأنظمة الامبراطورية واجهت العديد من التطورات الداخلية لاسيما في العصر الإقطاعي في أوروبا الذي أدى إلى ظهور الملكيات القائمة على حكم النبلاء. فهذا النوع من الأنظمة السياسية تحول في فترة لاحقة من ملكيات مطلقة إلى ملكيات دستورية مقيدة عبر مراحل تاريخية طويلة، وأول ملكية دستورية مقيدة برزت ملامحها الأولى بعد ما يسمى بـ (الميثاق الأعظم) في بريطانيا. وفي نهاية القرن الثامن عشر، واجهت الأنظمة الملكية تحولات ثورية على أثر الثورة الفرنسية والتي أفرزت الأنظمة الجمهورية.

وفي ظل هذه التطورات التاريخية فإن التصنيفات والمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي ونظام الحكم عكست هذا التطور، بالإضافة إلى التطور المنهجي والموضوعي في دراسة النظم السياسية والاستفادة من الحقول المعرفية الأخرى كعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، حيث تناولت موضوع الأنظمة السياسية من زوايا تحليلية مختلفة عملت على إثراء عملية تصنيف الأنظمة السياسية، لذا ففي العصر الحديث ظهرت مجموعات مختلفة وعديدة تقدم اقتراحات متعددة ومتشعبة لتصنيف الأنظمة السياسية، تستند بشكل أساسي إلى نظريتين هما:

- نظرية ماكس فيبر حول أنماط الشرعية.
- نظرية كارل ماركس حول أنماط الإنتاج التاريخية.

٢- تصنيف الأنظمة السياسية لدى ماكس فيبر:

لقي تصنيف ماكس فيبر ، من خلال النماذج المثالية للشرعية التي اقترحها، اهتماماً بالغاً في دراسة النظم السياسية على أساس الشرعية المعتمدة فيها، حيث يصنف النظم السياسية إلى:

- ❖ أنظمة سياسية تقليدية: تمارس السلطة فيها على أساس شرعية تقليدية مرتبطة بالخضوع للتقاليد ، أي أن مصدر شرعية السلطة في هذه الأنظمة هو العادات والتقاليد الموروثة.
- ❖ أنظمة سياسية كارزمية: تكون أساس الشرعية فيها تعود لخصائص القيادة الملهمة والتي تتوقف في استمرارها على الانجاز ، أي أن الزعيم أو القائد الملهم في هذه الأنظمة يمثل مصدر شرعية السلطة كونه يمتلك صفات استثنائية وغير عادية.
- ❖ أنظمة سياسية حديثة: تبنى على أساس الشرعية العقلانية القانونية. أي أن السلطة في هذه الأنظمة تستمد شرعيتها من احترام القانون.

٣- تصنيف الأنظمة السياسية لدى كارل ماركس:

ميز ماركس بين خمسة أنماط من النظم من منطلق طبيعة النظام الاقتصادي أو نمط الإنتاج وهي:

- نظام المشاعية الذي لا يعرف الملكية الخاصة ولا الطبقات ولا الصراع الطبقي.
- نظام العبودية : يضم هذا النظام طبقتين هي السادة والعبيد
- نظام إقطاعي : قوام هذا النظام هم النبلاء والأرض وما عليها.
- نظام رأسمالي تمتلك فيه الطبقة الرأسمالية وسائل الانتاج وتهيمن على إدارة الحكم في مواجهة الطبقة العاملة التي تعمل لكنها لا تملك ، ولا تشارك في بناء السلطة.
- النظام الشيوعي : في هذا النظام تتلاشى الملكية الخاصة والطبقات والصراع الطبقي والدولة.

وفي مجال دراسة النظم السياسية المقارنة ، فقد اتجهت الدراسات إلى بناء تصنيفات إجرائية لجمع المعلومات، وتصنيفات لها قيمة تفسيرية ونظرية لها علاقة بالميدان، ولذلك جرى اعتماد مجموعة من المتغيرات كأساس للتصنيف، مثل معيار التعددية في اتخاذ القرار، ومعيار التعددية (الحزبية، الثقافية، الاجتماعية)، وعلى هذا الأساس اقترح الباحثون في حقل السياسة المقارنة مجموعة من التصنيفات.

٥- تصنيف الأنظمة السياسية لدى غابريل ألموند:

ميز ألموند بين أربع مجموعات من النظم السياسية استناداً إلى درجة التمايز البنائي والتخصص الوظيفي ومدي التجانس وعلمنة الثقافة السياسية. فصنف الأنظمة إلى :

- أنظمة أنكلو- أمريكية: تتسم هذه الأنظمة بتجانس ثقافاتها السياسية وبعلمانيتها ، ولها هياكل سياسية متمايزة ولكل منها دور محدد، أما السلطة فتتوزع في النظام بشكل عام.
- أنظمة أوروبية قارية: تتسم بوجود ثقافات فرعية (الثقافة الكاثوليكية ، ثقافة الطبقة الوسطى ، الثقافة الصناعية) ، أي أنها تتسم بوجود اختلافات ثقافية مع وجود جذور مشتركة وتراث مشترك. ومن الناحية البنائية يلاحظ ارتباط الأبنية والأدوار بالثقافات الفرعية وهذا ويؤدي إلى بروز أدوار فرعية منفصلة عن بعضها البعض.
- أنظمة شمولية: تتسم بتجانس ثقافاتها السياسية واعتمادها على أيديولوجية معينة تحدد الغايات السياسية وأساليب تحقيق هذه الغايات ، وتنطوي على أبنية سياسية متمايزة ، وتلعب الأجهزة الحزبية والأمنية دوراً مميزاً في المحافظة على مركز واحد للقوة وتعمل للحيلولة دون ظهور مراكز قوى أخرى.

- أنظمة ما قبل صناعية: تتسم باختلاط الثقافات السياسية والبنى السياسية ، وغالباً ما تشهد ثقافتين إحداهما حديثة تكون لدى الصفوة، والأخرى تقليدية تسود بين الجماهير. ومن الناحية البنائية تنطوي على درجة منخفضة نسبياً من التمايز البنائي، فالأحزاب السياسية تكون غير مستقرة ، وجماعات المصالح إن وجدت تكون هشة ، والبنى السياسية غالباً ما تضم عناصر حديثة وقديمة في الوقت نفسه، ويقترن ضعف التمايز البنائي بظاهرة إحلال الأدوار.

فهذا التصنيف الذي اقترحه ألموند جمع فيه بين ثلاثة معايير: معيار **الثقافة السياسية**، معيار **التحديث** ومعيار **الموقع الجغرافي**.

٥- تصنيف الأنظمة السياسية لدى ديفيد أبتر:

اعتمد مجموعة من المعايير هي **توجهات النخبة السياسية** وطبيعتها، **مستوى التحديث**، و**مستوى التنافس السياسي**، فصنَّف الأنظمة السياسية إلى أربع فئات هي:

- الأنظمة الدكتاتورية.
- الأنظمة الأوليغارشية.
- أنظمة التمثيل غير المباشر.
- أنظمة التمثيل المباشر.

٦- تصنيف الأنظمة السياسية لدى إدوارد شيلز :

أعطى تصنيفاً على أساس المعايير السابقة أكثر تفصيلاً ودقة ، فقد صنف الأنظمة السياسية المعاصرة إلى خمس مجموعات:

أنظمة ديمقراطية سياسية: تتميز بحكم مدني من خلال مؤسسات تمثيلية ، وحريات عامة، ووجود جهاز تشريعي منتخب بالاقتراع العام وله دور أساسي في التشريع والرقابة، ووجود تعددية حزبية، وقضاء مستقل ،وجهاز إداري فاعل.

ديمقراطيات موجهة أو وصائية أو أنظمة ديمقراطية وصائية: تتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة، وأحزاب محدودة النشاط ، وشخص أو مجموعة أشخاص يهيمنون على الحزب الحاكم والدولة عن طريق الجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة . أما البرلمان له دور محدود نتيجة سيطرة الحزب وتحجيم المعارضة وقوة وأرجحية السلطة التنفيذية. وتبدو مؤسسات المجتمع المدني متداخلة في توجهاتها مع توجهات النظام السياسي ، لذا فإن إرادة الحاكم وإخلاصه وحسن نواياه يصبح لها دور مؤثر في خلق مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

ثالثاً- أنواع الأنظمة السياسية:

١- أنظمة الحكم الفردي، أو الأوتوقراطية: تعد الأنظمة الملكية من أهم الأشكال التاريخية لأنظمة الحكم الفردي.

من أمثلة الأنظمة الملكية المعاصرة: بروناي، بوتان، سلطنة عمان. وهناك في الوقت نفسه أنظمة ملكية دستورية التي تكون فيها الصلاحيات التي يمارسها الملك محددة دستورياً.

تتخذ الأنظمة الملكية عدة أشكال، ومن أكثر الأنظمة الملكية تطوراً: نظام المملكة المتحدة وهو من أشهر الأنظمة الملكية المقيدة، على غرار بلجيكا، والدانمارك. والتبرير المتخذ أو الشرعية في هكذا أنظمة هي الوراثة، أو نموذج الحاكم المستنير أو الدكتاتور العادل. يرى الباحثون أن هناك الكثير من النماذج التاريخية لمثل هذا حاكم:نابليون، كمال أتاتورك وغيرهم.

٢- الارستقراطية: تعني باليونانية حكم الأقلية الفاضلة وهي نوع من أنواع الحكم تمثله ما يسمى بـ(الطبقة الارستقراطية)، مقابل حكم الأوليغارشية التي هي حكم الأقلية غير الفاضلة ، ومقابل البلوتوقراطية أيضاً والتي تعني حكم الأقلية أو النخبة الغنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه انطلاقاً من أسلوب الحكم والمبادئ التي يسير عليها يوجد العديد من الصفات والتصنيفات التي تطلق على أنظمة الحكم، والصعوبة التي تكمن في التصنيف هو عدم حيادية الكثير من الصفات والتسميات التي تطلق أو أطلقت على أنواع معينة من أنظمة الحكم: مثل الإمارة، السلطنة، الدوقية، أو تصف أسلوباً من نمط الحكم مثل الكوربوراتية، وهي يشير إلى نظام سياسي ينبي على تمثيل جماعات المصالح المهنية، وهو في الوقت نفسه مفهوم نقدي يشير إلى الفساد الذي يطرأ على أسلوب تمثيل المصالح في الأنظمة السياسية.

وتغلب بعض المصطلحات معيار طبيعة النخبة الحاكمة وأسلوب عملها مثل الوصف بالأوليغارشية، أو السينارشية لتشير إلى نمط من الحكم يقوم على حكم الجمعيات السرية.

٣- الأنظمة التسلطية : تمارس الأنظمة التسلطية السلطة على المواطنين بأشكال إكراهية وقمعية، لإخضاعهم وفرض الرقابة والضبط الاجتماعي، ومن خلال ممارستها لهذه السلطة تكون قد انتهكت حقوق الإنسان على نطاق واسع. ومن أبرز سماتها:

- من الممكن للأنظمة التسلطية أن تحكم المجتمع وفق إيديولوجية أو تكون مجرد شكل من الديكتاتورية.
- تتمثل الأنظمة التسلطية في عدة أشكال وتسميات منها الملكية المطلقة، الدكتاتورية، الديمقراطيات الشكلية، الاستبدادية ،الأنظمة العسكرية، والأنظمة الدينية.

- تمارس هذه الأنظمة التسلطية نهجاً من الحكم قد يتسم بالأبوية، والطغيان، والشمولية.
- تحكم الأنظمة التسلطية وفق شرعيات مختلفة منها الضرورة التنموية، أو وفق قيم معينة تبدو للوهلة الأولى بأنها أرقى وأولى من الديمقراطية والحريات الفردية.

٤- **الأنظمة الديمقراطية:** تتحقق في هذه الأنظمة مستويات عالية من المشاركة السياسية الواسعة للمواطنين في اتخاذ القرارات والمشاركة في صنع السياسات العامة ، مع وجود هامش كبير من التعددية السياسية والتنافسية التي تسمح بالتداول السلمي على السلطة والتناوب عليها.

٥- تصنيفات أخرى للنظم السياسية:

تشير أدبيات السياسة المقارنة إلى وجود تصنيف للأنظمة السياسية معروف على نطاق واسع، وفقه تصنف الأنظمة السياسية إلى ثلاث مجموعات أساسية :

- ☒ الأنظمة الديمقراطية.
- ☒ الأنظمة الشمولية.
- ☒ الأنظمة التسلطية.

وذلك حسب تصنيف **بيتر ميركل** الذي اعتمد ستة معايير في تصنيفه للأنظمة السياسية ، تتمثل في:

١ – الشرعية التي تبنى عليها السلطة.
٢ – طريقة الدخول وتولي السلطة.
٣ – طبيعة احتكار السلطة.
٤ – نمط السلطة الممارس.
٥ – مدى القيود لموجودة على الطموح نحو السلطة والهيمنة.
٦ – طريقة الحكم على أساس القانون.

وذلك وفق الجدول المبين أدناه:

نمط السلطة المعيار	الديمقراطية	التسلطية	الشمولية
١- الشرعية التي تبنى عليها السلطة	على أساس سيادة الشعب		نسق من المعتقدات المحددة والمغلقة
٢- الدخول إلى السلطة	مفتوح وعام	اقتراح مقيد ومحدود	اقتراع مغلق أو عدم وجود اقتراع
٣- احتكار السلطة	مؤسسات تتمتع بشرعية ديمقراطية	أقلية أوليغارشية تستمد شرعيتها من شرعية مفروضة	قيادة تفرض نفسها عبر نسق من المعتقدات، أو فرض السلطة عن طريق القوة
٤- نمط السلطة	تعددية ، فصل بين السلطات	تعددية محدودة	غياب فصل بين السلطات (احتكارها من قبل شخص أو هيئة عليا)
٥- الطموح نحو السلطة	مقيد	موسع	غير محدود
٦- طريقة الحكم	دولة القانون	تذبذب بين حكم القانون والحكم القمعي	غياب حكم القانون ، قمع منظم

رابعاً- أشكال الحكومات:

يدل مصطلح الحكومة على عدد من مضامين أساسية ، حيث يقصد بالحكومة أولاً نظام الحكم أو شكل الحكومة ، أي كيفية ممارسة السلطة العامة في الدولة وهذا هو أوسع المعاني التي تطلق على الحكومة. وكذلك يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على مجموع الهيئات الحاكمة أو مسيرة الدولة ، وهي السلطات العامة الثلاث السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما يطلق مصطلح الحكومة على السلطة التنفيذية دون غيرها ، حيث أن هذا المعنى هو الشائع، لكنه في حقيقة الأمر المعنى الضيق للحكومة ، كذلك تستخدم كلمة الحكومة بمعنى الوزارة (مجلس الوزراء) خصوصاً في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني.

تعرف الحكومة عموماً بأنها مجموعة من مؤسسات السلطة السياسية التي تدير الدولة ، مع إنها تستخدم أحياناً لتشير إلى السلطة التنفيذية بشكل حصري. وفي الأدبيات الدستورية والسياسية هناك تمييز بين الحكومات على أساس العلاقة بين السلطات، خصوصاً السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لذا يتم تصنيف النظم السياسية وفق شكل الحكومة إلى نظم رئاسية وأخرى برلمانية.

وفي هذا السياق يبرز أريندت ليبهارت ثلاثة أوجه اختلاف أساسية بين النظم البرلمانية والنظم الرئاسية:

الاختلاف الأول متعلق بالمسؤولية أمام البرلمان: في النظم البرلمانية يكون رئيس الحكومة والفريق الحكومي التابع له مسؤولون بصفة مباشرة أمام البرلمان أو المجلس التشريعي الذي يمنحهم الثقة أو يسحبها منه ومن فريقه الحكومي، في حين أنه في الأنظمة الرئاسية ونظراً لانتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام، فإنه في معظم الأحوال لا يجبر على التنحي عن منصبه إلا في حالات استثنائية متعلقة بارتكابه جرم "حالة الخيانة العظمى".

الاختلاف الثاني متعلق بطريقة الانتخاب : في النظام الرئاسي ينتخب الرئيس عن طريق انتخابات شعبية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الناخبين الكبار، أما رئيس الوزراء في الحكومات البرلمانية فينتخب عن طريق البرلمان أو يعين من قبل الرئيس أو الملكة كما هو الحال في المملكة المتحدة أو عن طريق التفاوض بين الكتل الحزبية والبرلمانية.

٣) الاختلاف الثالث متعلق بالتمثيل: إن النظم البرلمانية تمثل هيئة تنفيذية جماعية تكون مسؤولة أمام البرلمان أو المجلس التشريعي بينما في النظم الرئاسية فالهيئة التنفيذية فردية الطابع حيث يكون الرئيس هو المسؤول الأعلى في السلطة التنفيذية وعناصر الفريق الذي يعمل معه يمثلون مستشارين أو مسؤولين فرعيين له .

١) النظم البرلمانية:

يطلق بعض الباحثين على النظم البرلمانية تسمية (حكومات الوزارة) وهو نظام دستوري يشير إلى تعاون وتبعية السلطات لبعضها بعض.

يعرفه جورج بيردو بأنه " حكومة مسؤولة أمام ممثلي الأمة، تقود سياسات الدولة بدرجة من الاستقلال تخولها للقيام بتلك المهمة"

فمن الناحية التاريخية يعكس هذا النظام تسوية سياسية بين الثورة الديمقراطية والملكية المتراجعة في بريطانيا بلد المنشأ، حيث يسجل أول ظهور لهذا النظام في تخلي الملك البريطاني من سلالة هانوفر عن بعض سلطاته لوزيره الأول في القرن الثامن عشر وتحديداً في عام ١٧١٤ ، ليتولى المهام الحكومية نيابة عن الملك، ويصبح الملك غير مسؤول سياسياً وذو حصانة.

كما أنه من الناحية التاريخية أيضاً نشأ من تراجع الملكية أمام تزايد نفوذ السلطة الوزارية وسلطة النبلاء، ومن جهة أخرى فإن هذا النظام مرتبط بتطور المؤسسة البرلمانية متمثلة في مجلس العموم ومجلس اللوردات.

يوجد نوعان من الأنظمة البرلمانية:

أ- **النظام البرلماني التقليدي** أو (نظام ويسمنستر) ، ويتسم هذا النظام بالآتي:

- هو نظام خاص بالأنظمة الأنكلو- سكسونية، فالنظام البريطاني هو المثال التاريخي لهذا النوع من الأنظمة.

- ◆ المؤسسة التقليدية الملكية فيه تملك ولا تحكم وتمتلك صلاحيات تشريفية فقط ، تتمثل في تعيين وتكليف رئيس الحكومة والمصادقة على القوانين.
- ◆ المؤسسة التقليدية الملكية فيه غير مسؤولة سياسياً .
- ◆ السلطة التنفيذية فيه تشكل عملياً السلطة الفعلية وتقع بين يدي رئيس الوزراء، وهو مسؤول مسؤولية سياسية أمام البرلمان.

ب – **النظام البرلماني الجمهوري** ، ويتسم هذا النظام بالآتي:

- هو نمط برلماني شهد انتشاراً في أوروبا الغربية وفي بعض دول العالم الثالث فيما بعد.
- يتولى السلطة التنفيذية فيه رئيس الوزراء.
- رئيس الدولة يملك صلاحيات تشريفية.
- الحكومة مسؤولة بشكل مباشرة أمام البرلمان.
- يوجد نموذج فرعي لهذا النوع من الأنظمة البرلمانية يسمى بـ (حكومات الجمعية) تكون فيه تبعية السلطة التنفيذية للجمعية التشريعية، وذلك من جهة تشكيل الحكومة (مجلس الوزراء) وطريقة أداء مهامها. وهو من الناحية التاريخية مشتق من النظام النيابي الفرنسي.

تجدر الإشارة إلى وجود تصنيفات للنظم البرلمانية ترتكز على كيفية أداء وتشكيل الحكومات بين نظم برلمانية أكثرية تعتمد في تشكيل الحكومات على الأغلبية البسيطة، والنظم البرلمانية المعقلنة التي تعتمد في تشكيل الحكومات على أساس أغلبية نسبية معقولة.

من ناحية أخرى هناك من يرى بأن النظم البرلمانية شهدت تطورات كبرى تحولت بموجبها إلى نظم برلمانية ثنائية قائمة على المسؤولية السياسية للحكومة تجاه هيئتين هما: الرئاسة والبرلمان، ونظم برلمانية أحادية حيث يكون البرلمان هو مصدر السلطة والحكومة تكون مسؤولة أمامه.

وفي المحصلة نجد أنه مع تطور الأنظمة البرلمانية أصبح هناك **أسس عامة يقوم عليها النظام البرلماني** تتمثل بالآتي:

١– يوجد حالة من التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فالبرلمان يستطيع سحب الثقة من الحكومة في حين للحكومة **في بعض الأنظمة** صلاحية حل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة.

٢– وجود حالة من التنسيق والتعاون بين السلطات الثلاثة. وفي هذا النظام يقوم الشعب بانتخاب نواباً عنه بصورة مباشرة.

٣- تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان ، ويقوم النواب بممارسة سلطاتهم المحددة في التشريع والرقابة.

٤- يحق للبرلمان محاسبة ومساءلة الحكومة ، وله صلاحية بحجب الثقة عن أي عضو من أعضاء الوزارة أو كلها.

٥- السمة الغالبة في هذا النظام تشير إلى أن الرئيس أو الملك عادة ما يكون مقيد الصلاحيات ووجوده له طابع رمزي.

٦- تشكل الحكومة من حزب الأغلبية في البرلمان ، وقد تشكل من ائتلاف من أحزاب عدة.

٧- هناك حالة من الثنائية في الجهاز التنفيذي بمعنى الفصل بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء.

٨- رئيس الحكومة هو الذي يمتلك الزمام الفعلي للسلطة التنفيذية، حيث يختص بتعيين الوزراء بوصفه زعيم الأغلبية في البرلمان ولا يشاركه في هذا الاختصاص رئيس الدولة.

٩- يتمثل الركن الأساسي في النظام البرلماني بمسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وهذه المسؤولية على نوعين:

النوع الأول: مسؤولية تضامنية بمعنى أن تكون الحكومة بمجموعها مسؤولة عن السياسة العامة أمام البرلمان.

النوع الثاني: مسؤولية فردية بمعنى أن كل وزير مسؤول أمام البرلمان عن وزارته.

مظاهر التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني .

مظاهر التوازن :

يحق للبرلمان سحب الثقة من الحكومة، وفي مقابل ذلك يحق للحكومة أن تحل البرلمان وتدعو لانتخابات جديدة. وحل البرلمان يعني الاحتكام إلى الشعب، فإذا كان الشعب يدعم الحكومة فينتخب نواباً مؤيدين لها، والعكس صحيح . من ناحية أخرى تمتلك الحكومة حق دعوة البرلمان للانعقاد وفض دورات انعقاده، في حين للوزراء حق دخول البرلمان للدفاع عن السياسات العامة لحكومة.

مظاهر التعاون :

من صلاحيات البرلمان الموافقة على الميزانية السنوية للدولة التي تقرها الحكومة ، وفي بعض الأنظمة يحق للبرلمان تعديلها . من جانب آخر يحق للسلطة التنفيذية اقتراح القوانين ، ومن حق البرلمان تشكيل لجان للتحقيق مع الوزراء.

ويشكل التوازن القائم بين السلطات الثلاث في النظام الأمريكي أقرب مثال على ما ورد ذكره أعلاه ، إذ إن النظام الأمريكي قائم على دستور يعزز الرقابة والتوازن، ويمثل فيه رئيس الجمهورية رأس السلطة التنفيذية ويُحاسب على أعماله ، كما أن السلطة التشريعية يمثلها الكونغرس بمجلسيه ، أما السلطة القضائية فتمثلها المحاكم وعلى رأسها المحكمة العليا.

من ناحية ثانية ، يخول الدستور الأمريكي رئيس الولايات المتحدة بتعيين أعضاء المحكمة العليا عندما يشغر أي مقعد من مقاعدهم، وهذا ما يعطيه سلطة عليهم في ولكنه لا يستطيع أن يعزلهم، في حين يستطيعون هم أن يحكموا ببطلان أي قرار يكون قد اتخذه الرئيس بما يخالف الدستور. كما أن للكونغرس صلاحيات تشير إلى حالة من الرقابة والتوازن بين السلطات، فعندما يعين الرئيس كبار المسؤولين والمعاونين في الإدارة الأمريكية، بإمكان الكونغرس ممثلاً في مجلس الشيوخ أن لا يجيز التعيين إذا لم يقتنع بمؤهلات الشخص المقترح للتعيين. وبالمقابل فإن قرارات الكونغرس لا يمكن أن تصبح قوانين إلا إذا أصدرها الرئيس ومَهَرَ توقيعه النهائي عليها وبالتالي يمكن للرئيس أن يستخدم حق النقض الفيتو ضد قوانين الكونغرس التي لا يراها مناسبة للأمن القومي أو للمصالح العليا للولايات المتحدة.

٣) الأنماط المتفرعة من النظامين الرئاسي والبرلماني

ا- نظام الجمعية (نظام المجلس)

تطور نظام الجمعية من النموذج البرلماني، لينتهي بتغلب السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، ويسميه مارسيل بريلو بنظام تبعية السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية في طريقة تشكيلها وعملها.

يتميز هذا النظام بمجموعة خصائص :

١- تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان

٢- لا يصلح تطبيق هذا النظام إلا في الدول ذات الحكم الجمهوري.

٣- أن قوة السلطة التشريعية مقابل السلطة التنفيذية تستند إلى أن السيادة للشعب وممثليه. وعادة ما تكون الحكومة بمثابة لجنة منبثقة عن البرلمان، فالبرلمان يتولى المهام التشريعية ويعهد إلى لجنة خاصة منبثقة منه القيام بالمهام التنفيذية التي تكون خاضعة له خضوعاً تاماً.

٤- يقوم هذا النظام على اندماج الوظائف الأساسية للحكم في هيئة تمثيلية واحدة يتم انتخابها من قبل الشعب وتعبر عن إرادته. وبالتالي فإن ممثلي الشعب ممثلون في هذه الهيئة التي يطلق عليها "الجمعية الوطنية" ويقومون بالوظائف التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ولكنهم من الناحية العملية يختارون من يمارس صلاحيات التنفيذ والتشريع

تحت إشرافهم. وتتمركز السلطات بهذه الحالة بيد السلطة التشريعية ، ومثال ذلك النظام: النظام القائم في سويسرا.

بخلاف النظامين الرئاسي والبرلماني ، فقد طُبِّق هذا النظام تاريخياً في الدول الأوروبية لا سيما في وقت الأزمات. على سبيل المثال : قد طبقته فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨.

ب- **النظام شبه الرئاسي:**

هذا النظام مشتق من النظام الرئاسي ، يتسم هذا النظام بسمتين أساسيتين هما:

- يختلف عن النظام الرئاسي القائم على أحادية السلطة التنفيذية بأنه قائم على ثنائية السلطة التنفيذية والمشكّلة من رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام الشعبي، ورئيس حكومة أو وزير أول الذي يعينه الرئيس.
- يكون رئيس الحكومة مسؤولاً أمام البرلمان أو الهيئة التشريعية.

ت- النظام البرلماني الرئاسي

يتسم هذا النظام بسمتين أساسيتين:

الأولى: يجمع هذا النظام بين بعض خصائص النظام الرئاسي والنظام البرلماني من حيث انتخاب رئيس الهيئة التنفيذية بالاقتراع العام المباشر بدل تعيينه من الرئيس أو الملك.

الثانية: في الوقت نفسه يكون رئيس الهيئة التنفيذية وحكومته مسؤولان أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات سحب الثقة منه.

ث- أنظمة أخرى متفرعة عن النظام الرئاسي:

يسميها البعض بالأنظمة الرئاسية المنحرفة ، وتتسم هذه الأنظمة بما يلي:

١. يمثل هذا النوع من الأنظمة السياسية انحرافاً وتشويهاً للنظام الرئاسي، حيث يرى جانو بونوا بأنه " لم يحترم ما هو أساسي في النظام الرئاسي وهو التقاسم المتوازن للسلطات واستئثار الرئيس بالنفوذ السياسي كله" .
٢. شخصنة السلطة في رئيس الدولة. أي جمع السلطات الثلاث في شخص رئيس الهيئة التنفيذية وهذا ما يتناقض مع النظام الرئاسي من حيث عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات، وعدم إمكانية لوجود أي نوع من التوازن بين السلطات نتيجة الصلاحيات الواسعة التي يتميع بها رئيس الجمهورية أو الدولة.
٣. هذا النوع من النظم يتفاوت من الرئاسية الديمقراطية إلى الرئاسيات التسلطية حسب موريس دوفرجيه.

مقارنة بين النظامين: البرلماني والرئاسي

حسب خوان لينز.

	النظام البرلماني	النظام الرئاسي
١- طبيعة الشرعية الديمقراطية	فردية	ثنائية
٢- المدة في المنصب	مرنة	جامدة
٣- المسؤولية	مرتفعة (إعادة الانتخاب)	(منخفضة)
٤- شخصنة السلطة	مرتبطة بالشخصنة في الثقافة السياسية	عالية
٥- توزيع السلطة	التحالف الحكومي يمنح وفق التمثيل الأحسن	الفائز يأخذ الكل
٦- طبيعة اللعبة الانتخابية	حصيلة موجبة	صفرية
٧- الصيغة السياسية	استجابية ، تسوية	تمثيلية ، استقطابية ، رمزية
٨- التنشئة السياسية للرئيس	متوافقة مع القوى السياسية الأخرى	احتمال أن تكون خارجية
٩- التعاقب على الحكم	تعاقب داخل القوى الائتلاف، أو بإعادة الانتخابات	وجود نائب رئيس
١٠ التلاؤم مع نوع النظام الحزبي	يتلاءم مع العديد من الأنظمة الحزبية	مع عدد قليل من الأحزاب، ونظام حزبي مهيكل وغير مستقطب
١١- نوعية القيادة	مشخصنة أو موجهة حزبياً	مشخصنة
١٢- التواءم مع المجتمعات المجزأة ومع الدول الفيدرالية	خيارات توزيع السلطة عن طريق بناء التحالفات أو الائتلافات	الرئيس يمكن أن يجسد كرمز لوحدة الدولة
١٣-موقع الجيش كمدافع عن الدولة	خطر على نفي شرعية الهيئة البرلمانية	يمثل خطرا على شرعية الرئيس

أنماط الأنظمة السياسية
(الديمقراطية – الشمولية – التسلطية)

المبحث الأول : الأنظمة الديمقراطية

أولاً- تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية هي في الأصل كلمة لاتينية وتعني حكم أو سلطة الشعب، ويقصد بها حكم الشعب بواسطة الشعب أو من خلال اختيار الشعب لمن ينوب عنه في الحكم . وهناك أربع دلالات مختلفة لمفهوم الديمقراطية

١ – **الدلالة اللغوية:** إذ تشير هذه الدلالة إلى مفهوم الديمقراطية من حيث أنه حكم الشعب نفسه بنفسه.

٢ – **الدلالة التاريخية:** فهذه الدلالة تشير إلى كيفية تطور الأنظمة الديمقراطية، ففي البداية ظهرت الديمقراطية الأثينية كأقدم الديمقراطيات المعروفة في العالم، ولكن كثير من الباحثين يعتبرون أن النظام السياسي الذي كان سائداً في أثينا لم يكن ديمقراطياً بالكامل، فقد كان مجتمعاً عبودياً وإقصائياً إلى حد بعيد، فالمواطنة الكاملة كانت فيه ممنوحة إلى ما يعرف بالأثينين الأحرار والذكور البالغين فقط دون غيرهم، وفي العصر الحالي أصبحت الديمقراطية مصدراً أساسياً للشرعية لدى العديد من الأنظمة السياسية التي تصف نفسها بالديمقراطية.

٣ – **الدلالة الإيديولوجية:** وتشير إلى أن مضمون الديمقراطية يتأثر بالإطار الإيديولوجي لتوظيف وتبرير بعض النشاطات والممارسات ووصفها بالديمقراطية، فأنصار الديمقراطية الليبرالية يرون بأنها الديمقراطية ذات المصداقية الحقيقية، وكثير منهم لا يتصور الديمقراطية خارج إطار الليبرالية من حيث اعتماد التعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وفي موازاة ذلك توجد الديمقراطية الاشتراكية والتي تركز على المساواة الاقتصادية، وتنتقد الإجراءات الشائعة في الديمقراطيات الليبرالية.

٤ – **الدلالة الإجرائية:** ويقصد بها كيفية إجراء وإدارة العملية الديمقراطية التي تراعي التمثيل الصحيح للإرادة الشعبية.

وقد تعددت أشكال الديمقراطية حسب الفترة الزمنية والظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بممارستها. واختلفت كذلك أشكال الديمقراطية حسب الجهة التي كانت تمارس السلطة.

١ – من حيث مستوى التمثيل يمكن التمييز بين شكلين من الديمقراطية: الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة .

أ- **الديمقراطية المباشرة:** من الناحية النظرية فهي حكم الشعب مباشرة دون وسيط، وهي من أقدم الأشكال الديمقراطية وتعتمد على التصويت المباشر للشعب على القرارات، إي أن الشعب يمارس السلطة مباشرة دون وجود نواب ينوبون عنه في الحكم، وقد شاع هذا النوع من الديمقراطية في دولة المدينة في أثينا في اليونان القديمة حيث اعتمدت على المشاركة الشعبية في الحكم عبر إشراك المواطنين الأحرار في شؤون الدولة. ولكن لم يسمح لجميع المواطنين في أثينا بالمشاركة في الديمقراطية المباشرة حيث اقتصرت على المواطنين الرجال فقط، فلم يسمح للعبيد والتجار والحرفيين من خارج المدينة أو النساء بالمشاركة، وبذلك اقتصرت على فئة قليلة من السكان. وفي العالم المعاصر لم تعد هناك ديمقراطية مباشرة كممارسة متكررة إلا في بعض المقاطعات السويسرية، أو باعتماد الاستفتاء في بعض المسائل الضرورية.

ب- **الديمقراطية غير المباشرة:** ومن أهمها الديمقراطية النيابية أو التمثيلية المعتمدة في أغلب دول العالم، وتعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من الشعب. وفي هذا النوع أو الشكل من الديمقراطية وهو الشائع حالياً في عدد كبير من الدول التي توصف بأنها دول ديمقراطية، يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم عن طريق إدخال تقنيات التمثيل السياسي عبر الانتخابات والاقتراع العام والسري. ويتمثل ذلك في انتخاب البرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب.

ويرى بعض الباحثين أن السبب في إتباع الديمقراطية النيابية يعود إلى أن عدد سكان الدول تضاعف بمئات آلاف المرات ، وبات من غير الممكن جمع السكان في مكان معين والطلب منهم التصويت على قرارات تشريعية أو سن قوانين جديدة كما كان يجري في الدولة- المدينة أثينا قديماً. وبذلك فقد تم الاستعانة بالنظام التمثيلي حيث يقوم الشعب بانتخاب نواب مرة كل سنتين أو أربع سنوات من أجل سن القوانين والتشريعات وكذلك إدارة شؤون الدولة. ويعتمد هذا النظام على وجود انتخابات حرة وكذلك ضمان حرية التعددية السياسية للمنافسة على الحكم .

٢ – من حيث **نمط اتخاذ القرار** في إطار العملية الديمقراطية يمكن التمييز بين أربع أشكال من الديمقراطية وهي ديمقراطية الأغلبية ، الديمقراطية التوافقية ، ديمقراطية الإجماع ، والديمقراطية التساهمية :

أ- **ديمقراطية الأغلبية:** وهي الديمقراطية القائمة على اتخاذ القرار وفق الأغلبية أو حكم الأغلبية.

ب- **الديمقراطية التوافقية:** يتسم هذا شكل من الأنظمة الديمقراطية بالتالي:

- وجود حكومة تنطوي على الائتلاف الموسع.
- تقاسم السلطة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.
- وجود تعددية حزبية.

- وجود نظام انتخابي قائم على النسبية.
- وجود بنية فيدرالية للدولة وللدستور.

ت – **ديمقراطية الإجماع:** تقوم هذه ديمقراطية ، من الناحية آلية اتخاذ القرار، على الإجماع وليس فقط على مجرد الأغلبية.

ث– **الديمقراطية التساهمية:** وهي منظور جديد يكرس لمسألة الجودة الديمقراطية من حيث تفعيل أنماط وأبعاد مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في بلورة السياسات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأنظمة الحديثة التي تصف نفسها بالديمقراطية، تنفي هذا الوصف على الأنظمة السياسية المتمايزة عنها إيديولوجياً، فالأنظمة الشيوعية تصف نفسها بأنها تطبق المبادئ الديمقراطية الحقيقية، بصفتها ديمقراطية اجتماعية لخدمة البروليتاريا، والنظام النازي كان يصف نفسه بأنه أفضل في التمثيل باعتباره يمثل إرادة الرايخ وإرادة الأمة الألمانية ... إلخ. ولكن على العموم فإن الديمقراطية في معناها العام والشامل تعني اتساع المشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة الحقوق بحيث تشمل الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة كافة. ولذلك فإن النظام السياسي الذي يوصف بالديمقراطية هو نظام يراعي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ويعمل على إفساح المجال أمامهم للمشاركة السياسية. وعلى الرغم من تعدد أشكال الأنظمة الديمقراطية من حيث البنية المؤسسية والممارسات والإجراءات الديمقراطية ، فإن الأنظمة الديمقراطية مرتبطة بشروط ثقافية واجتماعية واقتصادية للاستمرار في عملها.

ثانياً – الشروط الواجب توافرها لقيام نظام ديمقراطي:

ظهرت في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي دراسات لبعض الباحثين أكدت على ضرورة وجود شروط معينة تسبق قيام نظام الحكم الديمقراطي. ومن هؤلاء صموئيل هنتنغتون الذي أكد على ضرورة **وجود مؤسسات سياسية فاعلة** تساهم في التوسط بين القوى الاجتماعية المتصارعة ، وتستعين بها القوى الاجتماعية لإيصال مطالبها. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت نظرية التحديث على ضرورة وجود شروط ومتطلبات محددة لقيام واستمرارية النظم السياسية الديمقراطية، فعلى الرغم من أن هذه الشروط تختلف نوعاً ما من دولة لأخرى إلا أن هذه الشروط تعتبر بمثابة خطوط عريضة من أجل التحول نحو الديمقراطية. ومن ضمن هذه الشروط :

- وجود بناء اجتماعي واقتصادي متطور.
- نمو اقتصادي.
- انخفاض نسبة الأمية.
- بروز طبقة وسطى قوية ومؤثرة.

- حراك اجتماعي.
- وجود وسائل الإعلام القادرة على إيصال المطالب.

ثالثاً – الديمقراطية والأنظمة المعاصرة:

يرى بعض الباحثين أن مصطلح الديمقراطية في الثقافة السياسية المعاصرة يثير مأزقاً نظرياً. فالشق الثاني في تعريف الديمقراطية الليبرالية هو الليبرالية يعني حرية أو حرية الأفراد كمبدأ يحكم العلاقة بين السلطة والأفراد، وهو نظام سياسي واقتصادي تطور في أوروبا وأمريكا الشمالية، يرى فيه موريس دوفرجيه أنه قائم على أساس سياسي يتمثل في الديمقراطية المشار إليها، من حيث وجود سيادة شعبية، انتخابات، برلمانات، استقلالية القضاء ووجود فضاء واسع من الحريات العامة، وتعددية حزبية. ومن الناحية الاقتصادية تتمثل في بناء اقتصادي على أساس الملكية الخاصة وحمايتها، وحرية التبادل التجاري. ولكن المفارقة في هذه الأنظمة السياسية لدى المنتقدين هو التناقض القائم بين الحرية السياسية وضماناتها القانونية على أساس المساواة أمام القانون تصبح أموراً نظرية بفعل الجانب الاقتصادي الذي يقيد الحريات الفعلية والمساواة في الفرص أمام عدم المساواة الاقتصادية. مما يجعل الحرية والمساواة مجرد شعارات نظرية مكتوبة.

فالليبراليات تصادر الحريات العامة والإجراءات الديمقراطية من خلال الخداع الإعلامي والتضليل الذي تمارسه الطبقات الغنية والتي تمتلك العديد من وسائل القوة والنفوذ، وفي التعبير السياسي وفرصة الترشح إلى المناصب العليا، والفوز في الانتخابات. لذا فالعديد من الباحثين ومنهم دوفرجيه يقترح إعادة النظر في هذه التسمية (الأنظمة الديمقراطية الليبرالية)، ويطلق عليها تسمية "الأنظمة البلوتوديمقراطية" لأنها تقوم على قاعدتين متعارضتين هي حكم الشعب بواسطة الانتخابات، وحكم الأقلية الغنية بواسطة المال.

وفي السياق نفسه يعتبر روبرت دال أن البديل المفاهيمي الصحيح هو الأنظمة التعددية في محاولة للخروج من المأزق النظري الذي يثيره مصطلح الديمقراطية، الذي أصبح غير دقيق وبعيداً عن تحديد مفهوم إجرائي لإبراز خصائص النظم الديمقراطية في العالم الغربي.

ويجمع العديد من المفكرين الغربيين **على ضرورة وجود عناصر أساسية لاعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً** ، وفي هذا السياق أكد روبرت دال على مجموعة من المقاييس التي يختص بها النظام الديمقراطي وهي:

١. حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها.
٢. حرية التعبير عن الرأي.

٣. حق الانتخاب.
٤. حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية.
٥. المنافسة السياسية.
٦. وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات.
٧. وجود انتخابات حرة ونزيهة.
٨. قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب.

فإذا توافرت هذه العناصر، يمكن اعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً، ولكن على حد تعبير روبرت دال فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي. ولذلك فهو يستخدم مصطلح الحكم المتعدد بدل من الديمقراطية، فهو ليس حكماً للشخص الواحد أو حكماً للأقلية الغنية، وإنما هو حكم التعددية أو الكثرة.

رابعاً – الخصائص الأساسية للنظام الديمقراطي :

يشير جوزيف شومبيتر إلى آلية عمل الديمقراطيات، ويرى بأنها :

– أنظمة تتبنى التعددية الحزبية وتكون فيها الأحزاب متنافسة فيما بينها
– أنظمة تقلص سلطة الحكام عبر مأسستها
– أنظمة تتعدد فيها مراكز القرار .

أما صموئيل هنتنغتون في كتابه " الموجة الثالثة" فيرى بأن الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، ترجع في جذورها إلى الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، وتتميز بمؤسساتها الديمقراطية والمتمثلة في البرلمان، الأحزاب السياسية، والانتخابات عبر الاقتراع الجماهير العام وهي ظواهر خاصة بالقرن التاسع عشر من حيث بروزها وتطورها. هذه المؤسسات عرفت ظاهرة توسع وانتشار عبر الدول الأوربية في القرن التاسع عشر وعبر كل أطراف العالم في أواخر القرن العشرين، ويسمي هذا الانتشار بالموجة الديمقراطية.

ويعرف هنتنغتون الديمقراطية بأنها نهج في الحكم يقوم على أساس الانتخابات الحرة، والمؤسسات الثابتة، وعلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية، في إطار نظام يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية، وحرية الاختيار لكل الناخبين. ويرى هنتنغتون أن الانتخابات الحرة والنزيهة وإن كانت تمثل جوهر العملية السياسية داخل الأنظمة الديمقراطية، فإن العنصر المهم في الأنظمة الديمقراطية هو وضع القيود السياسية والقانونية أمام ممارسة السلطة، فصانع القرار المنتخب ليس بإمكانه في إطار هذه الأنظمة أن يمارس سلطة مطلقة، بل هناك

اقتسام للسلطة بين مجموعة من المؤسسات في إطار مستوى من الاستقرار والهيكلية المؤسسية العالية.

وفي السياق نفسه يعتبر موريس دوفرجيه أن النظام الديمقراطي يجب أن يتميز بثلاث خصائص أساسية هي:

١. الحكم وتولي السلطة عبر انتخابات شاملة على أساس الاقتراع العام.
٢. وجود برلمان أي سلطة تشريعية لها صلاحيات فعلية واسعة.
٣. وجود سلطة قانونية وتراتبية في القواعد القانونية تضمن رقابة السلطة القضائية على السلطات العامة.

أما ألن بال فيعطي مجموعة من الشروط والعناصر الضرورية والتي تحدد خصائص الأنظمة الديمقراطية، ويرى أنها تتمثل في الآتي:

١. وجود تعددية حزبية ذات طابع تنافسي.
٢. وجود تنافس على تولي السلطة تحدده إجراءات قانونية وسياسية متفق عليها.
٣. وجود انفتاح أمام المشاركة في مراكز صنع القرار.
٤. وجود دورات انتخابية للاقتراع العام.
٥. وجود مجموعات ضغط ومجموعات مصالح لها إمكانية التأثير في القرارات الحكومية وتعبر عن تمثيل مجموعات مختلفة من المواطنين بصفة طوعية.
٦. وجود ضمانات كافية لممارسة الحريات العامة مثل : حرية الرأي، حرية الدين، حرية التنقل...
٧. وجود شكل معين من الفصل بين السلطات أو توزيع السلطات والتوازن بين السلطات، تتمثل في شكل معين من رقابة الهيئة التشريعية للهيئة التنفيذية، واستقلالية القضاء.
٨. وجود حرية واستقلالية لوسائل الإعلام.

خامساً- الممارسات السلبية التي تؤثر على مظاهر الديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة:

رغم تعدد المعايير في وصف الأنظمة الديمقراطية فإنها تتفق في السمات الجوهرية المتعلقة بوجود الاقتراع العام، وتنافس سياسي وإمكانية التداول على السلطة، ولكن الممارسة السياسية لعديد من الأنظمة الديمقراطية لا تخلو من ممارسات تمس بالديمقراطية وتشكل تهديداً لها، تتمثل في:

- مجموعة من التشريعات والإجراءات القانونية والسياسية تصدر باسم خدمة المصلحة العامة وحفظ الأمن، لكنها من الناحية الفعلية تحد من الحريات العامة للمواطنين أو شرائح معينة منهم

مثل قانون الطوارئ وسن الأحكام العرفية، هذه الإجراءات تمثل تحديات فعلية لمصير الأنظمة الديمقراطية.

– وجود عناصر وممارسات أوتوقراطية في المؤسسات السياسية للدولة، تحد من العملية الديمقراطية مثل توسع صلاحيات الأجهزة الإدارية أو ما يسمى بالحكم التكنوقراطي، وممارسة السلطة عبر التعيين. فتضخم الجهاز البيروقراطي للإدارة الحكومية وظهور طبقة تكنوقراط تمارس السلطة خارج الإطار التمثيلي ولا تخضع له، تمثل تهديداً للديمقراطية .

– طريقة تمثيل المرشحين واختيارهم تتم بطرق أوتوقراطية ضمن الأوليغارشية الضيقة للتنظيمات الحزبية.

– الفساد السياسي والإداري والمالي والذي يؤثر على العديد من المظاهر الديمقراطية مثل التوزير في الانتخابات وشراء الأصوات والتمويل غير القانوني للحملات الانتخابية، هذا يؤثر على مصداقية الإجراءات الديمقراطية.

أنماط من الاحتكار والرقابة: على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية، على امتلاك واستخدام السلاح، وعلى كل أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

أما جون كير كباتريك فيرى أن الأنظمة التسلطية تسعى في هدفها إلى مجرد البقاء في السلطة، ولذا فهي تعطي هامشاً محدداً من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني مثل المؤسسات الدينية، الصحافة، الجمعيات وغيرها، بينما الأنظمة الشمولية تلزم كل مؤسسات المجتمع المدني على الخضوع للإيديولوجيا التي تتبناها الدولة. ولذا وبحكم عمله مستشاراً في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان (١٩٨٠-١٩٨٨) فقد صاغ كير كباتريك موقف الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق توجيه المساعدات يقوم على التغاضي عن الأنظمة التسلطية ودعمها ضد الأنظمة الشيوعية وهو ما عرف بعقيدة كير كباتريك.

المظهر الثاني: يرى البعض أن الأنظمة الشمولية هي أنظمة سياسية معاصرة تمتلك وسائل تكنولوجية متطورة ومجتمع صناعي بالأساس، فهي أنظمة متطورة صناعياً تميل إلى السيطرة على المجتمع باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التنظيم والإدارة والاتصال. لذا يرى بريجنسكي أن الأنظمة الشمولية هي أنظمة سياسية تمتلك تكنولوجيات متطورة في التوجيه الجماهيري تمارسها حركة نخبوية تهدف إلى تحقيق ثورة اجتماعية بالاستناد إلى إيديولوجيا معينة، وفي أجواء من خلق إجماع شعبي. ، ولذا يميزها ريمون أرون عن الأنظمة التسلطية والتي لا تتوفر لديها الإمكانات التكنولوجية ولا البنية الصناعية التي تسيطر بواسطتها على المجتمع.

ويمكن التمييز بين النظم الديمقراطية والتسلطية والشمولية من خلال مجموعة مؤشرات يبينها الجدول التالي :

النظام	ديمقراطي	تسلطي	شمولي
الإيديولوجيا	تعددية	متعددة أحياناً	واحدة
الأجهزة الأمنية	مقيدة	سيطرة جزئية	سيطرة كلية
المجتمع المدني	مستقل	مستقل نسبياً	خاضع لهيمنة الدولة
القيادة	تناوب ، تعدد	غير مستقرة المعالم	واحدة

خامساً- الانتقادات الموجهة لمصطلح "الشمولية":

يرى عدد من الباحثين أن مصطلح الشمولية غير علمي لاعتبارات عديدة أهمها:

- إنه مصطلح واسع وغير دقيق يستخدم لوصف العديد من الحالات لدى الأنظمة السياسية وبشكل متضارب.

– هناك إشكالية حول الخلفية القيمية والمعيارية للمصطلح، والتحيز الإيديولوجي لدى مستخدميه بوصف الأنظمة المعارضة والتغاضي عن الأنظمة الحليفة (مثال سياسة الولايات المتحدة – خصوصاً في عهد ريغان في إطار عقيدة جون كير كباتريك).

– يرى المعارضون من الناحية الإيديولوجية خصوصاً معارضو العولمة أن التوتاليتارية الاقتصادية أخطر من التوتاليتارية السياسية، التي تدعو إلى الحد من سلطة الدولة وهيمنة الأسواق على المجتمع والسياسة، ويصفها العالم الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو بأنها "توتاليتارية مغلفة ومتطورة تمارس هيمنتها على العالم بأسره"

– أن هذا المصطلح فقد قيمته التفسيرية، فعلى عكس ما اعتقده منظرو الشمولية مثل برترام ولف حول استحالة التغيير الداخلي لهذه الأنظمة السياسية واتسامها بالجمود، فإن الإصلاحات الداخلية التي شهدها النظام السياسي في الاتحاد السوفييتي، خصوصاً في بداية الثمانينيات أثبتت العكس من ذلك، كما يرى أنصار الرؤية التعددية أن نظام الاتحاد السوفييتي كانت تسيطر عليه مجموعة من النخب المتنافسة والمتعاونة وظيفياً.

المبحث الثالث: الأنظمة التسلطية

يرى بعض الباحثون في مجال الدراسات السياسية أن مفهوم "التسلطية" يشير إلى مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية التي تمارس الإكراه من أجل استمرارها في السلطة ، كما تقترن بها أوصاف أخرى مثل الحكم المطلق ، الدكتاتورية، الاستبداد...وغيرها.

أولاً- تعريف النظام التسلطي :

يعرف خوان لينز النظام التسلطي بأنه نظام يعتمد على الإكراه والعنف من أجل استمراره في الحكم، مع غياب إيديولوجيا واضحة باسم فرد أو مجموعة، وعدم تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية. ويسميه كذلك بالنظام التعددي المحدود.

ثانياً – سمات النظام التسلطي :

ويحدد بعض الباحثين أهم السمات العامة التي تميز بها نمط هذا النظام عن غيره بالآتي:

١ – وجود تقييد ومحدودية للمنافسة السياسية.

٢ – عدم تبني أية إيديولوجيا صارمة.

٣ – اللجوء إلى الإكراه والعنف لفرض الولاء السياسي.

٤ – تقييد الحريات العامة والفردية، وحريات الإعلام والصحافة وإخضاعها لرقابة الدولة.

٥ – وجود تقييد ومحدودية لإمكانية استقلال السلطة القضائية.

٦ – وجود مؤسسات سياسية ضعيفة وغير مستقرة يحكمها غالباً العسكر .

ثالثاً- وجه الاختلاف بين النظام التسلطي والأنظمة السياسية الأخرى:

يشير أتباع المدرسة التنموية في السياسة المقارنة، إلى أن الأنظمة التسلطية هي أنظمة انتقالية نحو أنظمة أكثر حداثة وديمقراطية. وفي هذا السياق يرى صموئيل هنتنغتون أنها أنظمة غير مستقرة ، تتميز بحراك اجتماعي كبير مما يؤدي إلى تغيرها عبر الزمن ، فيما يرى أتباع نظرية الشمولية أن الأنظمة التسلطية تختلف عن الأنظمة الشمولية في نطاق ودرجة السيطرة على المجتمع بوسائل الهيمنة والإكراه والتي هي أقل لدى الأنظمة التسلطية. مع ميل النظم التسلطية نحو المحافظة وغياب أيديولوجيا شمولية أو ثورية.

رابعاً- التصنيفات الفرعية للأنظمة التسلطية:

تتفاوت الأنظمة التسلطية المعاصرة فيما بينها ، حيث تتدرج من أنظمة ذات توجه يساري إلى أنظمة يمينية، فمن ناحية النخب الحاكمة يوجد أنظمة تحكمها نخب تقليدية أي أوليغارشية

تقليدية أو نخب ذات توجهات تحديثية أي أوليغارشية تحديثية. لذا هناك تصنيفات فرعية لها أهمها:

١ – الأنظمة الاستبدادية المحافظة:

وهي أنظمة **حكم ملكية** في الغالب يطلق عليها صموئيل ازنستادت تسمية الأنظمة الوراثية الجديدة ، ومن سماتها:

- إسناد السلطة عن طريق الوراثة.
- ضعف الأداء المؤسسي.
- ضيق هامش مشاركة سياسية.
- وجود انتخابات محدودة.
- تتمتع النخب الحاكمة في ظل هذا النظام بامتيازات كبيرة دون خضوعها لأي نوع من الرقابة.

٢ – الأنظمة الأوليغارشية التابعة، أو النظم الوصائية:

تتسم هذه الأنظمة السياسية بسمتين أساسيتين:

- تمتلك واجهات ذات طابع ديمقراطي من حيث وجود برلمان، وتعددية سياسية ظاهرية.
- احتكار السلطة السياسية من قبل نخبة قوامها كبار رجال الأعمال وكبار ملاكي الأراضي.

٣ – الأنظمة الديكتاتورية الشعبوية:

يطلق بعض الباحثين على الأنظمة الديكتاتورية الشعبوية تسمية النظم البونابرتية نسبة لنابليون بونابرت إمبراطور فرنسا، وتتسم هذه الأنظمة بالسمات الآتية:

- يعتمد بقاء النظام السياسي بشكل أساسي على كارزمية الزعيم.
- يتوجه النظام السياسي نحو سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية.
- يستند النظام السياسي إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية تصب في معظمها في صالح الطبقات العليا والمتوسطة.
- يستند النظام السياسي إلى المؤسسة العسكرية كمحور رئيسي للحكم وكأداة في الارتقاء والحراك الاجتماعي.

٤ – النظم البيروقراطية التسلطية:

يعد النظام البيروقراطي التسلطي أكثر الأنظمة التسلطية تطوراً وحداثة من حيث المؤسسات السياسية والاجتماعية والتطور الاقتصادي، ويطلق عليه هوارد ياردا تسمية النظام الكوربوراتي حيث تحكم البيروقراطية الحكومية وتسيطر على مظاهر المجتمع والاقتصاد بصفة قسرية، ويرى بعض الباحثين أن بعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد والايدولوجيا الشمولية تتحول إلى

جهاز بيروقراطي وطبقة بيروقراطية حاكمة بعد ضعف الطابع الايديولوجي لها ، أي تتخلى هذه الأنظمة عن تطلعاتها الثورية وتتحول إلى مجرد نخب بيروقراطية سياسية متنفذة، وتسمح بشكل تدريجي بفتح المجال أمام التعددية الاجتماعية بإعطاء هامش لقوى اجتماعية مستقلة مثل الأدباء والمفكرون والكنائس والمجموعات والاثنية، لممارسة نشاطها.

خامساً – بعض الأنماط التاريخية للأنظمة التسلطية:

١ – الملكيات المطلقة: وهي من أقدم أنواع الأنظمة السياسية المعروفة وأكثرها انتشاراً عبر التاريخ، وتتجمع السلطة فيها في يد شخص واحد وهو رئيسها الأعلى (ملك ، امبراطور ، قيصر، سلطان ، أمير...) ويتولى الحكم عن طريق الوراثة باعتبار ذلك حقاً متوارثاً ، ويشرف على كل أجهزة السلطة .

٢ – الدكتاتوريات: وهي أنظمة تتسم بالحكم الفردي كما في الملكيات المطلقة ولكن الفرد الدكتاتور الذي بيده جميع السلطات هو لا يستمد سلطته هذه عن طريق الوراثة كما في الملكيات المطلقة ، إنما بفضل نفوذه الشخصي وكفاءته الخاصة وقوة أنصاره أو حزبه ، وتندرج الدكتاتوريات ضمن تصنيف الأنظمة التسلطية .

٣– الأنظمة العسكرية: وهي أنظمة يكون عمادها النخب العسكرية.

٤ – الأنظمة الاستبدادية: وهي أنظمة يحكمها فرد من دون أن يخضع لأي قانون قائم.

٥ – الأنظمة الثيوقراطية: وهي أنظمة تحكم باسم الدين، ويصنفها بعض الباحثين ضمن إطار النظم الشمولية.

سادساً– آلية التغير السياسي في الأنظمة التسلطية:

إن ما يميز الأنظمة التسلطية هو ضعف المؤسسات وعدم استقرارها ، لذا يعتبر هنتنغتون أن هذه الأنظمة هي انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية، ويطلق عليها تسمية الأنظمة البريتورية ، ويرى أن التدني بمستويات المؤسسية، يقابله عادة تنامي مشاركة سياسية تميل فيها القوى الاجتماعية الصاعدة نتيجة انتشار التعليم والوعي وتحسن المستوى المعيشي إلى المزيد من طرح المطالب السياسية والاجتماعية، التي لا يستطيع النظام السياسي نتيجة لضعف المؤسسات استيعابها واحتوائها لذا يلجأ إلى أساليب عنفية، وفي مقابل هذا النوع الأول من الأنظمة البريتورية، يوجد أنظمة مدنية وهي أنظمة ذات مستوى مرتفع من المأسسة ومستوى أقل من المشاركة مقارنة مع مستوى المأسسة. لذا يرى هنتنغتون أنه من الصعب تصنيف الأنظمة البريتورية ضمن شكل محدد من أشكال الحكم البرلماني أو الرئاسي أو غيرها ، وذلك لسببين:

الأول : يتمثل في ضعف المؤسسات التي تتميز به الأنظمة البريتورية ، وهذا ما يجعل جميع أشكال الحكم والسلطة سريعة الزوال.

الثاني: يتمثل في عدم انتظام وثبات أنماط المشاركة السياسية وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها.

لذا يعتبر هنتنغتون أن هذه الأنظمة تتقلب مابين تطرف الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية، لاسيما وأن أهم المؤسسات السياسية الحديثة غير فاعلة في هذه المجتمعات، فغياب المؤسسات السياسية الفاعلة يجعل السلطة مجزأة ومفككة، كما يجعل هذه السلطة مؤقتة. ونتيجة لذلك يؤكد هنتنغتون أن الخط العام للتغير السياسي في هذه الأنظمة هو التحول من الأنظمة الملكية إلى بريتوريات أوليغارشية تحكمها نخب عسكرية في معظم الحالات ، ويمكن أن تحكمها نخبة من الملاكين الكبار ورجال الدين في بعض الحالات.

الفصل السابع:

مجموعات المصالح والأحزاب السياسية

المبحث الأول: مجموعات المصالح

تلعب مجموعات المصالح دوراً كبيراً في التأثير على قرارات السلطة حول الكثير من القضايا، كذلك التحكم بالاتجاهات السياسية الحزبية بشكل خاص. وقد أولت المدرسة السلوكية اهتماماً بالغاً بظاهرة مجموعات المصالح ، ومعرفة أساليبها في العمل ، وتقدير مكانتها الحقيقية في بنية السلطة والعملية السياسية برمتها .

تعتبر عملية التعبير عن المصالح وتجميعها واحدة من أهم وظائف النظام السياسي فيما يعتبرها البعض أحد وظائف المدخلات التي تستمد أهميتها من تعدد الفاعلين في أي نظام سياسي. فهؤلاء الفاعلون يسعون للتعبير عن مصالحهم وتوقعاتهم ومطالبهم تجاه النظام السياسي، الذي يسعى بدوره للتفاعل والتكيُّف مع بيئتِه التي تحدِّد له وظائفه وأهدافه من خلال آليات التعبير عن المصالح وتجميعِها . وتقوم مجموعات المصالح بهذه الوظيفة ، فالعلاقة بين مجموعات المصالح والنظام السياسي علاقة تفاعل متبادل. فمجموعات المصالح ترفع للنظام مطالبها وتوقعاتها وتمارس ضغوطها عليه وتمنحه تأييدها أو تحرمه منه ، في حين أن النظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتحرك داخله مجموعات المصالح والذي يحدد فاعليتها ودورها.

أولاً- ظهور مجموعات المصالح:

ظهرت مجموعات المصالح بعد سيادة مبدأ التخصص وتقسيم العمل في المجتمع ، أي بعد أن شهد المجتمع بعض مظاهر التحديث ، لذلك **هناك علاقة بين درجة التحديث والتنمية التي يصل إليها المجتمع ، وبين طبيعة مجموعات المصالح القائمة فيه.**

في المراحل الأولى من التحديث ، تتسم مجموعات المصالح بكثرة العدد وضعف التنظيم والبنية، مما يؤدي إلى مستويات عالية من صراع المصالح.

في المراحل الوسطى من التحديث ، تصبح مجموعات المصالح أكثر تنظيماً وقدرة على توفير قنوات متخصصة لإدارة صراع المصالح ، وتوسيع المشاركة السياسية وتوفيرها بشكل تدريجي.

في المراحل المتقدمة من عملية التحديث ، يقل عدد مجموعات المصالح بدرجة كبيرة وتزداد درجة تنظيمها ، مما يكسبها درجة عالية من تقييد المصالح المتصارعة وتوجيهها.

ثانياً – تعريف مجموعات المصالح:

مجموعات المصالح: تجمُّع أفراد ذوي مصلحة خاصة اقتصادية أو غير اقتصادية نابعة من اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل تهدف للتأثير على اتجاهات السلطة الحاكمة.

وهناك تعريف أشمل لمجموعات المصالح : جماعات المواطنين الذين يعيشون في حدود دولة واحدة ، تربطهم اهتمامات مشتركة قد تكون لها صفة الدوام ، وقد تكون مؤقتة وقد يتوافر لها تنظيم رسمي لا يتوافر للبعض الآخر. وتستند الاهتمامات المشتركة التي تربط أفراد هذه المجموعات إما إلى أدائهم لمهنة واحدة أو تولّيهم نفس الوظيفة في العملية الإنتاجية أو اعتبارهم ممثلين لعقيدة معينة أو قد يجمع بينهم موقف مؤقت مثل الحشد التلقائي والمظاهرات احتجاجاً على وضع معيّن. وتقود هذه الاهتمامات المشتركة أعضاء تلك المجموعات إلى السعي أو تأييد السعي للتأثير على النظام السياسي، بحيث يتبنى السياسات التي تحقق مصالحها أو تتفق مع تصوراتها لما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي ، وأن يعدل عن تلك السياسات التي تكون على غير ذلك.

تستهدف مجموعات المصالح التأثير على السلطة بغض النظر عن الحزب أو الجماعة الحاكمة. وتتميز عن الأحزاب السياسية بأنها تسعى فقط للتأثير على القرار السياسي وتوجهات السلطة ، ولا تهدف إلى الاستيلاء عليها. كما أن لمجموعات المصالح أساليب خاصة بها تختلف عن أساليب ممارسة الأحزاب نشاطها ، قد تكون سرية أو علنية.

وقد يطلق البعض على جماعات المصالح لفظ جماعات الضغط التي تُعرف بأنها تجمع منظم يسعى للتأثير على محتوى القرارات السلطوية للنظام دون محاولة وضع أعضائه في مناصب حكومية رسمية ، أي لا يهدف التجمّع للوصول للسلطة. وحسب هذا المفهوم تنقسم جماعات الضغط إلى نوعين: جماعات مصالح هدفها تحقيق مصالح أعضائها مثل النقابات ، والنوع الآخر هو جماعات الموقف التي تهدف لتحقيق أغراض معينة قد تأخذ طابعاً عاماً مثل الحفاظ على البيئة.

ثالثاً– وجه الاختلاف بين جماعات المصالح وجماعات الضغط

يرى البعض فرقاً بين مجموعات المصالح وجماعات الضغط ، حيث أن تعبير **جماعة الضغط** يطلق على جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ، ذات صفة دائمة أو مؤقتة، بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي ، وتجمُّع هؤلاء الأفراد قد

يقوم على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم ، علنية كانت أم سرية ، ويسعون إلى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو أهدافهم المشتركة ، بينما جماعات المصالح هي : تجمعات منظمة بين عدة أشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة أي أنها تبحث عن فوائدها المادية بدون أن تمارس السياسة بالضرورة كجماعات الضغط.

واجه هذا التميز انتقادات عديدة ، لأنه في الواقع من الصعب ما بين جماعات المصالح وبين جماعات الضغط من حيث الممارسة والأهداف .

إن تعبير جماعات المصالح أكثر دقة من جماعات الضغط لأنه أكثر تجريداً وعمومية فهو يشير إلى السبب أو العنصر الدائم في تكوين الجماعة ألا وهو المصلحة بجميع أنواعها الاقتصادية والمهنية والسياسية ، وهو مفهوم أكثر عمومية لأنه ليست كل جماعات المصالح تستطيع ممارسة الضغط على السلطة السياسية.

رابعاً – أنواع مجموعات المصالح

يرى غابرييل "ألموند" أن هناك خمس أنواع:

النوع الأول : الأفراد المتصلون وشبكات الراعي- الرعية : الأفراد الذين يقومون بالاتصال بالمسؤولين السياسيين بشكل إفرادي من أجل مسائل شخصية أو أسرية.

النوع الثاني: مجموعات المصالح التلقائية أو المجموعات العفوية : تتشكّل بشكل عفوي ، حين يرفض أفراد كثيرون وضع معين بشكل متماثل ، ويخرجون إلى الشوارع، ويقومون بالتجمهرات والحشود وأعمال الشغب والمظاهرات.

النوع الثالث: المجموعات غير المتحدة: لا تمتلك هيكلاً تنظيمياً ، تقوم على أساس الجنس أو اللغة أو المنطقة الجغرافية دون أن يكون لها تنظيم رسمي واتفاق إرادي بين الأعضاء. يسميها البعض المجموعات غير الترابطية لأنها لا تقوم على العامل الاقتصادي فقط وإنما على عدة عوامل ، وقد تمارس نشاطاً سياسياً فتهدد النظام وتؤدي إلى عدم الاستقرار ، تظهر عندما تتهدد مصالحها ، فتتخذ ثقافة فرعية داخل المجتمع ، وتظهر على شكل جماعات غير نظامية تبرز بصورة فجائية ووقتية ويتخذ عملها شكل مظاهرات وأعمال شغب ، فهي تتشابه كثيراً مع المجموعات العفوية ولكنها تتسم بطابع الاستمرارية أطول من المجموعات العفوية .

النوع الرابع : جماعات المصالح المؤسسية: وهي مؤسسات النظام السياسي مثل الجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية ، يرى البعض أنها لا تتكوّن بهدف التعبير عن المصالح ، بل لتحقيق أغراض أخرى فهي أداة لوضع وإدارة السياسة العامة ، لكن الواقع يشير لاتجاه تلك الجماعات إلى خدمة مصالحها الذاتية من خلال التأثير على السياسة العامة.

النوع الخامس : مجموعات الزمالة أو جماعات المصالح الإرادية ذات الهيكل التنظيمي ، وهي المنظمات التي تقوم بعملية التعبير عن المصالح وتجميعها ، مثل النقابات المهنية والعمالية. ويسمّيها البعض المجموعات الترابطية: كونها تقوم على تنفيذ مطالب أعضاءها ، فيظهر بينهم قدر من الترابط فهي تعبر عن المصالح من خلال توجيه المطالب نحو صنع القرار .

خامساً – أهداف مجموعات المصالح

لكل نوع من أنواع مجموعات المصالح دور أساسي على صعيد العملية السياسية يتمثّل بقيامها **بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، والعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار**، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب. ولكن تتباين مجموعات المصالح في تأثيرها في السياسات العامة من نظام سياسي لأخر بحسب طبيعة ذلك النظام ، وقوة تلك الجماعات ووسائلها التي تستخدمها في التأثير، وحرية حركتها في ذلك.

تتوقف فاعلية جماعات المصالح داخل النظام السياسي على عدة عناصر:

العنصر الأول : هو الخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسك الجماعة ودرجة اهتمام أعضائها بقضاياهم وحجم مواردها المالية.

العنصر الثاني: هو الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، فإذا كانت الثقافة السياسية متجانسة غالباً ما تكون جماعات المصالح على مستوى الدولة ككل ، وتفكر وتعمل من منظور قومي واسع. أما إذا كانت مجزأة عندئذ تعكس جماعات المصالح الثقافات الفرعية السائدة.

العنصر الثالث : هو طبيعة القضايا والسياسات المطروحة في وقت معين .

العنصر الرابع : درجة استقلال الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى . فعندما تكون مجموعات المصالح أسيرة للدولة تصبح مجرد أداة للمساندة السياسية للنظام وهذا هو الوضع السائد في معظم بلدان العالم الثالث.

العنصر الخامس: الإطار السياسي الذي يحدد نقاط الوصول لعملية صنع السياسة العامة.

سادساً – الوسائل التي تتبعها جماعات المصالح لتحقيق أهدافها

أولاً – الوسائل المشروعة:

تمارس مجموعات المصالح دورها في العملية السياسية وذلك عبر التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية .

أ– دور مجموعات المصالح حيال السلطة التشريعية: تعمل تلك الجماعات على تقديم المعلومات الفنية والإحصاءات والأبحاث العلمية، التي قد توجّه السياسة التشريعية لصالح أهداف هذه

الجماعات . وقد تسمح المؤسسة التشريعية لمجموعات المصالح بأن تقرّر بما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة ... كذلك تعمل تلك الجماعات على تأييد مرشحين معيّنين في الانتخابات أو معارضة إعادة انتخابهم.

يتباين تأثير مجموعات المصالح على السلطة التشريعية من دولة لأخرى، ومن نظام سياسي لآخر، ففي الأنظمة الرئاسية يكون دور ونشاط هذه المجموعات أقوى وأوسع أثراً من الأنظمة البرلمانية ، وذلك لأن مبدأ فصل السلطات الذي تأخذ به النظم الرئاسية يُحتّم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة. ولكن في النظم البرلمانية ، فإن وظيفة مجموعات المصالح مختلفة عن وظيفتها في النظم الرئاسية ، فمصدر النشاط السياسي هنا هو الحكومة وحدها، ومن ثم لا تمارس مجموعات المصالح عملها إلا في نطاق الحكومة.

تستخدم مجموعات المصالح تأثيرها في السلطة التشريعية من خلال علاقتها بالأحزاب السياسية.. حيث تشترك كل من الأحزاب ومجموعات المصالح في تحقيق وظيفة واحدة هي التعبير عن المصالح ، ومن شأن ذلك أن يوفّر مصدر فعال للتأثير على السياسات.

ب- دور مجموعات المصالح في التأثير على السلطة التنفيذية: تعي مجموعات المصالح أن السلطة التنفيذية هي الأقدر على ممارسة اقتراح القوانين باعتبارها تتولى مهمة التنفيذ، ومن ثم تكون أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للمجتمع ، كما أنّ السلطة التنفيذية تملك الأدوات الفنية اللازمة لأعداد اقتراح مشروع التشريع، لذلك فإن مجموعات المصالح تحاول التأثير على أعضاء المؤسسة التنفيذية بشتى الأساليب انطلاقاً من أنّ الاقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع ، ثم أن السلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على القوانين، وفي إمكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التي ينفذ بها، ومجموعات المصالح تستخدم نفس الأساليب لتحقيق تأثيرها في السلطة التنفيذية.

ج – دور مجموعات المصالح في التأثير السلطة القضائية : بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية فمجموعات المصالح تملك وسائل عدة في التأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية ، فتعمل الجماعات على تقديم الدراسات والبيانات والمعلومات إلى المحكمة، وقد تتدخل في اختيار القضاة وفي انتخابهم في النظم التي تأخذ بوسيلة الانتخاب في تعيين بعض قضاتها.

د دور مجموعات المصالح في التأثير على الإدارة : تمارس مجموعات المصالح دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات من قبل الجهاز الإداري ، حيث يعتبر الاتصال مع الدوائر الحكومية مهماً بشكل خاص إذا كانت الجماعات مهتمّة بتشكيل الإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي ، أو إذا كانت المصالح ضيقة وتهمّ عدد قليل من المواطنين بشكل مباشر.

ثانياً- الوسائل غير المشروعة: وتتمثل في أعمال الشغب والإضرابات والاعتصامات وعمليات الاغتيال والإرهاب من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب ، كمعظم الظواهر السياسية ، ظاهرة سياسية مركبة يتطلب فهمها النظر إليها ودراستها من عدة جوانب ، تاريخية وقانونية وسياسية. ولكن قبل الخوض في ماهية تعريف الحزب السياسي لابد من الإشارة إلى وجود فرق بين الظاهرة الحزبية كظاهرة سياسية والأحزاب السياسية كمؤسسات ومنظمات متخصصة في المشاركة السياسية، فالظاهرة الحزبية موغلة في القدم، ومرتبطة بديناميات الصراع داخل الجماعة الواحدة ، وهي تشير إلى انقسام المجموعة الواحدة أو الجماعة إلى أطراف متمايزة تناصر كل منها فكرة أو معتقداً أو شخصاً ما، أما الحزب السياسي كمؤسسة ومنظمة فهو ظاهرة حديثة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وارتبط ظهورها وتطورها التنظيمي بتطور الاقتراع العام وتوسع التمثيل في المؤسسة البرلمانية، وبتنامي وتوسع المشاركة السياسية.

أولاً-تعريف الحزب السياسي:

نظراً لصعوبة إعطاء تعريف جامع للأحزاب ، يتعين مراعاة الجوانب المختلفة لها ، ودراسة المدلولات المتنوعة التي تشير إليها ، فالبعض ينظر إلى الحزب نظرة تنظيمية ، باعتبار أن التنظيم هو الذي يضفي على الحزب أهميته وهو الذي يمكّن من تحقيق ما يرمي إليه الحزب من أهداف ، ويرى البعض أن أهداف الحزب النابعة من الإيديولوجيا التي يؤمن بها هي العامل الحاسم في تعريف الحزب ، وهناك فريق ثالث يقف عند وظائف الحزب باعتبار أن تلك الوظائف هي أهم ما يميزه.

- **المدلول الإيديولوجي للحزب:** يركز الفريق الذي يعتمد هذا المدلول على المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب ، وتبعاً لذلك يكون تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه وأهدافه . وفي هذا الإطار يعرفه ماكس فيبر بأنه: تجمع أو جمعية على أساس انخراط طوعي لتحقيق مصالح مشتركة بين مجموعة من الأفراد، من أهم هذه الأهداف إيصال زعيمهم إلى السلطة.
- **المدلول التنظيمي للحزب:** انطلقت الدراسات المبكرة التي اهتمت بالظاهرة الحزبية من تعريف الحزب باعتباره تنظيماً. ويعود السبب في ذلك إلى أن نشأة الأحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب ومحاولة تعريف الناخبين بمرشحيهم ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم ، إلى تدعيم مرشحي الحزب. وفي هذا السياق فإن الحزب السياسي هو :"منظمة تهدف إلى تعبة الأفراد ضمن عمل ونشاط جماعي طوعي، ضد مجموعات

أخرى، ذات تعبئة معينة، وذلك بهدف وصول المنظمة بمفردها أو بواسطة ائتلاف لممارسة الوظائف الحكومية، وهذا العمل الجماعي وهذا الطموح في قيادة وتسيير الشؤون العامة، يرتبط بمفهوم خاص للمنفعة أو المصلحة العامة" . ويعرف جوزيف لابالومبيرا الحزب: بأنه منظمة يتجاوز عمرها عمر مؤسسيها، مترسخة على المستوى الوطني، تهدف إلى الوصول إلى السلطة عن طريق البحث عن التأييد الانتخابي.

- **المدلول الوظيفي:** يميل تعريف الحزب هنا بالنظر إلى جملة الوظائف التي يقوم بها ولعل أهم هذه الوظائف هي وظيفة تولي الحكم. وفي هذا الصدد يعرف ريمون آرون الحزب على أنه " تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها.

ثانياً- تطور دراسة الظاهرة الحزبية:

تطورت الأحزاب السياسية في الزمن المعاصر وباتت ضرورة لابد منها في كل نظام ديمقراطي ولكن الأمر لم يكن على هذه الشاكلة منذ قرن ونصف ، ولم تكن المجتمعات باستثناء المجتمع الأمريكي يعرف ظاهرة الأحزاب كما تعرفها المجتمعات اليوم. وفي ضوء هذا التطور يقسم لويس سيلر مراحل دراسة الأحزاب السياسية إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة المعيارية: شهدت هذه المرحلة ظهور دراسات عامة تتناول البدايات الجنينية لمؤسسة الحزب السياسي الحديثة، حيث تناولت دراسات كارل ماركس، وبنجامين كونستان بداية الأحزاب الأولى. وفيما بعد تطورت الدراسات حول الأحزاب وباتت تميل إلى التعمق في المظاهر التنظيمية للأحزاب مثل دراسة أوستروغورسي وميشلز بعنوان (الأوليغارشية في التنظيم الحزبي).

- مرحلة تأسيس لعلم اجتماع سياسي للأحزاب السياسية: أهم الإسهامات في هذه المرحلة هي تلك التي قدمها ماكس فيبر ، كذلك الدراسات التي قام بها موريس دوفرجيه والتي تركت جدلاً واسعاً حولها، ولكنها أصبحت مرجعاً محورياً في دراسة الأحزاب السياسية.

- مرحلة ما بعد دوفرجيه: شهدت هذه المرحلة ظهور دراسات هامة حول الأحزاب السياسية مثل تلك التي قدمها كل من نيومان ، أوتو كيرشهيمر ، وجورج لافو.

- المرحلة المعاصرة: وهي مرحلة تنوع الاختصاصات ، حيث ظهرت دراسات جديدة هامة تناولت الأحزاب السياسية: مثل دراسات روبرت دال، ستين روكان، ودراسات في الأنظمة الحزبية: مثل دراسة جيوفاني سارتوري، جون بلوندل، ودراسات في سوسيولوجيا الانتخابات: مثل دراسة رينشارد روس، ألن لانسلو، ديفيد أبتر، ودراسات أكثر شمولاً وعمقاً : مثل دراسات هانز دادلر، بيتر مايير، كلوس فون بايم.

رابعاً- التصنيفات المتبعة في دراسة الأحزاب السياسية:

تختلف هذه التصنيفات حسب الأسس التي بنيت عليها ، وعلى العموم يوجد ثلاث فئات أساسية من التصنيف:

الفئة الأولى : وهي فئة التصنيفات التي تركز على الخصائص التنظيمية وبنية ممارسة السلطة داخل الحزب السياسي، وذلك عبر دراسة قوانينها التنظيمية وبنيتها الهرمية، وطريقة تولي المسؤوليات داخلها، وعلاقة القيادة بالقاعدة الجماهيرية من مناضلين ومتعاطفين وناخبين.

الفئة الثانية: وهي فئة التصنيفات التي تهتم بالمضمون الإيديولوجي للأحزاب السياسية عبر النظر إلى برامجها الانتخابية وبرنامج العمل الذي تقدمه، ولذا تصنف الحزب على أساس موقعه من اليمين أو اليسار السياسي.

الفئة الثالثة: وهي فئة التصنيفات التي تركز على الخصائص الاجتماعية للفئات القيادية والمناصرة للحزب وتوجهاتها السوسيولوجية، وموقعها من الصراع الاجتماعي.

أ- تصنيف الأحزاب وفقاً للخصائص التنظيمية:

من التصنيفات المعروفة في هذا الخصوص هي تلك التي قدمها موريس دوفرجيه إذ يلاحَظ أن التصنيف القائم على الخصائص التنظيمية للحزب لديه يتجلى في **ثلاثة أنماط:**

النمط الأول هو **أحزاب الأطر:** كان الشكل الأولي لظهور هذا النمط من الأحزاب على شكل نوادي انتخابية وكتل برلمانية. وأهم ما يتميز به:

- تبحث هذه الأحزاب عن ذوي النفوذ في دعمها السياسي والانتخابي.
- تعتمد في تمويلها المالي على شبكة تبرعات كبار رجال الأعمال.
- يرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية.

النمط الثاني هو **أحزاب الجماهير:** ارتبط ظهور هذا النمط من الأحزاب بتوسع الاقتراع العام ، وأهم ما يتسم به:

- تهدف هذه الأحزاب إلى ضم أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفها.
- تعمل على تعبئة الجماهير وتأطيرهم إيديولوجياً، عبر بنية تنظيمية هرمية تكون قاعدتها الشعبة وقمتها المؤتمر العام .

النمط الثالث هو **الأحزاب النضالية:** وهي على قدر كبير من التشابه مع نمط أحزاب الجماهير من حيث بحثها عن التأييد الجماهيري واعتمادها التنظيم التراتبي في استيعاب وتأطير المناضلين، ولكن تتميز عنها بالأتي:

- وجود إيديولوجيا ذات طابع شمولي.
- البنية التنظيمية هرمية ولكنها ذات طابع عسكري.
- الأساس التنظيمي القاعدي لها هو الخلية وهي أقل حجماً من الشعبة.

ب- تصنيفات تنطلق من وجود أنماط جديدة للأحزاب:

أدى التطور على الصعيد التنظيمي للأحزاب السياسية، إلى ظهور أنماط جديدة من الأحزاب، بحيث لم يعد التصنيف الذي اقترحه موريس دوفرجيه قادراً على استيعابها. ويشير هذا التصنيف إلى وجود ثلاثة أنماط من الأحزاب:

١- **الأحزاب اللاقطة:** وهي نمط حزبي يطلق على تلك الأحزاب الجماهيرية التي شهدت تحولات على صعيد التوجهات الانتخابية والخطاب السياسي الذي توسع ليشمل أكبر قدر من الفئات والشرائح المجتمعية، وأصبح أكثر مرونةً وبراغماتيةً، وأكثر غموضاً في إيديولوجية الحزب.إن أول من أطلق تسمية " اللاقطة" على هذا النمط من الأحزاب هو الألماني أوتو كيرشهيمر.

٢- **الأحزاب الاحتكارية (الكارتل):** تطلق هذه التسمية أو التوصيف على الأحزاب التي شهدت تغيراً في الخصائص التنظيمية للحزب وميله نحو التنظيم البيروقراطي والاحترافية السياسية في قيادته، وزيادة ارتباطه بمؤسسات الدولة في تمويل نشاطاته وفي تولي المناصب الرسمية لأعضائه.

٢- **أحزاب الناشبين (أحزاب الآلة الانتخابية):** برز هذا النمط من الأحزاب بدايةً في الولايات المتحدة ليصبح نموذجاً منتشراً في كثير من البلدان، وذلك عندما باتت الأحزاب الأمريكية عبارة عن تنظيمات متخصصة في تسيير الحملات الانتخابية وتمويلها لصالح مرشحيها ، نتيجة تراجع مستوى الانخراط بالأحزاب وانخفاض درجة اهتمام المواطنين بالعمل الحزبي عموماً.

ت - تصنيف كاي لاوسن للأحزاب السياسية:

صنف لاوسُن الأحزاب السياسية على أساس معيارين:

معيار المشاركة في الحزب، أي قياس نسبة المنخرطين فيما إذا كانت ضعيفة أو متوسطة أو عالية. ومعيار التمركز ، أي قياس مدى تمركز أو تشتت السلطة بين يدي أوليغارشية الحزب . وتوصل إلى التصنيف الآتي:

١ - أحزاب النوادي: تكون السلطة فيها غير ممركزة، وتتسم بمستوى مشاركة ضعيف للأعضاء.

٢ - أحزاب الانخراط: تطلق هذه التسمية على الأحزاب التي تنشط في الفترات الانتخابية وتتسم بوجود سلطة ممركزة، ومستوى مشاركة متوسط للأعضاء.

٣ - الأحزاب الطليعية: تتسم بوجود سلطة ممركزة، ومستوى مشاركة عالٍ للأعضاء.

٤ – أحزاب اللجان: وهي أوليغارشية غير ممركزة وتتسم بمستوى مشاركة متوسط للأعضاء.

٥ – أحزاب الأطر: تتسم بوجود سلطة ممركزة ، بمستوى مشاركة متوسط للأعضاء.

٦ – أحزاب الجماهير: تتسم بوجود سلطة غير ممركزة، ومستوى مشاركة عالٍ للناخبين.

أحزاب	سلطة ممركزة	سلطة غير ممركزة	مشاركة ضعيفة	مشاركة متوسطة	مشاركة عالية
النوادي		+	+		
الانخراط	+			+	
طليعية	+				+
اللجان		+		+	
الأطر	+			+	
الجماهير		+			+

جدول توضيحي لتصنيفات لاوسن للأحزاب السياسية

ث– تصنيف الأحزاب وفقاً للانتماء الإيديولوجي للحزب:

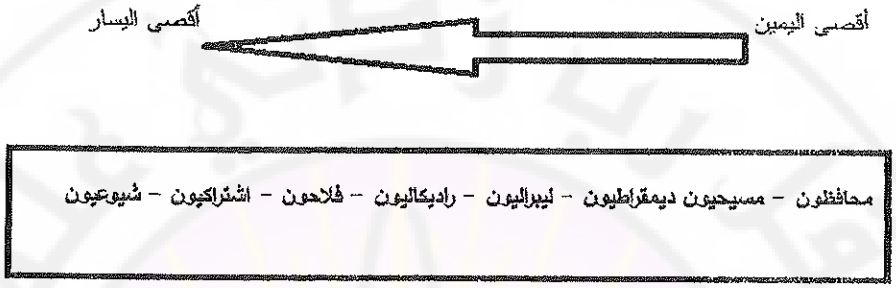
تعرَّض هذا النوع من التصنيفات الذي يعتمد مقياس اليمين واليسار لانتقادات من قبل كثير من الباحثين الذين يعتبرون أن التمييز بين الأحزاب السياسية في الدول أصبح شائعاً على أساس اليمين واليسار، وهو مسألة نسبية، تختلف من بلد لآخر، غير أن أنصار هذا النوع من التصنيف يشددون على أنه ضروري لدراسة البرامج الحزبية وتوجهات الحزب الإيديولوجية بناءً على الوثائق والتصريحات التي تصدر من قيادته، وذلك على أساس معايير ثابتة، ومن أهم التصنيفات في هذا المجال التصنيف الذي اقترحه جان بلوندل للأحزاب السياسية المبني على ثلاثة معايير:

– معيار المشاركة داخل الحزب: ويقيس فيما إذا كانت هذه المشاركة تتسم بالديمقراطية أو بالأوليغارشية على أساس التعيين والتزكية.

– معيار الوسيلة إلى بلوغ السلطة: ويقيس فيما إذا كان الوصول إلى السلطة يتم عبر وسائل ليبرالية أو سلطوية.

- معيار الموقف من الوضع القائم: هل بالمحافظة على الوضع القائم، أو اتخاذ موقف وسطي، أو الدعوة إلى التغيير.

وبناءً على هذه المعايير توصل بلوندل إلى التصنيف التالي:



تصنيف بلوندل للأحزاب السياسية

- ج- تصنيف الأحزاب وفقاً للانتماء الاجتماعي:
  - أحزاب طائفية.
  - أحزاب الأقليات.
  - الأحزاب الجهوية.
  - الأحزاب القومية.

خامساً- وظائف الأحزاب السياسية:

يمكن تحديد خمس وظائف رئيسية للأحزاب تتمثل بالآتي:

١) التعبير عن مطالب وحاجات ورغبات الجماهير (التعبير عن الإرادة الشعبية).
٢) تكوين الرأي العام.
٣) تكوين واختيار النخب والقيادات والكوادر السياسية.
٤) التوفيق الاجتماعي وتهدئة الصراعات المجتمعية.
٥) التأثير على قرارات السلطة والمشاركة في صنع السياسة العامة ومراقبة تنفيذها.

من جانب آخر ، ركزت كثير من الدراسات السياسية على الناحية الوظيفية للأحزاب وأهمية الأحزاب في الربط بين النظام السياسي والمجتمع، ولذا فقد ركز بعض الباحثين على وظائف خاصة ببعض الأحزاب السياسية مثل الوظيفة المنبرية عند الأحزاب الاحتجاجية حسب جورج

لافو، أو وظيفة التنظيم المضاد. وهناك دراسات طرحت وظائف الأحزاب السياسية بصفة عامة بالنسبة للنظام السياسي.

وظائف الأحزاب السياسية عند بيتر ميركل:

١ – تجنيد وانتقاء القيادات وترشيحها إلى المناصب السياسية الحكومية.

٢ – هيكلة الرأي العام

٣ – الرقابة على الأجهزة الحكومية.

٤ – التكامل والاندماج الاجتماعي

٥ – التنشئة الاجتماعية

٦ – الوساطة بين المجتمع والحكومة.

وظائف الأحزاب السياسية عند ميرتون:

ميز ميرتون بين نوعين من الوظائف:

الوظائف الظاهرة : هي الوظائف المقصودة والمتوقعة النتائج ، وتتمثل في النشاط الذي يساهم في تصحيح وتكيف النظام مع محيطه.

الوظائف الخفية: هي النتائج التي تترتب على النشاطات وتكون غير مقصودة ومفهومة من الفاعلين ، وتتمثل في تخفيف وحل الصراعات الاجتماعية.

وظائف الأحزاب السياسية عند فرانك سوروف :

انطلاقاً من المفهوم الذي جاء به ميرتون ، فقد حدد فرانك سوروف ست وظائف للأحزاب السياسية منها وظائف ظاهرة وأخرى خفية.

الوظائف الظاهرة تتمثل في :

١) الوظيفة الانتخابية.

٢) الوظيفة الرقابية الحكومية.

٣) تحديد التعبير السياسي أو هيكلة الرأي العام.

أما الوظائف الخفية فتتمثل في:

١) تحديد وشخصنة بعض الحاجات الاجتماعية.

٢) تنظيم شبكة من المصالح والوساطات بين أطراف مالية وأطراف سياسية وحكومية، وتبادل الخدمات والمنافع.

٣) فتح القنوات أمام الحراك الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة والسماح لها بتسلم بعض الوظائف.

سادساً- طبيعة الحياة السياسية داخل الأحزاب:

تركز بعض الدراسات على شكل وطبيعة الحياة السياسية داخل الأحزاب، من حيث البنية السلطوية والعلاقة مع القيادة والأعضاء ، فكل الأحزاب لها تنظيم هرمي عمودي لتوزيع السلطات والمهام ، ودائرة وآليات معينة لاتخاذ القرار تختلف من حزب لآخر، وقد حدد موريس دوفرجيه في كتابه الأحزاب السياسية مجموعة من الدوائر والتي تزداد ضيقاً عند القيادة الحزبية تتمثل في:

١) القيادة الحزبية

٢) المناضلين

٣) المنخرطين

٤) المتعاطفين

٥) الناخبين.

ويشير هذا التحديد للدوائر إلى أن الحياة السياسية داخل الأحزاب مشكلة من فئات ومجموعات وشبكة من العلاقات، فهناك التأثير البارز الذي تمارسه نخبة من أفراد الحزب أو المحترفين أو أعضاء الجهاز الحزبي من المنتخبين والدائمين على بقية المناضلين، كما تتأثر بنية الحزب بطبيعة العلاقة بين القيادة الحزبية والمجموعة الحزبية البرلمانية وبقية المناضلين والمتعاطفين. وهذا يعني من جهة أخرى أن الحياة الحزبية لا تخضع دائما للقواعد الديمقراطية فهناك ميل أوليغارشي بارز لدى الدائرة القيادية في الحزب تعمل على تجديد مواقعها في الحزب.

الفصل الثامن:

النظم الحزبية والنظم الانتخابية

المبحث الأول : النظم الحزبية

أولاً – تعريف النظام الحزبي:

النظام الحزبي: هو نظام للتفاعلات التي تتشكل من علاقات الصراع والتعاون بين الأحزاب السياسية العاملة على المسرح السياسي، ويعد نظاماً فرعياً من النظام السياسي. والجدير ذكره أن مفهوم النظام الحزبي يعد مصطلح قديماً نسبياً، إذ استخدمه جيمس برايس وشبهه بالعضلات والأعصاب بالنسبة للعظام ، حيث قصد بالعظام الهياكل والمؤسسات الرسمية في النظام السياسي.

ثانياً – تصنيف النظم الحزبية:

اهتم كثير من الباحثين بدراسة النظم الحزبية وعملوا على أبراز خصائصها وتأثيرها على الحياة السياسية للدول الحديثة . وبصورة عامة يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية يختلف بعضها عن البعض الآخر.

يوجد الكثير من التصنيفات للنظم الحزبية، ويعود ذلك لسببين أساسيين:

الأول : انطلاق التصنيفات من زوايا مختلفة.

الثاني: أن التصنيفات تتأثر دائماً بتطور الظاهرة الحزبية.

١ – أنظمة الحزب الواحد:

يتطلب النظام " الحزب الواحد" بألا يوجد في الدولة التي تأخذ به إلا حزب سياسي واحد يحتكر فيها النشاط السياسي. ولكن لابد من الإشارة إلى وجود إشكالية حول مدى اعتبار ما يسمى بالنظام ذي " الحزب الواحد" شكلاً من أشكال النظم الحزبية، إذ يرى جيوفاني سارتوري وريمون آرون أن وصف النظام الحزبي في الأنظمة ذات الحزب الواحد، يحمل معنى متناقضاً، إذ يريان أنه لكي يكون هناك نظاماً حزبياً فلا بد من وجود تعددية حزبية حتى وإن كانت شكلية.

تعتمد " أنظمة الحزب الواحد " حزباً واحداً في تشكيل الحكومات، ولا تسمح بالمنافسة السياسية والانتخابية خارج إطاره. وتختلف ظروف البلدان في اعتماد الحزب الواحد، فبعض البلدان ألغت جميع الأحزاب واعتمدت حزباً واحداً لقيادة البلاد، مثل النظام الشيوعي في دول المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي السابقين ، كما أن بعض بلدان العالم الثالث اعتمدت نظام الحزب الواحد نتيجة دور الحزب في الحركة التحررية للبلد.

وقد أدت المتغيرات الدولية التي شهدها النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والتطورات السياسية التي أعقبت ذلك والاتجاه نحو التحول الديمقراطي واعتماد التعددية الحزبية عبر العالم، إلى تقلص عدد البلدان التي تعتمد نظام الحزب الواحد واقتصرت على بعض الأنظمة التي يصفها الغرب بالتسلطية مثل اريتريا (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة)، جمهورية اللاوس (الحزب الثوري لشعب لاوس)، جمهورية تركمانستان (الحزب الديمقراطي لتركمانستان) .....إلخ. ولكن في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي تحولت بعض الأنظمة خصوصاً في دول العالم الثالث نحو الاعتراف بتعددية الأحزاب.

ويعتبر أنصار نظام الحزب الواحد أن من أبرز المهام التي يقوم بها هو خلق نخبة أو طليعة سياسية قيادية وزعماء سياسيين وإداريين أكفياء ومؤهلين لإدارة شؤون الدولة بما يتطلبه تحقيق المصلحة العامة ، كما يشير هؤلاء الأنصار إلى أن نظام الحزب الواحد يعمل على إقامة الرابطة بين الحكام والشعب.

٢ – نظام الحزبين:

الجدير ذكره أن معظم الباحثين الغربيين يدرجون نظام الحزبين ضمن تصنيف الأنظمة التعددية. وبشكل عام يقوم نظام الحزبين على وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان فيما بينهما من أجل الوصول إلى السلطة. غير أن هذا النظام لا يمنع من قيام أحزاب أخرى في الدولة ، وهذه الأحزاب تكون في العادة ضعيفة التأثير في اتجاهات الرأي العام وبالتالي قليلة الأهمية بالنسبة للحزبين الكبيرين.

يعد الأخذ بنظام الحزبين ، بصورة عامة ظاهرة خاصة بالدول الأنكلوسكسونية مثل بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلاندا واستراليا ومع ذلك فقد ظهرت تطبيقات لهذا النظام في دول ليست أنكلوسكسونية كجنوب أفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية.ولهذا النظام عدة تطبيقات من أبرزها نظام الحزبين المرن الذي من أوضح تطبيقاته النظام الأمريكي ، ونظام الحزبين الجامد الذي من أهم تطبيقاته النظام البريطاني.

٣ – الأنظمة التعددية:

يقوم نظام تعدد الأحزاب على وجود أكثر من حزبين سياسيين في الدولة غير متفاوتين تفاوتاً كبيراً في قوتهما وتأثيرهما في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية ، ويعد هذا النظام الأكثر انتشاراً حيث أن معظم دول العالم تأخذ به في الزمن الحاضر.

تتنافس في هذا النظام عدة أحزاب للوصول إلى السلطة ، وعلى العموم لا يستطيع حزب لوحده أن يتولى السلطة بدون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة شؤون السلطة.

خضعت النظم الحزبية التعددية لتصنيفات متنوعة أ أبرزها:

أ- تصنيف موريس دوفرجيه للنظم الحزبية وتعديلات جان بلوندل:

يعد التصنيف الذي جاء به موريس دوفرجيه من أشهر التصنيفات وأكثرها شعبية في مجال دراسة النظم الحزبية:

١ – نظام الحزبية الثنائية المرنة.

٢ – نظام الحزبية الثنائية الجامدة.

٣ – نظام التعددية الحزبية.

وقد قام جون بلوندل بإجراء تعديلات على هذا التصنيف ، حيث أدرج النظم الحزبية التعددية من حيث وجود حزب مهيمن من غيابه ووجود حالة وسطية بين النظم الحزبية الثنائية والنظم التعددية ، وذلك حسب الآتي:

١ – النظم الحزبية الثنائية: وقسمها إلى نظم جامدة وأخرى مرنة

٢ – نظام الثنائية الحزبية والنصف: وهي حالة وسطية بين الثنائية والتعددية.

٣ – النظم الحزبية التعددية مع حزب مهيمن: كما هو لحال في النرويج والنمسا

٤ – النظم الحزبية التعددية بدون حزب مهيمن: وهذا الوضع هو السائد في عدد من دول العالم التي تتبنى الديمقراطية التوافقية نهجاً سياسياً مثل سويسرا وهولندا.

ب- تصنيف جيوفاني سارتوري للنظم الحزبية:

يرى جيوفاني سارتوري أن تصنيف النظم الحزبية ودراستها ليست مسألة حسابية تقتصر على عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان فقط، بل لابد من دراسة طبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية من حيث وجود حالة استقطاب من غيرها، والنظر إلى آلية التنافس الحزبي فيما إذا كانت آلية نابذة أم جاذبة. بمعنى أن دراسة الحجم النسبي للأحزاب داخل النظام الحزبي، لا تعني أن الحجم النسبي والقوة النسبية للأحزاب مسألة كمية فقط، بل يقصد بالحجم النسبي للأحزاب قدرة الحزب على الدخول في الائتلافات الحكومية وقدرته على الابتزاز، فالقدرة على الدخول في الائتلافات الحكوماتية مرتبطة بحجم المقاعد التمثيلية التي يمتلكها، أما القدرة على الابتزاز فهي قدرته على إعاقة قيام تحالفات لا يرغب فيها. كما تتوقف القوة النسبية للحزب كذلك على قدرته على تغيير توجه المنافسة السياسية نحو اليمين أو اليسار. وبناءً على ذلك فقد صنف سارتوري الأنظمة الحزبية إلى أربع مجموعات :

١ – الأنظمة الحزبية غير التنافسية: وهي الأنظمة التي تكون فيها فرصة المنافسة السياسية بين الأحزاب غير متساوية، ويسيطر عليها حزب واحد أو حزب مهيمن، ويسميها سارتوي كذلك بنظام الحزب المهيمن، ففي هذا النوع من الأنظمة الحزبية قوة الاتجاه فيه جاذبة نحو المركز .

٢ – أنظمة الثنائية الحزبية.

٣ – أنظمة التعددية المقيدة أو المحدودة: وتشير إلى وجود ما بين ثلاثة إلى خمسة أحزاب ممثلة برلمانياً ، ويرى سارتوري أن طبيعة المنافسة السياسية بين الأحزاب في الأنظمة التعددية المعتدلة تشبه تلك الموجودة في نظم الحزب الواحد، حيث تتجه المنافسة السياسية نحو الوسط السياسي. فطبيعة المنافسة جاذبة نظراً لسعي الأحزاب نحو احتلال الوسط السياسي.

٤ – أنظمة التعددية المفرطة: وهي أنظمة يوجد فيها أكثر من ستة أحزاب، مع تساويها في الحجم النسبي وتقاربها، بحيث إن إضافة حزب جديد لا يغير من البنية الحزبية لها، وطبيعة المنافسة في هذه النظم الحزبية تتسم بانقسامات إيديولوجية بين الأحزاب في الوسط والأحزاب المعارضة للنظام التي تقع في أقصى الاتجاهات (اليمين أو الوسط) وتكون حالة الاستقطاب فيها نابذة، وفي هذا النوع من النظام فإن أحزاب الوسط تحكم وتشكل الحكومات دون وجود بديل لها، نظراً لتوجهات النظام الحزبي النابذة من الوسط.

يسلط هذا التصنيف الضوء على مشكلة الاستقرار في الحكومات والتي تتأثر بطبيعة الاستقطاب في الحياة الحزبية، ومدى وجود أقطاب قوية ومتماسكة تحافظ على أغلبية مستقرة في الحكومات. كما يفسر عدم استقرار الحكومات مثل حالات: الحكومة في الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا، حكومة الجمهورية الثانية في إسبانيا وحكومة فايمار (ألمانيا)، بأن ذلك يرجع إلى التعددية المفرطة والاتجاه النابذ والاستقطاب الحاد بين الأحزاب السياسية.

ت– التصنيفات المعاصرة للنظم الحزبية:

إن دراسة النظم الحزبية في أواخر القرن العشرين اتجهت نحو مجموعة من المتغيرات بطرق كمية، مع وضع مؤشرات لقياس درجة التجزئة والانقسام في النظم الحزبية، ويقصد بها حالة توزيع القوة النسبية بين الأحزاب في النظام الحزبي، وهي مؤشر يدل على العدد الفعلي للأحزاب الناشطة سياسياً وتوزيع القوة النسبي بينها.

ومن أهم المؤشرات التي وضعت لقياس التجزئة داخل النظم الحزبية: مؤشر لاكسو تاغيبار وهو يقيس القوة النسبية ودرجة التجزئة للأحزاب الفعلية في البرلمان بالإضافة إلى مؤشر دوغلاس راي.

وبناءً على هذه المؤشرات، فقد وضعت تصنيفات جديدة للنظم الحزبية، على أساس إعادة النظر في التصنيفات القديمة، وتصميم تصنيفات تسمح بدراسة النظم الحزبية من حيث تأثيرها وعلاقتها بالصراعات الاجتماعية، وتأثرها على وضع السياسات العامة وفي تشكيل الحكومات ودرجة استقرار الحكومات، فيرى بيتر مير أن التصنيفات السابقة عفا عنها الزمن، ولا وجود لبعضها ميدانياً ، فالأنظمة الحزبية المستقطبة (ثنائية قطبية) ، حسب مفهوم سارتوري ، لا وجود لها حالياً، كما أنه لا يوجد نظام ثنائية حزبية محضة، ويبقى حالة نادرة في النظام الحزبي لمالطا، أما الأنظمة الحزبية الثنائية للولايات المتحدة وبريطانيا فهي ليست ثنائية محضة.

وقد صاغ ألن سياروف تصنيفاً ثمانياً للنظم الحزبية وفق مؤشر لاكسو وتاغيبار:

١) نظام الثنائية الحزبية: وهي الأنظمة الحزبية التي يحتل فيها الحزبين الرئيسيين أكثر من تسعين في المئة من الأصوات.

٢) أنظمة الثنائية والنصف: وهي أنظمة يبرز فيها حزبان كبيران مع حزب ثالث أقل منهما.

٣) أنظمة التعددية الحزبية المعتدلة مع وجود حزب مهيمن.

٤) أنظمة التعددية الحزبية المعتدلة بدون حزب مهيمن .

٥) تعددية حزبية معتدلة مع توازن قوى بين الأحزاب.

٦) تعددية حزبية مفرطة مع حزب مهيمن.

٧) تعددية حزبية مفرطة بدون حزب مهيمن.

٨) تعددية حزبية مفرطة مع توازن في القوى بين الأحزاب.

ويرى الباحثون أن التصنيف الذي قدمه سياروف، أنه أكثر دقة من التصنيفات السابقة.

ث- تصنيف ستيف ولينز للنظم الحزبية:

ويقترح ستيف ولينز بناءً على المفاهيم السابقة والتصنيفات السابقة التي صاغها كلاً من سارتوري وبلوندل، بالتركيز على ثلاثة معايير يراها شاملة في تصنيف النظم الحزبية وهي:

- عدد الأحزاب: بين نظم حزبية ثنائية، نظم حزبية ثلاثية الأحزاب، نظم حزبية ذات تعددية حزبية ممتدة.
- معيار شكل المنافسة الحزبية: أحادية القطب، ثنائية الأقطاب، متعددة الأقطاب.
- معيار درجة الاستقطاب: ويعطيها أربع درجات: دنيا، متوسطة، عظمى، متطرفة.

ثالثاً- العوامل الأساسية المؤثرة في تشكل الأحزاب السياسية:

ينضوي الباحثون في تفسير ظهور الأحزاب السياسية والمتغيرات الأساسية في تشكلها ضمن تيارين أساسيين هما:

- التيار المؤسسي الذي يرى في العوامل المؤسسية المتمثلة في مؤسسة البرلمان، والقانون الانتخابي بأنها العوامل الأساسية في ظهور الأحزاب السياسية.
- والتيار السوسيولوجي الذي يرى في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بتاريخ الصراعات في المجتمع هي العوامل الأساسية في بروز وتشكل الأحزاب السياسية.

أ- الطرح المؤسسي في تشكل الأحزاب السياسية:

من أبرز الطروحات والدارسات في هذا المجال الطرح الذي قدمه موريس دوفرجيه حول دور النظام الانتخابي في تشكيل النظم الحزبية وذلك وفقاً للفرضية التالية:

* العمل بنظام الاقتراع النسبي يؤدي إلى زيادة الانقسامات الحزبية، ويقود إلى تكريس نظام حزبي متعدد الأحزاب.

* العمل بنظام الاقتراع من دوريتين يقود إلى تشكل نظام تعددي مرن.

* العمل بنظام الاقتراع الأغلبي (وفق قاعدة الفائز يأخذ كل شيء) يؤدي إلى تشكل نظام ثنائية حزبية.

هذه الفرضية أو القاعدة وجدت مراجعات عديدة، فقد عدلها دوغلاس راي وركز على أهمية حجم الدائرة الانتخابية كعامل إضافي في تحديد تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي، وأثبت أن هذا الارتباط غير حتمي وليس ذو اتجاه واحد، وتسجل عليه عدة استثناءات ، فهناك دول بقي نظامها الحزبي ثنائياً لفترة طويلة على الرغم من أنها اعتمدت النظام الانتخابي النسبي.

من جهته ، اعتبر جورج لافو أن هناك عوامل سوسيولوجية وثقافية وتاريخية أكثر أهمية من النظام الانتخابي في تشكيل الأحزاب. لذا وفيما بعد فقد اعتبر دوفرجيه النظام الانتخابي وطرق الانتخاب بمثابة مكابح مؤسسية بالإضافة إلى جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية لها تأثير على تشكيل النظام الحزبي: .....

ب- الطرح السوسيولوجي في تشكل النظم الحزبية:

يركز هذا الطرح أو الاتجاه أهمية العوامل الاجتماعية المتعلقة بالصراعات الاجتماعية التاريخية مثل الصراع الطبقي والإثني، ويؤكد على أن الانقسام الاجتماعي يؤثر وينعكس بطريقة ما في النظام الحزبي.

ويشير الطرح أو النظرية التي قدمها ستين روكان وليبست حول (تشكل النظم الحزبية في أوروبا)، فهما يعتبران أن النظام الحزبي يتأثر بالانقسامات والتصدعات الاجتماعية التي تدور حول مسائل تخصيص الموارد من جهة ، حول مسائل الهوية من جهة أخرى. ويصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن تشكيلة النظام الحزبي الحالية الموجودة في أوروبا هي تجميد لتاريخ الصراعات الاجتماعية والتصدعات والتي أفرزتها ثورتين أساسيتين في التاريخ الأوروبي هما:

الثورة القومية (الوطنية): والتي بدأت مع نهاية القرن السابع عشر، وهي تمثل ظهور الدولة الأمة المعاصرة. وفي مرحلة بناء الدولة، أفرزت هذه العملية محورين من الصراع هما : الصراع بين الدولة والكنيسة حول العديد من القضايا مثل دور الدين في الحياة الاجتماعية والسياسية وفي التنشئة الاجتماعية والسياسية. والصراع الثاني هو الصراع بين المركز والأطراف .

الثورة الصناعية: أدت التحولات التي أفرزتها عملية انتشار التصنيع على صعيد بنية الاقتصاد والمجتمع إلى صراعات بين قطاعين تقليدي تمثله المصالح الريفية الفلاحية وقطاع صناعي ناشئ في المدن، وصراع طبقي بين العمال وأرباب العمل في أوساط المدن.

لقيت نظرية التصدع اهتماماً من قبل الباحثين من حيث دورها في تشكيل العائلات الحزبية حسب دانيال ل سيلر ، فهذه التصدعات أفرزت سبع عائلات حزبية أساسية في البلدان الأوربية. وقد قدم بعض الباحثين ومنهم **أنغلهارت** إضافات مهمة على هذه النظرية ، حيث رأى أن التصدعات الاجتماعية الأساسية تتمثل في سبع تصدعات أساسية هي:

١) التصدع الطبقي.
٢) التصدع الديني.
٣) التصدع الثقافي.
٤) التصدع الإثني.
٥) التصدع والانقسام حول الموقف من النظام السياسي.
٦) الانقسام حول الموقف من السياسة الخارجية.
٧) تصدع ما بعد المادية الذي أفرز عائلات حزبية جديدة مثل أحزاب البيئة أو الخضر.

تتمحور الفرضية الأساسية لنظريات التصدع الاجتماعي حول أن الانقسام الاجتماعي يؤدي، في ظل شروط وتوفر متغيرات وسيطة مثل النظام الانتخابي، إلى زيادة الانقسام في النظام الحزبي، وأن الانقسام الموجود في النظام الحزبي يعكس إلى حد بعيد الانقسام في المجتمع بين مجموعات اجتماعية مختلفة لها قدرة تنظيمية وتعبوية كافية حول الوعي بهويتها الخاصة.

المبحث الثاني : النظم الانتخابية

من المؤكد أنه ليس هناك سبيل واحد لممارسة الانتخابات بل هناك سبل متعددة ومن ثم تعددت النظم الانتخابية التي تلعب دوراً حاسماً في تحديد من هو الحزب أو مجموعة الأحزاب التي ستتولى الحكم على المستوى المحلي أو الوطني. ولاشك بأن نمط النظام الانتخابي يؤثر إلى حد كبير على بنية النظام الحزبي من حيث عدد الأحزاب والقوة النسبية لها، وطريقة تشكيل الحكومات .....إلخ .

أولاً – مجالات دراسة الظاهرة الانتخابية:

هناك دراسات عديدة حول الظاهرة الانتخابية ، تركز في معظمها على دراسة صيغ أو أنماط النظم الانتخابية ، وتأثير طبيعة هذه الأنماط على تشكُّل النظم الحزبية من ناحية ، وتأثير البيئة الداخلية على مخرجات العملية الانتخابية من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على السلوك السياسي للناخب وخياراته الانتخابية.....إلخ.

تتخذ العملية الانتخابية العديد من الصيغ ، أبرزها على الإطلاق ثلاث مجموعات أساسية نجدها في النظم الانتخابية وهي : نظم الأغلبية ، نظم الانتخابات النسبية، النظم المختلطة. لذا يقصد بـ " **النظام الانتخابي**" : الصيغة الانتخابية المنتهجة، وكيفية توزيع المقاعد وحجم الدائرة الانتخابية.

وتشير الدراسات حول النظم الانتخابية إلى وجود العديد من المتغيرات والعناصر المهمة التي تؤثر في تشكيل النظم الحزبية مثل: نمط الاقتراع وأسلوب التصويت بالنسبة للناخب، طريقة توزيع المقاعد وحساب الأصوات ، طبيعة المناصب التي يتم التنافس حولها ، حجم الدائرة الانتخابية، الصلاحيات الممنوحة للهيئات المنتخبة...إلخ .

كما أن لطبيعة البيئة الداخلية التي تعمل فيها النظم الانتخابية تأثير كبير على مخرجات العملية الانتخابية ، حيث تتأثر النظم الانتخابية ببيئتها وتفرز نتائج مختلفة فعندما تكون البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها تعاني من الانقسامات الاجتماعية على أساس جهوي أو طائفي أو سياسي ، هذا يؤثر على التوزيع الجغرافي للأحزاب السياسية وبالتالي على مخرجات العملية الانتخابية. وهنا تكمن أهمية النظام الانتخابي ليس بوصفه موزعاً للمناصب ، بل مؤسسة متخصصة في إدارة النزاعات وإدارتها بطريقة سلمية.

وتؤثر مجموعة المخرجات التي يصدرها النظام الانتخابي على سير العمليات السياسية للنظام السياسي ، ومن هذه المخرجات : كيفية التمثيل السياسي، ونمط التعاون والصراع بين المجموعات والأحزاب بتشكل الائتلافات والتحالفات الحزبية على مستوى البرلمان أو الحكومة أو على مستوى التنافس الانتخابي، ومدى وجود معارضة داخلية أو تماسك داخلي بين الأحزاب السياسية، كما يعكس النظام الانتخابي الجودة الديمقراطية في بلد ما سواء كان من الديمقراطيات الراسخة أو الديمقراطيات الناشئة.

وعلى مستوى الناخب تدرس الظاهرة الانتخابية دوافع الناخب التي تحدد سلوكه السياسي، بالإضافة إلى البيئة التي يتأثر بها في تحديد خياراته الانتخابية. حيث تدرس العلاقة بين الانتماء الاجتماعي والخيارات الانتخابية، وكيفية تفسير نسبة المشاركة الانتخابية ونسبة الأصوات.

ثانياً – الأنماط الشائعة للنظم الانتخابية:

لا شك بأن لكل بلد طبيعته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تختلف من بلد لآخر وهذا ما يؤثر بصورة غير مباشرة على نمط النظام الانتخابي المتبع في هذا البلد أو ذاك. لذا تتبنى النظم السياسية عبر العالم العديد من صيغ الانتخابات، بما يتواءم مع ظروف البلد والمصالح الحزبية والسياسية السائدة فيها، الأمر الذي أدى إلى ظهور العشرات من أنماط النظم الانتخابية، والتي يمكن أدراجها ضمن ثلاث خانات أساسية:

أ- نظم الأغلبية التعددية:

تتفرع نظم الأغلبية إلى أربعة أقسام رئيسية والصفة المشتركة بينها هي قاعدة "الفائز يأخذ كل شيء"، أي أن الفوز بالانتخابات يكون من نصيب الفائز بأكبر عدد من الأصوات أو بالأغلبية النسبية من الأصوات.

- نظام الفائز الأول: يتكون هذا النظام من دوائر انتخابية أحادية العضوية يتنافس فيها المرشحون، والفائز من المرشحين هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات الانتخابية في تلك الدائرة ، وهو نظام انتخابي سهل وبسيط هو النظام يُعمل به في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا كذلك في الدول التي خضعت للاستعمار البريطاني مثل الهند.

يقود هذا النظام الانتخابي إلى نتائج سياسية عديدة أبرزها:

- تقليل حظوظ الأحزاب الصغيرة بالفوز، مما قد يؤدي إلى تهميش الأقليات الثقافية. التقليل من احتمال قيام حكومات ائتلافية لأن الحكومة يشكلها في العادة الحزب الفائز بأغلبية المقاعد البرلمانية.
- يساعد هذا النظام على تشكُّل معارضة برلمانية متماسكة ومتحالفة ضد الحزب الحاكم.
- يشجع هذا النظام الأحزاب الكبرى على العمل على توسيع قاعدتها الاجتماعية لتضم الكثير من المجموعات الاجتماعية.
- يؤدي إلى الحيلولة دون وصول الأحزاب المتطرفة ما عدا تلك المتمركزة جغرافياً، لذا فهو يؤدي إلى تشكيل برلمان يعكس التمثيل الجغرافي للبلد إذا كان يتشكل من مجموعات عرقية، دينية، اثنية متمركزة جغرافياً.
- يمسح للناخب بالاختيار على أساس الأفراد وليس على أساس الحزب، لذا يشجع على بروز شخصيات سياسية مستقلة.

من ناحية أخرى ينطوي "نظام الفائز الأول" على جوانب سلبية ، منها:

- ❖ يؤدي هذا النظام الانتخابي إلى نتائج انتخابية غير متناسبة بين نسبة المصوتين ونسبة المقاعد التي يتم الحصول عليها.
- ❖ يؤدي إلى تضخيم نتائج الحزب الفائز.
- ❖ يستبعد أحزاب الأقلية وتمثيل الأقليات على مستوى الأحزاب الكبرى، لأنه يدفع الأحزاب السياسية بالعمل وفق استراتيجية ترشيح الشخصيات الأكثر قبولاً.
- ❖ يشجع على قيام الأحزاب الطائفية والاثنية والعشائرية في مجتمعات منقسمة إلى مجموعات اجتماعية على أساس تمركز إقليمي، وانحسار تمثيل هذه الأحزاب في أقاليم معينة تمثل معاقل انتخابية لها.
- ❖ يؤدي هذا النظام إلى زيادة نسبة الأصوات الضائعة .

– نظام تصويت الكتلة : يندرج هذا النظام ضمن تصنيف نظم الأغلبية، وهو يطبق قاعدة الفائز الأول في دوائر انتخابية متعددة العضوية، حيث يمتلك الناخب عدداً من الأصوات تساوي عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية. وفي بعض البلدان تطبق نظام الكتلة الحزبية، حيث تقدم الأحزاب قوائم انتخابية مغلقة، ومن أجل ضمان تمثيل الطوائف والاثنيات فيها تشمل القائمة على تنوع من المرشحين، ويختار الناخب أحد هذه القوائم، والقائمة الفائزة هي التي تتحصل على الأغلبية من الأصوات.

وتتمثل أهم النتائج السياسية التي يؤدي إليها هذا النظام الانتخابي في أنه يشجع الأحزاب الكبيرة على توسيع قاعدتها الانتخابية بتمثيل أفراد الأقليات في قوائمها، ولكنه من جهة أخرى يؤدي إلى نتائج غير متناسبة إلى حد بعيد.

– نظام التصويت البديل: يندرج تصنيف هذا النظام الانتخابي ضمن نظام الأغلبية وهو نظام تصويت نادر تتمثل قاعدته في إعطاء الناخب خيارات بترتيب المرشحين الذين يتنافسون في دوائر أحادية العضوية، وذلك طبقاً لخياراته الانتخابية.

يؤدي هذا النظام إلى نتيجتين هامتين:

- تمثيل الأقليات والمرشحين الأقل حظاً، نتيجة تراكم الأصوات.
- يشجع على التعاون بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة بعقد صفقات انتخابية بالتصويت للتفضيل الثاني (مقايضة التفضيلات). فهو نظام انتخابي يؤدي إلى لعبة تنافسية تعاونية بين الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات.

– نظام الجولتين (نظام التصفية أو الاقتراع المزدوج) : حسب هذا النظام الانتخابي تجري الانتخابات عبر جولتين، فالجولة الأولى تجري على أساس طريقة الفائز الأول، وفي حال عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة (النصف + واحد) أي أكثر من نصف مجموع

الناخبين المسجلين تجري الجولة الثانية من الانتخابات، ويفوز بالانتخاب من يحصل على الأغلبية النسبية أو أكبر عدد من الأصوات.

تتبع عيوب هذا النظام الانتخابي من ارتفاع تكلفته المالية والأعباء التي يفرضها من ناحية الإدارة، وظروف الترقب التي يفرضها والتي قد تؤدي إلى التوترات وأعمال العنف بين الأحزاب، وبين المواطنين، كما أنه يسفر عن نتائج غير تناسبية. ولكن بالمقابل لهذا حسناته النابعة من بساطته لذلك نجده أكثر النظم ملاءمة للدول والمجتمعات التي تنتشر فيها الأمية، كما أنه يسمح للناخب بفرصة ثانية لانتخاب المرشح المفضل، ويشجع على قيام تحالفات انتخابية بين الأحزاب والمصالح في الجولة الثانية.

ب- نظم الاقتراع النسبي:

يعطي نظام انتخابي نتائج تناسبية بين نسبة الأصوات المقترعة ونسبة المقاعد التي يتم الحصول عليها، لأن توزيع المقاعد يتم على أساس نسب مماثلة لنسب الأصوات المقترعة لكل حزب أو مرشح. كما يقترن بهذه النظم الانتخابية النسبية طرق وقواعد في توزيع باقي المقاعد على أسس الباقي الأعلى أو المتوسط الأعلى أو قاعدة هوندت وغيرها. وتزداد تناسبية النتائج كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية وقلت عتبة الفوز بالنسبة للمرشحين.

- قائمة التمثيل النسبي: نظم القائمة هي من أكثر النظم الانتخابية تناسبية، وهي تستعمل قوائم انتخابية تمثل الأحزاب يختار الناخب أحد هذه القوائم، وتوزع المقاعد نسبياً بين القوائم المتنافسة بحسب نسب الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة.

- من النتائج السياسية التي تؤدي إليها نظم الاقتراع النسبي على العموم ونظام القائمة: ازدياد أهمية كل الأصوات ولو كانت قليلة، مما يشجع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، ويتيح إمكانية أكبر لانتخاب أحزاب الأقلية.
- يسمح بتمثيل أعضاء الأقليات والمجموعات الثقافية في القائمة الانتخابية ضمن المقاعد المضمونة، فهو يشجع على تقديم قوائم متنوعة اجتماعياً، ويحد من تنامي الاقطاعات الاقليمية للأحزاب السياسية.
- من نتائجه السياسية على مستوى تشكيل الحكومات هو قيام الحكومات الائتلافية.

من الصعوبات التي تنشأ عن نظام قائمة التمثيل والنظم النسبية:

☒ عدم استقرار الحكومات، حين تتشكل على أساس ائتلافي يمثل تحالف أقلية، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى تشكيل ائتلافات حاكمة لا تمتلك أرضية مشتركة.

الفصل التاسع:

العملية السياسية

(الثقافة السياسية – التنمية السياسية – التحول الديمقراطي)

المبحث الأول: الثقافة السياسية

تشكل الثقافة السياسية جزءاً مهماً من البيئة التي يحدث فيها السلوك السياسي ، الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات المساعدة في فهم التغيرات التي تحدث في النظام السياسي، فمن أجل فهم السلوك السياسي في مجتمع معين لابد من فهم الثقافة السياسية السائدة في ذلك المجتمع ، لا سيما أن طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي تتحدد وفقاً لطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

من ناحية ثانية ، فإن تصنيف النظم السياسية يتم على أساس معايير متنوعة، تمثل في العديد منها متغيرات ومفاهيم تفسيرية، ومن أهم العوامل التي تجعل هناك فوراق سلوكية وبنائية ووظيفية بين الأنظمة السياسية هو النظام الثقافي والبيئة الثقافية للنظام السياسي، أو بتعبير السياسة المقارنة دور الثقافة السياسية في تحديد القيم السلوكية لدى المواطنين والقيم والإدراكات التي ينبني عليها الموقف من النظام السياسي وتتحدد شرعيته.

أولاً– تعريف الثقافة السياسية:

دخل مفهوم الثقافة السياسية إلى نطاق التحليل السياسي في عام ١٩٥٦ عندما قام ألموند وفيربا بدراسة شملت خمسة بلدان هي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك .وكان موضوع الدراسة هو البحث في الثقافة "المدنية" تحديداً وليس الثقافة السياسية عامة، أي دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها، بخلفية أنّ الهدف المثالي هو الديمقراطية الأمريكية والبريطانية.

وتعرف **الثقافة السياسية** : بأنها توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع إزاء النظام السياسي في كلّيته وجزئياته وكذلك رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي.

ومن أشهر المنظرين في موضوع الثقافة السياسية هو لوسين باي الذي بنى مفهوم الثقافة السياسية على أنه التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ حياة الأفراد الذين يكونوه. فهو مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية.

ومن جهته أفرد سيدني فيربا مكاناً متميزاً للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد السلوك السياسي ، والتي تنظم التفاعلات بين الحاكم والمحكومين ، والتي يكون لها بنية ودور عند إجراء عملية التحديث السياسي.

أما موريس دوفرجيه فقد رأى أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وأنها بمجموع عناصرها تُكوّن تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية.

ويعرفها روي مكريدس بأنها "مجموعة الأهداف الجماعية المشتركة ومجموعة القواعد الجماعية المشتركة المتعلقة بالحكم"، كما يعرفها صموئيل بير بأنها تشير إلى الثقافة والقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بكيفية تولي وممارسة الحكم وما ينبغي فعله خلال الحكم ، ويعرفها غابرييل ألموند بأنها: "نسق من المعتقدات والرموز والقيم التي تحدد موقع الفعل السياسي ضمن توزيع معين للقيم والاتجاهات، والأحاسيس والمهارات السياسية. وهناك مفاهيم مرتبطة بالثقافة السياسية، فهي تختلف عن مفهوم الإيديولوجيا التي قد يختلف المواطنون في اعتناقهم لأيديولوجيات مختلفة، مع اشتراكهم في ثقافة سياسية واحدة.

ثانياً – عناصر الثقافة السياسية:

تتكون الثقافة السياسية بحسب غابرييل ألموند وسيدني فيربا من عناصر إدراكية وعناصر عاطفية وعناصر تقييمية ، فهي هي كل ما نعرف وكل ما نشعر وكل ما نعتقد بشأن السياسة.

العناصر الإدراكية: تفيد كل ما نعتقد أننا نعرفه عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة.

العناصر العاطفية: تتكون من عواطف الأفراد تجاه مؤسسات النظام السياسي أو صانعي القرارات، وهذه المشاعر تقف في ما وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد ، العناصر التقييمية: تتألف من القيم والمبادئ والمثل العليا والأيديولوجيات التي تؤثر في السلوك السياسي.

ثالثاً – مستويات دراسة الثقافة السياسية:

تحدد الثقافة السياسية شرعية النظام السياسي وكيفية بنائها، وحسب ألموند وباول ينبغي أن تدرس من خلال ثلاث مستويات:

- مستوى النظام: فالثقافة السياسية في هذا المستوى هي محصلة المواقف تجاه النظام السياسي، وموقف تجاه السلطات التي تمارس الحكم، وهذه المواقف والقيم هي التي تحدد شرعية النظام السياسي.
- مستوى العملية: وهو محصلة المواقف والقيم الاجتماعية والسياسية، من خلال الأدوار التي يلعبها الأفراد في المجال السياسي، والمواقف والاتجاهات تجاه الفاعلين السياسيين الآخرين.
- مستوى السياسة العامة: على مستوى المخرجات والسياسات التي ينتهجها النظام السياسي وهي التي تحدد المواقف منه، أي الموقف من السياسات والعملية السياسية.

رابعاً- فئات تصنيف الثقافة السياسية:

ويرى مهران كامرافا أن تصنيف الثقافة السياسية ومن ثم دراستها ينقسم إلى ثلاثة فئات:

* الفئة الأولى تتعلق بدرجة الميل نحو المشاركة السياسية في الثقافة، وهذا يختلف حسب الأنظمة السياسية وسيطرة النمط المشارك أو الخاضع أو الرعائي لدى أغلبية السكان.

* الفئة الثانية تتعلق بالاختلاف داخل الثقافة السياسية في البلد الواحد بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، ويقصد لوسين باي بثقافة النخبة ثقافة الأفراد الذين لهم أدوار تمكنهم من التأثير على مخرجات العملية السياسية، وتتعدد النخب من سياسية إلى اقتصادية وثقافية ، وما يلاحظ على علاقة النخب ببعضها بعض أن النخبة الاقتصادية تكون عادة أقرب إلى النخبة السياسية من باقي النخب الأخرى في ثقافتها السياسية. أما ثقافة الجماهير السياسية فهي بدورها أكثر تعدداً واختلافاً، ومنقسمة إلى فئات ومجموعات، تبدي إحداها اهتماماً بالسياسة أكثر من باقي الفئات أو المجموعات. ويلاحظ الباحثون أهمية التجانس في ثقافة الجماهير حول حد أدنى من الإجماع يسمح بإعطاء شرعية للمؤسسات السياسية ويشجع على المشاركة والاستقرار السياسي، وهذه تمثل خصائص الثقافة الجماهيرية في الدول الديمقراطية الصناعية. أما في العالم الثالث فيلاحظ التجزئة الكبيرة والانقسام وعدم التجانس في ثقافة الجماهير، مما يعرض النظم السياسية لعدم الاستقرار.

* الفئة الثالثة تتعلق بالاختلاف داخل النظام السياسي بين الثقافة الرسمية أو الثقافة المهيمنة والثقافات غير الرسمية أو التي تقع خارج الرسميات، وتبرز هذا الانقسام في الكثير من الدول والمجتمعات. حيث تصبح الثقافة غير الرسمية هي المعبرة عن الواقع الفعلي لتوجهات الأفراد تجاه النظام السياسي.

خامساً- أنواع الثقافة السياسية:

في هذا الصدد قسم ألموند وفيربا الثقافة السياسية بناء على درجة تطور المجتمعات، كما عرّفها ماكس فيبر في تقسيمه المعروف إلى ثلاثة أنواع :

الأول : يتمثل بالثقافة التقليدية (الثقافة الرعائية) وفيها تكون توجهات المواطن نحو المواقع السياسية ضعيفة بسبب ضعف الوعي السياسي ، وعدم رغبة المواطنين في الارتباط بالمؤسسات السياسية الوطنية.

الثاني : يتمثل بثقافة الخضوع ، إذ يكون المواطن واعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال ، لكن ليس له إلا شعور ضئيل بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية ، وتكون المؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة لحاجات الأفراد.

الثالث: يُعرف بثقافة المساهمة أو ثقافة المشاركة وفيه يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويضطلع بدور فعال فيها. ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمشاركة في الانتخابات أو الاحتجاجات ، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي أو جماعة ضغط وهذا النمط الأخير يتوافق مع بنية سياسية ديمقراطية.

فالثقافة السياسية متى وصلت إلى حد معين من التقدم والوعي لا يمكن أن تتغير ، في حين أن النظام يمكن تحوله من نمط إلى آخر ، بخاصة في ظل التحولات العالمية المشجعة على التحول إلى النظم الديمقراطية.

في السياق نفسه ، يميز أريندت ليبهارت بين نوعين من الثقافة السياسية:

*الثقافة السياسية لدى الجماهير.

*الثقافة السياسية لدى النخبة.

ويرى أن الثقافة السياسية لدى النخبة قد تكون ثقافة ائتلافية تصالحية أو ثقافة صراعية، هذا الطابع من الثقافة السياسية يؤثر على أوضاع الاستقرار في المجتمع والنظام السياسي، حيث تلعب الثقافة السياسية للنخبة في بناء المؤسسات السياسية واستقرارها، وهذا مرتبط كذلك بتركيبة المجتمع المتجانسة أو المتنافرة.

يرى ليبهارت أن المجتمعات الأكثر استقراراً من ناحية الثقافة السياسية هي تلك المجتمعات التي تسود فيها الثقافة التوافقية. أي القائمة على نموذج الديمقراطية التوافقية، حيث تعمل كل المجموعات سوية دون أن تدخل في صراعات مع بعضها البعض، مثل الأنظمة الاسكندنافية، النظام السياسي لسويسرا وهولندا.

سادساً – العوامل المساهمة في تشكُّل الثقافة السياسية:

– عوامل تاريخية: تطور تاريخي للأحداث السياسية والتجارب التاريخية سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع ككل، فتاريخ الحكم وتجارب المجتمعات معه تولد عدة ثقافات مختلفة.

– عوامل جغرافية: إن الموقع الجغرافي والجغرافيا لها دور في تشكيل ثقافات سياسية معينة، فحسب فموقع بريطانيا الجزيري المنعزل سمح بأن تكون في مأمن من الاعتداءات الخارجية، وبتطوير ثقافة سياسية خاصة بها تختلف عن تلك التي في أوروبا.

– عوامل اجتماعية واقتصادية: ارتباط مستوى المشاركة السياسية بمستوى التمدن والتصنيع، وظهور فئات اجتماعية وتمايز طبقي.

– التركيبة الاجتماعية: وجود تمايزات قومية واثنية ولغوية ودورها في تشكيل ثقافات سياسية فرعية، ويتمثل التأثير المباشر في التنوع الاثني والعرقي في النظام الحزبي. وتعمل الاختلافات الاثنية على عدم الاستقرار النظام إذا كانت الولاءات الاثنية لا تتجه نحوه.

– نمط التنشئة السياسية في المجتمع: فالثقافة السياسية تتطور وتتبلور عبر التنشئة السياسية والتي هي عملية مستمرة بالنسبة للأفراد، والتي من خلالها يتعلم الأفراد ويكتسبون توجهاتهم السياسية. تبرز أهمية التنشئة السياسية في عملية ربط الإنسان بأهداف النظام السياسي وتفاعله مع قرارات السلطة السياسية والمشاركة في صياغة السياسة العامة ، إضافة إلى قدرتها على معالجة مظاهر عدم الاندماج القومي . فالمشاركة الحقيقية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية، التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع؛ كما أنها تؤدي إلى قيام الشرائح الاجتماعية المتنوعة، بتنظيم نفسها في جمعيات مدنية وطنية تساند الهيئات الحكومية، وتفتح ميادين للخدمات والنشاط وتزيد من الوعي العام للجماهير، وتعمل على تنمية المجتمع لأنها تعتبر أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة، وهي حق أساسي يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه.

أصبحت التنمية بالنسبة لغالبية الدول التي نالت استقلالها الحرب العالمية الثانية غايةً تسعى لتحقيقها باعتبارها الأداة التي يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول والرفعة للمجتمعات والرفاهية للشعوب. لذلك حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل المتخصصين والباحثين والمسؤولين في الحكومات والمنظمات المختلفة، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لدى المجتمعات في جميع الجوانب، وبذلك أضحى مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أداة لمواجهة عوامل التخلف في الدول النامية.

أولاً – مفهوم التنمية:

مع نهاية العقد الخامس من القرن الماضي ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية أُطلق عليه "اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية"، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية تفكر جدياً في عملية التنمية، حيث أن قضية التنمية طُرحت في الدول التي حصلت على استقلالها السياسي. ولم يكن الاستقلال هو الغاية النهائية ، وهذا الأمر دفع قادة الاستقلال إلى بذل جهود كبيرة بغية التحرر من التبعية للخارج، باعتبار أن الاستقلال السياسي هو بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء، وأن هذا التطور يتأتى من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ظهرت دراسات عديدة حول التنمية تضمنت تعريفات متباينة اختلفت باختلاف الأدبيات التي ظهرت بتلك الفترة ، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحثية كانت تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به من جوانب التنمية.

ومنذ بداية ظهور تلك الأدبيات، أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات، وحملت المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناول مفهوم التنمية من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها. لذلك أصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات.

<u>وظهرت تعاريف عديدة لهذا المصطلح ، منها :</u>

– التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كماً ونوعاً. واعتبر أصحاب هذا التعريف أن التنمية تُعدُّ حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.

– التنمية هي إحداث تطور في مجالٍ ما ، بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي. التنمية بهذا المعنى هي عبارة عن عملية تدخلية أو تدخل إرادي

من قبل الدولة ، وتحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات ، وتغيُّر إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

– التنمية هي شكل معقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمعٍ من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان.

ثانياً– سمات التنمية:

* التنمية عبارة عن عمل واعي وموجه ومستمر يقوم على أساس التخطيط العقلاني والمدروس. أي أن التنمية عملية واعية وليست عشوائية بل هي عملية محددة الغايات والأهداف يتم الالتزام بتحقيقها من قبل المعنيين. وهي "عملية" وليست "حالة"، فإنها عملية مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

* تقوم التنمية على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتِهم بما يخدم أهداف العملية التنموية. بما أن الإنسان هو الهدف الأساسي للتنمية فهو أيضاً الوسيلة لتحقيقها، وبدون تفاعل الإنسان ومساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن إحداث التغييرات المنشودة ، ومن أجل ذلك لا بد من أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط حتى يكون لديه الحافز لتنفيذ المطلوب منه لتحقيق أهداف التنمية، وطالما أن مكاسب التنمية سيشعر بها الفرد في المجتمع من حيث تحسُّن سبل الحياة التي يعيشها، فذلك يفرض مساهمته مساهمة فعالة في تحقيق أهدافها. فالتنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

* تنطلق عملية التنمية من القيم والإيديولوجيات والظروف السائدة في مجتمع معين، وتسعى لإحداث تغيُّرات في هذه الظروف ، فإن عمليات التنمية تستطيع أن تحقق أهدافها وغاياتها فقط عندما تأخذ بعين الاعتبار معطيات البيئة الداخلية والخارجية للدولة عند وضع الخطط التنموية .

* التنمية مفهوم شامل فهي لا تركز على جانب وتهمل الآخر ، لأن أي خلل في تنمية أحد القطاعات يؤثر على القطاعات الأخرى، فالتنمية الحقيقية يجب أن تكون عملية متكاملة. إن الإطار الاجتماعي– السياسي لعملية التنمية يجب أن يتضمن آلية التغيُّر وضمانات استمراره ، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة. بمعنى مَن يقدم جهد أكبر يحصل على مكاسب أكثر.

* تهدف التنمية إلى توفير حياة أفضل للفرد، وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد الزيادة في الدخل القومي أو الفردي، إنما نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر المسكن الصحي الملائم، والخدمات المناسبة الصحية والتعليمية والاجتماعية.... إلخ.

* تتضمن عملية التنمية بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية لا تعتمد على الخارج ، أي أن مرتكزات البناء تكون محلية ذاتية.

* تتضمن التنمية عملية إيجاد تحولات هيكلية على صعيد مؤسسات الدولة والمجتمع ، ويمثل هذا الأمر إحدى السمات التي تُميِّز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي ، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً – مفهوم التنمية السياسية :

يلاحظ الباحث في شؤون التنمية السياسية أنّ هذا المفهوم مبهم وشديد الغموض ، ويعود ذلك لعدة أسباب:

١– كثيراً ما يخلط الباحثون بين التنمية السياسية وبين مفاهيم أخرى قريبة منها، وربما رآها البعض مرادفة لها ، مثل: التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية.

٢– يضم مفهوم التنمية السياسية مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها.

٣– تعدد التعاريف التي وُضعت للتنمية السياسية، واختلافها، وجزئيتها أحياناً وعموميتها في أحيان أخرى.

ارتبط تحقيق التنمية السياسية بالنموذج الليبرالي ، أي بتطبيق نماذج وتجارب مجتمعات أوروبا الغربية المتمثلة بالليبرالية السياسية والتعددية الحزبية والاقتصاد الحر ، فهو بذلك يركز على الجانب السياسي المؤسسي، فهذا التوجه هو الوجه المعاكس تماماً للتوجه الاشتراكي الذي يرى أن مسار التنمية يجب أن يتسق ويتوافق مع التجربة الاشتراكية السوفيتية التي استندت أساساً إلى النظرية الماركسية التي يرى منظروها وأتباعها ضرورة العمل في إطار التخطيط المسبق، والملكية العامة ، والتعبئة الجماهيرية ... إلخ

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار نظام الثنائية القطبية وانفراد الولايات المتحدة كقطب أوحد تراجع زخم التوجه الاشتراكي في تحقيق التنمية بصورة كبيرة لصالح التوجه الليبرالي الذي بات مهيمناً على جميع التجارب والدراسات التي تُعنى بالتنمية الشاملة عموماً ، والسياسية منها بشكل خاص.

برز مفهوم التنمية السياسية في أدبيات السياسة بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن منذ أوائل ستينات القرن الماضي، بدأت الدراسات في مجال التنمية تطرق أبواب علم السياسة فعلياً بعدما كانت محصورة في علم الاقتصاد وذلك على أيدي مجموعة من العلماء والباحثين الذين عملوا في إطار " لجنة السياسات المقارنة " التابعة لمركز الدراسات العليا السلوكية في جامعة كاليفورنيا الأمريكية ، أبرزهم لوسيَن باي وسيدني فيربا وليونارد بايندر وجيمس كولمان وغيرهم.

أخرجت هذه اللجنة العلمية عدداً كبيراً من الأبحاث والدراسات الأكاديمية القيمة ضمنتها في سبعة مجلدات حملت عنوان " التنمية السياسية ". وتزامنت تلك الإصدارات مع عملية بناء الدولة التي كانت جارية في العديد من الدول حديثة الاستقلال في كل من أفريقيا وآسيا، إذ حاولت تلك الدراسات إلقاء الضوء على عملية التنمية السياسية في الدول الغربية ومراحل بناء وتكوين الدولة وكانت ترمي إلى تحليل التنمية السياسية من خلال قضايا اتضح أنها ملازمة لكل مجتمع أو دولة تمر في التنمية وذلك بغض النظر عن سيرورة تطورها التاريخي.

قدم لوسيَن باي عشرة تعريفات للتنمية السياسية ، حيث رأى أنها :

١- المتطلب السياسي للتنمية.

٢- السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.

٣- التحديث السياسي.

٤- أداء وإدارة الدولة القومية ، أي قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية.

٥- التنمية الإدارية والقانونية.

٦- التعبئة السياسية للجماهير لدفعها نحو المزيد من المشاركة السياسية.

٧- بناء الديمقراطية ، أي قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية.

٨- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيّر الاجتماعي المخطط والمنظم.

٩- التعبئة والقوة ، بمعنى أنها تستهدف خلق نظام سياسي فعال ، له من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.

١٠- جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لا يمكن أن تتحقق دون حدوث تغييرات في جميع عناصر الثقافة.

جمع باي هذه الأفكار في تعريف محدد ، حيث اعتبر أن التنمية السياسية تعني الاتجاه نحو المزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي ، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة ، وتعزيز وتمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي. ورأى أن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل جوهر ومركز عملية التنمية. ووضح أن المساواة تعكس مدى الهامش الذي يتحرك فيه أفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وأن ينتفعوا بثمار عملهم.

أما قدرة النظام فيقصد بها قدرته على تبني أهداف معينة وتحقيقها على أرض الواقع. كما يُقصد بالقدرة، تنمية المشاركة الشعبية وإسناد الوظائف السياسية على أساس الكفاءة ، وزيادة فعالية الأداء الحكومي وترشيد الإدارة. بينما يُقصد بتمايز وتخصص المؤسسات ، تعزيز مبدأ فصل السلطات وتمايز الوظيفي لبنى النظام السياسي.

في هذا الإطار يشرح أحمد زايد في كتابه (الدولة في العالم الثالث) هذه الأبعاد بصورة مفصلة أكثر حيث يقول: إن علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي خلصوا إلى أن مفهوم التنمية السياسية يتضمن ثلاثة أبعاد هي : المساواة ، والاقتدار السياسي ، و تباين وتخصص النظم السياسية.

الأول: يعني خلق روح المساواة والاتجاهات المُدعِّمة لمبدأ المساواة ، لأن تحقيق هذا المبدأ يزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي ويقود إلى المزيد من الديمقراطية، ويؤدي إلى حالة من سيادة القانون وتكافؤ الفرص في تولي المناصب السياسية.

الثاني : فهو خلق حالة من الاقتدار السياسي ، أي خلق النظام السياسي القادر على صناعة قرارات سياسية فعّالة من ناحية ، والقادر على التأثير في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى .

الثالث: يعني أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة ، وأن يكون هناك تقسيماً للعمل داخل الجهاز الحكومي ، بحيث لا يطغى عمل مؤسسة على أخرى ، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة.

وتُفضي هذه الأبعاد الثلاثة إلى مدى واسع من الأهداف تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها مثل:

-الاندماج والتكامل القومي.

-تنمية القدرات العسكرية للمحافظة على أمن النظام واستمراره.

-تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل ، ونصيب الفرد من الناتج القومي، وتعزيز الديمقراطية والاستقرار والرفاهية والرخاء.... إلخ.

بقيت تعريفات التنمية السياسية مرتبطة بمناخ النظام العالمي السائد. ففي العقدين الأخيرين هيمن موضوع الديمقراطية على انشغالات الساحة السياسية الدولية ، وعلى أبحاث علماء السياسة، حتى أن التنمية السياسية أصبحت تعرف بأنها عملية بناء الديمقراطية. ولكن هناك مجموعة مآخذ أو اعتراضات على مضامين تعريفات التنمية السياسية. هذه الاعتراضات تقول بأن المضامين التي احتوتها تعريفات التنمية السياسية غير دقيقة ، وذلك لعدة أسباب أبرزها :

أولاً: يفترض الباحثون من خلال تعريفاتهم للتنمية السياسية بأن النظام السياسي الغربي الذي ينتمون إليه هو النظام الأمثل ، ويدعون إلى الاقتداء به لتطوير الأنظمة السياسية، حيث تركزت جميع التعريفات على الصفات الحقيقية أو المفترضة لأنظمة الديمقراطيات الغربية. وبالتالي فأن

مفهوم التنمية السياسية كما تعرضه التعاريف التي سبق استعراضها يتسم بالطابع الأيديولوجي، وهذا الأمر يتنافى مع صفات المفهوم العلمي.

ثانياً : أن المفاهيم الفرعية التي تضمنتها تعريفات التنمية السياسية مثل المساواة والقدرة والاستقرار، لا يمكن وضع مقاييس علمية وموضوعية لها عند تطبيقها على النظام السياسي فهي غير قابلة للقياس لأن دلالتها تختلف باختلاف المجتمعات ، واختلاف نظرة الباحث والمحلل، وهي غير قابلة للتقدير في جميع الحالات بمقياس واحد.

يُلاحظ أن المتغيرات الفلسفية والأخلاقية كالعدالة والمساواة والقدرة والاستقرار والشرعية ليست متلازمة، ولا يستلزم بعضها الآخر. فقد تكون قدرة النظام ضعيفة ، لكنه مع ذلك قد يكون نظاماً مستقراً حائزاً على قبول الناس ورضائهم أي نظاماً شرعياً. بالمقابل هناك نظام ذو قدرة جيدة في المجال المادي، ومستقر وشرعي، لكنه نظاماً استبدادياً وقدرته شبه معدومة في ميدان الحقوق والحريات. فكيف يمكن أن نحكم على هذا النظام من وجهة نظر التنمية السياسية بتطبيق مفهوم القدرة؟

ثالثاً : لا تشتمل التعاريف العديدة لمفهوم التنمية السياسية على صفات المفهوم العلمي لأنها تعاريف ينتابها الغموض ولا تتسم بالوضوح ، وهي تعاريف مطاطية واسعة تتناول معظم متغيرات النظام السياسي وخصائصه. فالمفهوم العلمي ينبغي أن يكون واضحاً ، وضيقاً نسبياً ليتم التعرف بسهولة على الأشياء التي توضع فيه، أما المفهوم الغامض، الواسع الذي يضم أشياء كثيرة تكون قدرته التفسيرية والتحليلية ضعيفة.

يُلاحظ أن مفهوم التنمية السياسية مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، يعاني الكثير من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين العاملين في حقل علم السياسة حول تعريف دقيق للمفهوم. فغموض المفهوم يدفع الباحث إلى التشكيك في قيمته، جملة وتفصيلاً . وكما يقول صاموئيل هنتنغتون ، "ماذا تعني التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء".

بسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد تُرك مع بداية السبعينات من القرن الماضي حيث حل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق مثل : التحديث ، التحول الديمقراطي ، بناء الديمقراطية والاختيار العقلاني....إلخ.

يرى هنتنغتون أن التنمية السياسية ليست سوى نتائج سياسية لعملية التحديث فيما حاول جاكوريب التمييز بين فريقين من الباحثين:

الأول : يرى أن التنمية السياسية هي مرادف للتحديث السياسي ، أي لعملية التحول التي حدثت في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر لاسيما في إطار بناء الدولة.

الثاني : يعتبر أن التنمية السياسية هي مرادف للتأسيس السياسي أي (التعبئة السياسية والتكامل السياسي والتمثيل السياسي).

حاول جاكوريب أن يوفق بين هذين الاتجاهين ، حيث اعتبر أن التحديث والتأسيس السياسي هما فرعان متكاملان يشكلان التنمية السياسية وأي اختلال بينهما قد يؤدي إلى فشل عملية تحقيق التنمية السياسية وبروز مظاهر العنف وعدم الاستقرار وتغييب هامش الحريات وظهور الدكتاتوريات وغيرها من المظاهر السلبية.

تشير التنمية السياسية ، وفق المنظور الغربي للمصطلح ، إلى تزايد معدلات التباين والتخصص في المؤسسات السياسية ، وتزايد علمانية الثقافة السياسية من خلال إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية ، وتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي ، والمشاركة السياسية والمنافسة الانتخابية ، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية ، وتحقيق التكامل الوطني على صعيد الهوية ، وبالتالي فإن التنمية السياسية تعني حدوث تغيير جذري في النظام القائم وجعله أكثر قدرة على تحقيق المصلحة العامة أي أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب واحتياجات الجماهير.

يرى غابرييل ألموند في كتابه " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية أن هناك فرقاً بين التحديث الاقتصادي والتنمية السياسية ، فقوى التغيير الاقتصادي لا تنتج دائماً تنمية سياسية لأنها تحدث عندما لا تستطيع بنى الثقافة السياسية القائمة أن تستوعب التغييرات الموجودة والتحديات والمشاكل المطروحة. بالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما تُطرح العلاقة بين التنمية السياسية والتقدم الاقتصادي. إذ يمكن تحقيق التقدم عبر انتشار التعليم والمعرفة وتزايد عدد جماعات المصالح وتراكم السلطة المالية والقوة الاقتصادية في المجتمع ، في حين تُعتبر قضايا التحول الديمقراطي والحكم الرشيد بما يحتويانه من مضامين مسائل أساسية وجوهرية لتحقيق التنمية السياسية وشروط لابد من توافرها لتنمية اقتصادية مستدامة لتطور المجتمعات لا سيما التي كانت أو ما زالت تتبع الخط الاشتراكي عموماً ، وذلك عبر تجسيد مبادئ دولة القانون وتكافؤ الفرص وتطوير مؤسسات المجتمع المدني واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية الإعلام.....إلخ.

<u>– يرى البعض أن مشكلة تحقيق التنمية السياسية تكمن في تحديين أساسيين:</u>

الأول: كيف يمكن السير باتجاه التحول الديمقراطي والحفاظ في نفس الوقت على حالة من الاستقرار السياسي؟

الثاني: كيف يمكن تعزيز التحول الديمقراطي في ظل إعادة الهيكلة الاقتصادية الصارمة التي قد تؤدي إلى تذمر شعبي ويتسبب في نزوع الكثيرين نحو التطرف السياسي؟

فالتنمية السياسية ليس فقط هي عملية إصلاح المؤسسات السياسية ، إنما هي عملية تغيير طبيعة الثقافة السياسية للمجتمع . فالدول التي قامت ببعض الإصلاحات في مجال الاقتصاد والصحة والتعليم ، دون أن تقوم بذلك على صعيد العملية الديمقراطية ، أصيبت بما يسمى

العجز الديمقراطي. وهذا ما يفسر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول النامية ، إذ إن عدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل يقود إلى عدم الاستقرار على الصعيدين السياسي والأمني ، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على باقي القطاعات. فعملية تحقيق التنمية السياسية يجب أن تستند إلى مرتكزات معينة أبرزها المشاركة السياسية الفعالة ، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني ، والتعددية السياسية وإحداث تغيير في طبيعة الثقافة السياسية السائدة باتجاه ثقافة المشاركة ، وتحقيق مناخ دائم للاستقرار السياسي.

رابعاً- آليات تحقيق التنمية السياسية:

أ- التعبئة الاجتماعية -السياسية : هي في جوهرها عملية نمو الوعي الاجتماعي السياسي لدى المجتمع والتي تهدف إلى انصهار الفرد في بنية عامة اجتماعية سياسية. أي أنها عملية خلق توجهات جديدة لدى الأفراد تتعلق بالتنمية والتكامل ويتم ذلك من خلال العمل على تعزيز المشاركة السياسية وإحداث تغيير في طبيعة الثقافة السياسية السائدة.

ربط "كارل دويتش" التنمية السياسية والحداثة بتحقيق التعبئة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي وتقويض الهياكل الثقافية التقليدية، بحيث يصبح الناس أكثر استعداداً لأنماط جديدة من التنشئة والسلوك. وتحدث في كتابه "التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية"، عن عملية اجتماعية محورها الابتعاد عن حياة الانغلاق في الأطر المحلية التقليدية.

يرى دويتش ، أنه يمكن تحليل جوهر عملية التعبئة من خلال تحليل طبيعتها ومصدرها وديناميكية انتشارها وسلوكها.

* طبيعتها : هي عملية تهدف إلى الانتقال إلى مجتمع الحداثة ، الذي تتعدد فيه المهمات السياسية ، وتظهر فيه المجموعات السياسية المتباينة ، وتتسع فيه درجة المشاركة السياسية .

* مصدر التعبئة : فهو بمعنى تحديد العامل الذي يدفع نحو التغيّر الذي قد يكون داخلياً أو خارجياً أو كليهما .

* ديناميكية انتشارها : هذه العملية تبدأ لدى فئات محددة ، ثم تتسع في تأثيرها في البنية الفوقية ، ثم تنتقل إلى البنية التحتية ، وبنفس الطريقة تنتشر من العاصمة إلى باقي المناطق والقوى ، حيث تقوم وسائل الإعلام والاتصال بدورها في هذا المجال .

* سلوك التعبئة : هذه العملية تكون بطريقتين ، إما بطريقة التنمية التدريجية ، أو بطريقة الثورة لإحداث تغيير سريع وإعادة توزيع القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع. وهذا يتطلب تغير المعتقدات والقيم وبناء علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة ، وتوسيع التعلم والثقافة السياسية ، التي من شأنها أن تقود إلى اندماج أفراد المجتمع في بنية سياسية واجتماعية عامة. وهذا يعني

أن الاندماج لن يكون حقيقياً إذا لم يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية بغية توفير الحد الأدنى من التفاعل والاتصال بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والسياسي ، لذا فالتقدم في تطوير أدوات التفاعل (الاتصال) الاجتماعي ، يمثل الدليل المهم والمميّز للتعبئة الاجتماعية السياسية الهادفة إلى تحقيق الاندماج لشعب معيّن.

يرى دويتش أن التعبئة تؤدي إلى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، لأنّ نمو الوعي السياسي يقود إلى ازدياد عدد المنظمات والأحزاب المُشاركة في العملية السياسية، كما تظهر فئة من الناخبين الجدد التي تؤثر على سير العملية السياسية . كما تؤثر التعبئة في طبيعة المطالب نظراً لاتساع حجم المشاركة السياسية وظهور قوى سياسية جديدة ، أي أن حدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي مرتبط بحاجات اقتصادية واجتماعية جديدة .

وقد تظهر بعض الأنماط من الأزمات عندما لا يكون هناك توازناً بين المدخلات وبين قدرات المؤسسات ومواردها المتاحة على الاستجابة لها . وهذا ما يولد حسب دويتش ثلاث أنماط من الأزمات:

* النمط الأول: يحدث نتيجة تناقض المطالب، أي التناقض بين عملية التنمية الاقتصادية والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، لأن التنمية والتحديث يولّدان تفاوتاً طبقياً، وبالتالي تناقضاً في طبيعة المدخلات.

* النمط الثاني : يتعلق بتهديد التوازن الاجتماعي الذي يعكس قلة الموارد وازدياد حجم المشاكل، وعدم قدرة النظام على تلبية المطالب ، وتحوله نحو الحلول المؤقتة والابتعاد عن الحلول الجذرية لهذه المشاكل.

* النمط الثالث: هو أزمة الهوية ، التي تظهر نتيجة التباين الأيديولوجي أو التناقض بين القيم في المجتمع الواحد، مما يدفع نحو الحفاظ على الولاءات التقليدية ، بصورة تتناقض مع آليات التنمية السياسية والتحديث.

ويرى دويتش أن هذه الأنماط من الأزمات قد تدفع السلطة إلى تعديل سياساتها العامة وإلى بناء مؤسسات جديدة تستجيب لطبيعة التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحاصل بغية تجاوز هذه الأنماط من الأزمات . وهذا التعديل قد يتخذ منحىً ديمقراطياً.

لم تعد الدراسات الحديثة في موضوع التنمية السياسية تركز على التعبئة السياسية إلا من باب هدفها الأساسي وهو تعزيز المشاركة السياسية كجوهر للتنمية السياسية. فالمشاركة السياسية هي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على القدرة على تحقيق أهداف التنمية السياسية ، وتنفيذ برامجها وسياساتها ، ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الانجازات والسياسات التنموية التطبيقية . فالتنمية السياسية هي العلاقة بين المأسسة السياسية والمشاركة السياسية، وبذلك فإن

المشاركة السياسية هي معيار تنمية النظام السياسي ، وهي أحدى آليات ومرتكزات التنمية السياسية ، لأن التنمية السياسية هي إيجاد حلول جذرية لست أزمات مترابطة ، وهي :

١- أزمة الهوية: تتعلق بمشكلة الولاء والانتماء إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع القومي.

٢- أزمة الشرعية: تتعلق بدرجة قبول ورضا الناس عن النخب الحاكمة وسياساتها.

٣- أزمة التغلغل: تشير إلى مدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى كافة أطراف المجتمع، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم.

٤- أزمة المشاركة: تشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي صنع القرار.

٥ - أزمة الاندماج: تتعلق بمدى تنظيم النظام السياسي ككل ، كنظام علاقات متفاعلة. وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بمؤسسات الحكومة وعلاقة الجماعات ببعضها، وقدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوطة بها.

٦- أزمة التوزيع: تشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع، لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع.

جميع هذه الأزمات مشروطة في حلها بحل **أزمة المشاركة** أولاً ، بمعنى أن المشاركة السياسية هي غاية ووسيلة في آنٍ واحد.

كما أن المشاركة السياسية هي مؤشر على ديمقراطية النظام السياسي . فالمشاركة من خلال تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي ، وضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسة العامة والقرارات السياسية واختيار القادة السياسيين بشكل حر تغدو المظهر الرئيسي للديمقراطية.

هناك علاقة تكاملية بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ، فعملية تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء مؤسسات سياسية تشكل قنوات فعلية لتنظيم المشاركة السياسية الفعالة ، مما يحول دون انعدام الاستقرار . فإنّ الاستقرار السياسي يتوقّف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة المأسسة ، باعتبار أن المأسسة السياسية تعني في آنٍ واحد بناء سلطة سياسية قومية تضمن المشاركة والمساواة بين المواطنين ، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والقدرة على الانجاز ، وتنمية بنى متخصصة ، والعمل على توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية العامة . وبالتالي فإن وجود هيكل سياسي يضمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاق وكذلك نوعية ودرجة المشاركة ، وتوافر المؤسسات المتمايزة يعني تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار والتنمية السياسية.

ب - بناء المؤسسات أو المأسسة: إن النظام القادر على الاستجابة لمطالب بيئته هو ذلك النظام القائم على مؤسسات مستقرة وملائمة للمجتمع، لذلك فإن المأسسة- حسب هينتنغتون -

القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية ، لأنها تنظم الصراع الدائر في المجتمع ، من حيث أشكاله وطبيعته وطرق السيطرة عليه . ويرى أن المأسسة تجنب المجتمع العودة إلى حالة التشتت، وتعمل على احتواء الأزمات ، وتضمن تنمية سياسية متسقة ترسي دعائم المصلحة العامة وتوفر المناخ لنضوج وتجسيد القرارات الحكومية على أرض الواقع .

يؤكد هينتنغتون على ضرورة إخضاع بناء وعمل المؤسسات للتخطيط لتجنب ما يُطلق عليه انعدام التوازن المؤسسي ، وضرورة أن يكون النظام السياسي قادر على تحديد ماهية هذه المؤسسات وفقاً للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما يؤكد على ضرورة تنوع المؤسسات السياسية أي عدم خضوع الوظائف السياسية لمؤسسة واحدة ، وأن تتسم هذه المؤسسات بالاستقلالية والحياد.

وفي نفس السياق يذكر صاموئيل آيزنستادت ثلاثة مسائل هامة حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام السياسي وهي :

١- يواجه النظام السياسي في الانتقال إلى الحداثة عدداً من أزمات الصراع التي يتوجب حلها وهذا ما يتطلب وجود نظام مؤسسي قادر للتعامل مع هذه الأزمات .

٢- لتحويل المطالب الجديدة إلى سياسات جديدة في عملية الانتقال إلى الحداثة ، لا بد من ظهور مؤسسات جديدة لتحقيق هذا الغرض.

٣- تؤدي عملية التحديث إلى بروز منظمات وأحزاب جديدة ، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم مشاركة هذه المنظمات والأحزاب في العملية السياسية بهدف التأثير في صنع القرار . ولذلك فإن المؤسسات تلعب دوراً أساسياً في ترشيد أداء النظام وحماية المجتمع ، وتعد الركيزة الأساسية في التنمية السياسية .

ويشير ثامر خزرجي في كتابه (النظم السياسية والسياسة العامة) إلى أن المأسسة تتصل بطبيعة إيديولوجية النظام السياسي وخصائص الثقافة السياسية ، فإذا كانت ذات أصول ديمقراطية يمكن لبناء المؤسسات أن يضمن التحديث والتنمية السياسية ، ولكن إذا كانت غير ديمقراطية فإن المأسسة تعمل على تطوير قدرات الانضباط الاجتماعي ومركزية التوجيه السياسي والتعبئة الإيديولوجية ، لكنها لا تضمن المشاركة الحقيقية في صنع القرار ، وبالتالي فإن وجود المؤسسات لا يعني بالضرورة وجود النظام الديمقراطي. وهذا هو الحال في معظم دول العالم الثالث. فعندما تبدأ عملية التنمية السياسية في العالم الثالث تصطدم بإشكالية اتساع المطالب، وعجز النظام السياسي عن تلبيتها .

ت - **توظيف القدرات:** قدم ديفيد إيستون إطاراً لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية أو العكسية أو الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات. ويرى إيستون أن النظام السياسي يعكس

مجموعة من التفاعلات التي تحدث في المجتمع ويقوم بصياغة القرارات التي تمثّل المصلحة العامة أو الذاتية وتجسّد شرعية النظام ، لذلك فأن تحليل وتوظيف قدرات النظام السياسي يتطلب وضع إطار نظري لدراسة القدرات من حيث المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.
ويخلص خزرجي إلى نتيجة هامة مفادها : أن التنمية السياسية تمثّل تحليل لعناصر التطور السياسي ، ولكن بمفهومها العام وما تنطوي عليه من تعبئة ومأسسة وتوظيف للقدرات فإنها تمثل جوهر أداء النظام السياسي.

خامساً – نظرية " الديمقراطية أولاً " في التنمية السياسية:

في مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجاً هي "نظرية التحديث" ونظرية التنمية الاقتصادية، ولكن ابتداءً من النصف الثاني لثمانينيات القرن الماضي، صار الحديث مركزاً على "نظريات التحول الديمقراطي" وبناء الديمقراطية. وحدث هذا في ارتباطٍ وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصةً في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقاً.
وشكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية في تحليل ودراسة مسائل التنمية السياسية وعلاقتها بأداء النظام السياسي.

يرى أصحاب نظرية "**الديمقراطية أولاً**" أنها تتناقض مع النظرية الاقتصادية انطلاقاً من دراسات عن بلدان عديدة فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية، بعضها أخذ بقدر معين من الديمقراطية وبعضها الآخر ظل خاضعاً لأنظمة سلطوية. فقد لاحظ عدد من علماء السياسة، في أبرزهم سيغل وفاينزشتاين وهالبرين أن الديمقراطيات الفقيرة حققت نمواً لا يقل سرعةً وحجماً عما حققته الأوتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير ،كما أنها لم تقع فيما وقعت فيه الاستبداديات الفقيرة من إفلاس. فالكوارث كالمجاعات والأوبئة الفتاكة واستشراء الفساد وتفاقم البطالة والبؤس كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية. وفي إفريقيا وآسيا مثلاً: لوحظ أن البلدان التي خاضت تجربة ديمقراطية لفترة مثل الهند والموزمبيق والسنغال كانت أفضل حالاً من أوتوقراطيات أنغولا والكونغو وزيمبابوي وأوزبكستان، سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو في مقاييس الرفاهية الاجتماعية وأحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات.

إن نتائج هذه الدراسات دفعت أصحابها نحو التصدي بنقد شديد لنظرية التنمية الاقتصادية ومعاكستها بتقرير أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية. وكان الطعن الأكبر الذي قدموه ضد نظرية التنمية الاقتصادية أنها وطدت الاستبداد وأطالت عمره وأجلت قضية الديمقراطية،

ذلك أن في مقولة التنمية أولاً إقصاء لقضية الديمقراطية وغض للبصر عن ممارسات أنظمة سلطوية رفعت شعار التنمية الاقتصادية واعتلت به لاستبعاد المطالب الديمقراطية داعيةً إلى "حشد القوى وتعبئة جميع الجهود الوطنية من حول النظام للانتصار في معركة التنمية".

ورأى أصحاب هذه النظرية أن أسباب تفوق الديمقراطيات على غيرها في الأداء والتنمية تكمن في أن بنية النظام الديمقراطي ومؤسساته تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية، وفي توازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من ناحية أخرى. فالضغط الشعبي عن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبية ويدفع النخب السياسية نحو تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفاعلية.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الديمقراطية تعدو التركيز في السلطات واحتكارها، وأنها تقوم على توزيع السلطة والتوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها، خاصة منها السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيصبح التصحيح والتعديل والتحسين ممكناً وضرورة دائمة لتسيير الشؤون العامة.

واندونيسيا. ولكن هذه الموجة ترافقت مع موجة مضادة من الانقلابات والحكم العسكري في دول أمريكا اللاتينية، مثل البيرو ، بوليفيا، الأرجنتين، والإكوادور، كما شهدت دول أوروبية وأفريقية وآسيوية انقلابات عسكرية أيضاً.

الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي:

يعتبر هنتنغتون أن الموجة الثالثة انطلقت من البرتغال أثر الانقلاب العسكري الذي حدث في ٢٥ نيسان عام ١٩٧٤ وأسقط حكم مارشيلة كاتيانو، وكان هذا الانقلاب استثناءاً من الحركات الانقلابية التي تخلع الأنظمة الديمقراطية ولا تقيمها، وأفسح هذا التغير قوى المجتمع المدني خلال مرحلة غير مستقرة استمرت عاماً واحداً وحسمت لصالح انتهاج حكم ديمقراطي. وقد شمل هذا التحول كذلك دولاً عديدة أخذت في التزايد في الهند ١٩٧٧ ، ونهاية الحكم العسكري في باكستان عام ١٩٨٨ . ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي اجتاح التحول بلدان أوروبا الشرقية مع تحرك محدود في دول أفريقيا والشرق الأوسط.

ثالثاً- عوامل التحول الديمقراطي:

العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

تؤكد الدراسات حول التحول الديمقراطي وجود مجموعة عوامل الاقتصادية والاجتماعية تحدث آليات تدفع المجتمعات نحو التحول الديمقراطي ، مثل : **نمو الطبقة المتوسطة وازدياد قوتها، ارتفاع نسبة التعليم ، وجود تحديث اجتماعي، ازدياد التنافس السياسي، انخفاض مستويات العنف السياسي، ، وجود اقتصاد سوق غير مركزي وحالة جيدة من النمو الاقتصادي والقدرة الاستهلاكية.**

العوامل التاريخية:

تتمثل العوامل التاريخية في مجموعة من التحولات العالمية :

- ☒ عرفت بعض البلدان التحول إلى الديمقراطية بخضوعها إلى احتلال أجنبي مثل اليابان وألمانيا.
- ☒ التحولات على مستوى الاستقطاب وتوزيع القوة على المستوى العالمي بانهيار منظومة الدول الاشتراكية مما فسح المجال أمام انتشار نموذج الديمقراطية الليبرالية.
- ☒ لعبت الثورات البرتقالية وانتقالها من بلد لآخر دوراً كبيراً في تزايد البلدان التي انتهجت الحكم الديمقراطي.

عوامل التحول الديمقراطي عند هنتنغتون:

يحصر هنتنغتون عوامل التحول الديمقراطي في خمسة عوامل :

– اهتزاز شرعية بعض النظم التي توصف بأنها غير ديمقراطية نتيجة سيادة المناخ الديمقراطي كمصدر للشرعية.

– النمو الاقتصادي الذي شهده العالم في العقد السادس من القرن الماضي وتأثيره على ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، إلى جانب الطفرة النفطية التي شهدتها الدول المنتجة للنفط في مطلع العقد السابع. هذا النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطيات في بعض الدول، بفعل الأزمات الاقتصادية الناجمة عن النمو السريع والركود الاقتصادي، الذي أدى إلى إضعاف النظم التسلطية القائمة.

– التغيرات الداخلية في الكنيسة الكاثوليكية واتجاه البابا نحو تأييد الديمقراطية.

– التحولات التي شهدتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية – كما يعتبر هنتنغتون – نحو دعم حقوق الإنسان والديمقراطية ابتداء من١٩٧٤ قادت إلى تحولات أخرى في دور القوى الخارجية مثل الفاتيكان والمجموعة الأوروبية نحو الضغط على الدول لانتهاج الحكم الديمقراطي بربط المساعدات الخارجية بمستوى التحسن في احترام حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات.

– تداعي الأحداث بفعل وسائل الاتصال الدولية.

رابعاً– تحديات التحول الديمقراطي:

تواجه عملية التحول الديمقراطي مصاعب عديدة يتمثل أهمها فيما يلي:

١. المشكلات التي ترافق عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي مثل وضع دستور والقوانين الانتخابية المناسبة.

٣. كيفية إقامة علاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.

٤. مدى التوصل إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تمثل مصدراً للشرعية وتضمن استمرار العمليات والإجراءات الديمقراطية.

٥. مدى الوصول إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي.

والجدير ذكره أن الدراسات حول التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي واجهت انتقادات كثيرة ، دعت الباحثين إلى إعادة النظر في الكثير من الفرضيات التي تم الانطلاق منها، خصوصاً بعد تعثر الكثير من الدول أمام التحول الديمقراطي، وهذا الأمر قاد إلى إعادة النظر في الكثير من نظريات التنمية السياسية والتحول الديمقراطي وطرح مواضيع جديدة مثل ترشيد السلطة، الحكم الجيد، دور المجتمع المدني، دور الفساد السياسي في القضاء على الديمقراطيات الناشئة والحوكمة ...إلخ.

خامساً- الظروف الملائمة لعملية الترسيخ الديمقراطي:

يشير هنتنغتون إلى أهم الظروف الملائمة لترسيخ دعائم الديمقراطيات الجديدة، حيث حاول تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على عملية الترسيخ الديمقراطي في أي بلد، ورأى أن نجاح الترسيخ الديمقراطي قد يتأثر بالعديد من العوامل أهمها:

• العمر الزمني للتجربة: إن التجربة الديمقراطية الطويلة والحديثة، توحي أكثر من غيرها بإمكانية رسوخ الديمقراطية.

• مستوى التنمية الاقتصادية : هناك ارتباط شديد بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين قيام الأنظمة الديمقراطية ورسوخها، فكلما كانت درجة التصنيع وحداثة الاقتصاد ونسبة التعليم عالية كلما كانت حظوظ نجاح عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة أكبر.

• المناخ الدولي والعوامل الخارجية: تلعب البيئة الدولية والعوامل الخارجية عموماً دوراً كبيراً في نجاح أو فشل عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة ؛ فإذا كانت البيئة الدولية مؤيدة للعملية يؤدي ذلك إلى نجاحها. ولكن الجدير ذكره هنا أن وجود بيئة داخلية مهيأة قد يساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية بصورة تفوق المؤثرات الخارجية، بمعنى أن للعوامل الداخلية دور كبير في ترسيخ الديمقراطية تعزيزها.

• مستوى قدرة الحكومات على التعامل مع المدخلات: إن قدرة الحكومات والنخب السياسية على الاستجابة للمطالب الشعبية والتعامل مع المشكلات التي تواجهها تحدد إلى حد كبير نسبة نجاح عملية ترسيخ الديمقراطية.

وفي المحصلة نرى أن نماذج وأشكال تطبيق الديمقراطية تتعدد وتتنوع فيما بينها ، وأن النظام الديمقراطي لا يأتي بحلول سحرية لمشكلات وأزمات الدولة والمجتمع، وأسوة بباقي الأنظمة فهو ليس بخالٍ من عيوب. لكنه يبقى الإطار الأفضل للتوصل إلى حلول ملائمة ومناسبة للقضايا المجتمعية.

الفصل العاشر :

نماذج مقارنة للنظم السياسية
(الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا)

المبحث الأول: النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: نبذة تاريخية عن النظام السياسي الأمريكي:

أعلنت المستعمرات الأمريكية استقلالها عن التاج البريطاني في عام ١٧٧٦. واتجهت نحو إيجاد نوع من الوحدة فيما بينها، حيث مرّت الوحدة الأمريكية في مرحلتين : الاتحاد الكونفدرالي بموجب معاهدة ١٤ تشرين الثاني ١٧٧٧، والاتحاد الفيدرالي بموجب الدستور الحالي.

وأقامت المستعمرات السابقة بموجب معاهدة تشرين الثاني ١٧٧٧ اتحاداً دولياً فيما بينها مهمته النظر في السياسة الخارجية، والدفاع المشترك، وبعض الشؤون المالية، دون إيجاد سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية لها سلطات محددة. ولكن نتيجة الحاجة إلى إيجاد صيغة اتحادية أكثر تماسكاً ، عقد ممثلو الولايات الثلاث عشرة في أيار ١٧٨٧، مؤتمراً في فيلادلفيا، حيث وضع ووقع هؤلاء الممثلون مشروع الدستور في أيلول ١٧٨٧ الذي أصبح نافذاً كانون الثاني ١٧٨٩.

وأقام هذا الدستور دولة فيدرالية قوية أنيط بها تحضير وسن القوانين، وممارسة العدالة، والضرائب والنقود، والسياسية الخارجية، والحرب والسلم. و قد أناطت هذه الدولة الفيدرالية بنفسها مزيداً من السلطات والقوة نتيجة التطبيق العملي.

سعى مؤسسو الدستور الأمريكي لإقامة دولة اتحادية قوية، ولكنهم عملوا على تجزئة السلطة لكي لا يتمكن أحد من احتكارها ، تطبيقاً للفكرة التي نادى بها الأمريكيون طويلاً بأن أفضل حكم هو الحكم الذي لا يحكم إلا قليلاً.

ويتميز النظام الدستوري الأمريكي بأنه بسيط وملتبس في آن واحد : بسيط في تنظيمه النظري للمؤسسات، وملتبس في تحديد امتيازاتها المتبادلة، وفي الممارسة اليومية لعلاقاتها.

ثانياً – المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة ووظائفها:

١- **السلطة التنفيذية:** يعتبر الرئيس هو وحده السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة ، فالوزراء ليسوا سوى مجرد تابعين له. ولذلك يعتبر الرئيس الأمريكي رئيساً للدولة والحكومة في نفس

الوقت. وهذا ما يميز النظام الأمريكي عن بقية الأنظمة الغربية البرلمانية، ويعطيه صفة "النظام الرئاسي".

وينتخب الرئيس لولاية مدتها أربع سنوات بطريق الانتخاب غير المباشر من قبل هيئة كبار الناخبين (المجمع الانتخابي) المؤلفة من ممثلين عن الولايات . ولكل ولاية عدد من الممثلين في هيئة كبار الناخبين مساو لعدد المقاعد المخصص لها في الكونغرس أي في مجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً .

ويتم انتخاب هؤلاء الممثلين عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الشعب. وبالتالي فإن انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يتم من قبل الشعب، ولكن على درجتين.

في الولايات المتحدة الرئيس محاط بمجموعة من الوزراء يحملون لقب سكرتير أو "ناظر" (فقط وزير الخارجية يحمل لقب سكرتير دولة)، ويبلغ عددهم /١٥/ سكرتيراً. فمن أجل مناقشة المسائل الهامة يجتمع السكرتيريون في هيئة تسمى الإدارة ،لأنها تتم تحت إدارة الرئيس. ولكن في هذه الإدارة يظل الرئيس وحده صاحب القرار، فالسكرتيريون يتدخلون فقط من أجل إعطاء المشورة للرئيس، الذي إذا رآها مفيدة يأخذ بها، و إلا لا يتّبعها.

والجدير بالذكر أن السكرتيريين في الولايات المتحدة ليسوا وزراء بالمعنى المعروف للكلمة بل مجرد فنيين مكلفين بإدارة الوزارة. ويعينهم الرئيس حسب رغبته، ولكن لا يعينهم أبداً من أعضاء الكونغرس. ويمكن للرئيس أن يعين بعض السكرتيريين (الوزراء) في إدارته من رجال الحزب المعارض، وهذا يعني أن اختيار السكرتيريين لا يتم بناء على اتجاهاتهم السياسية بل بناء على قدراتهم، لأنهم ليسوا إلا مجرد موظفين لدى الرئيس.

ويساعد الرئيس "مكتب البيت الأبيض"، الذي يتألف من مستشارين سياسيين ومكتب الرئيس، وهناك مكتب الأمن القومي ويتولى مهمة تنسيق السياسات ذات العلاقة بالأمن القومي مع الرئيس. ومكتب الموازنة المكلف بإعداد الموازنة السنوية، ومكتب المستشارين الاقتصاديين الذي يتولى مهمة إعداد القسم الاقتصادي من رسالة الرئيس السنوية عن حالة الاتحاد، وإطلاع الرئيس على الوضع الاقتصادي للبلاد.

٢- السلطة التشريعية (الكونغرس) :

أ- مجلس الشيوخ : يتكون مجلس الشيوخ من ممثلين عن الولايات. ولكل ولاية الحق في مقعدين في مجلس الشيوخ بغض النظر عن عدد السكان في كل منها. ويبلغ عدد المقاعد في مجلس الشيوخ في الوقت الحالي (١٠٠) مقعد موزعون بالتساوي على الخمسين ولاية المكونة للولايات المتحدة. وينتخب المجلس مباشرة من الشعب لولاية مدتها /٦/ سنوات ويجدد ثلث أعضائه كل سنتين.

ب – **مجلس النواب:** يُنتخب مجلس النواب مباشرة من الشعب بطريقة الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة على دورة واحدة، لمدة سنتين ، وهو مؤلف من ٤٣٥ مقعداً ، وهذا العدد يوزع بين الولايات حسب عدد سكانها بموجب إحصاء كل عشر سنوات.

تعتبر هذه الولاية القصيرة لمجلس النواب بالنسبة للأمريكيين الطريقة المثلى لمراقبة نشاط النواب والحد من مساوئ النظام التمثيلي. ولكن في حقيقة الأمر إنّ هذه الولاية القصيرة لمجلس النواب أدت إلى نوع من "الديماغوجية"، حيث أنّ مركز عضو الكونغرس يتحدد، ويزداد أهمية إذا استمر في عضوية الكونغرس. فبموجب قاعدة الأقدمية والاستمرارية في عضوية الكونغرس يتم توزيع مناصب رؤساء اللجان البرلمانية ونواب رؤساء اللجان، خاصةً أن مناصب رؤساء اللجان ونوابهم لها أهمية كبيرة في العملية التشريعية. لذلك يحاول أعضاء الكونغرس بشتى الوسائل المحافظة على مقاعدهم.

تتسم المناقشات في مجلسي الكونغرس بأنها أقل تنظيماً منها في برلمانات الأنظمة الغربية الأخرى ، حيث يعتمد الكونغرس بمجلسيه نظام اللجان الدائمة التي تتمتع بسلطات واسعة في عملية التشريع.

٣– **المحكمة العليا الاتحادية (رأس الهرم في السلطة القضائية):** تتألف من تسعة قضاة يعينون مدى الحياة من قبل الرئيس بعد موافقة مجلس الشيوخ. واستقلال قضاة هذه المحكمة مؤمّن بشكل كامل، فهؤلاء عندما يعينون لا يمكن أن يكونوا عرضةً للضغط من قبل السلطة التنفيذية، لأنهم لا يخشون شيئاً من هذه السلطة باعتبار أنه لا يمكن عزلهم ، فَهُم معينون مدى الحياة. وكذلك فإن بقية القضاة الاتحاديين يستفيدون من نفس الوضع. وجميعهم يتقاضون مرتبات مرتفعة، ولا يمكنهم من الناحية العملية أن يطمحوا لأيّة ترقية. وبالإضافة لدورها القضائي، تقوم المحكمة العليا (الاتحادية) بوظيفة إدارية متمثلة في الإشراف على كامل جهاز السلطة القضائية الاتحادية. فعلى عكس ما هو عليه الحال في بعض الدول (كمصر وفرنسا ودول أخرى) فإن سلطة إدارة المحاكم في الولايات المتحدة لا تعود إلى وزير العدل (أي إلى السلطة التنفيذية). فدور سكرتير العدل (بمثابة وزير العدل) محدد في السهر على تطبيق القوانين وملاحقة المخالفين، أي إنّ دوره مماثل لدور النيابة العامة في عدد كبير من البلدان. فالقضاة مستقلون عن سكرتير العدل و لا يخضعون إلا لسلطة المحكمة العليا.

٤– **تقسيم الوظائف بين المؤسسات :** عمل مؤسسو الدستور الأمريكي قدر المستطاع على الفصل الكامل بين السلطات العامة، ولكن هذا الفصل كان مستحيلاً لأن الواقع يأبى ذلك. ولهذا نصّ الدستور الأمريكي على بعض الاستثناءات لهذا الفصل الكامل.

ومن الناحية العملية يملك الرئيس سلطات واسعة في تفسير القوانين. ففهمه و تفسيره للقوانين يتوقف إلى حد كبير على ملاءمة هذه القوانين لسياسته. فكلما كان القانون ملائماً للسياسة العامة للرئيس كلما سعى إلى تطبيقه بحرفيتِه، والعكس صحيح.

ج- صلاحيات الرئيس في مجال العلاقات الدولية:

أدى تعاظم دور الولايات المتحدة على الساحة الدولية إلى توسيع سلطات الرئيس فيما يتعلق في الأمور الدبلوماسية والعسكرية إلى حد أنه يُعتبر حالياً الرجل الذي يتعلق به الحرب والسلام في جميع أنحاء العالم.

هناك عدة أسباب أخرى ناجمة عن الدستور نفسه، أدت إلى تعاظم سلطات الرئيس في هذا المجال أهمها :

*عدم وضوح النصوص الدستورية : فمؤسسو الدستور الأمريكي عملوا على تقسيم المسؤولية أو الاختصاصات في مجال العلاقات الدولية بين الرئيس والكونغرس ، ولكن هذا التقسيم للاختصاصات لم يكن دقيقاً، فالتجارب برهنت على وجود فجوات في هذا الدستور، وخاصةً فيما يتعلق بالاعتراف بالحكومات الأجنبية : مجلس الشيوخ يَعتقد بأنّ موافقته ضرورية في هذا المجال باعتبار أنّ السفراء الأمريكيين في الخارج لا يمكن تعيينهم بدون موافقته، ولكن الرئيس من ناحيته يرى بأنه الوحيد المختص في هذا المجال باعتباره هو الذي يقبل أوراق الاعتماد للسفراء الأجانب لدى الولايات المتحدة ، ولا يحتاج في هذا المجال لأية موافقة من قبل الكونغرس. كذلك الأمر فيما يتعلق بالحرب: الدستور الأمريكي يعطي سلطة إعلان الحرب إلى الكونغرس فقط، ولكن هو القائد الأعلى للجيش. فالحرب قد لا تُعلن بشكل مسبق بحيث يمكن انتظار أخذ موافقة الكونغرس، فالرئيس باعتباره القائد الأعلى للجيش قد يجد نفسه مجبراً للرد العسكري قبل اللجوء لأخذ موافقة الكونغرس.

* هناك عيوب في بعض النصوص الدستورية، ، أهمها النص الذي يعطي مجلس الشيوخ الحق وحده في التصديق على المعاهدات بأغلبية ثلثي أعضائه. هذا النص يسمح لثلث أعضاء مجلس الشيوخ بتعطيل الدبلوماسية الأمريكية.

* يضاف إلى ذلك ، طبيعة العلاقات الدولية التي تعتبر المجال الأهم الذي تلعب فيه السرية دوراً كبيراً، كذلك فإنّ عدم المشروعية في هذا المجال مسموح بها تحت اسم المصالح العليا للبلاد. لذلك فإنّ أعضاء الكونغرس لديهم الشعور بأنه من أجل تحقيق المصالح العليا للبلاد يجب ترك الحرية الضرورية للرئيس للتحرك في مجال يوجد الكثير من العقبات الخارجية أمامه لحماية المصالح القومية للولايات المتحدة، ويكون من الضروري عدم وضع عقبات داخلية أمامه في هذا المجال.

هذه الأسباب وأسباب أخرى ساعدت الرئيس الأمريكي على مصادرة جزء كبير من دور الكونغرس في مجال العلاقات الدولية.

د – **في مجال الحرب :**

يعد الكونغرس ، هو الجهة الوحيدة المخولة بإعلان الحرب. ولكن الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى أخذت تدخل في المنازعات العسكرية بناء على قرار الرئيس وحده، الذي يتخذه في نطاق صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة.وهذه المبادرات الرئاسية فيما يتعلق بالحرب غالباً ما تكون متوافقة مع الرأي العام الأمريكي، حيث يكون الكونغرس مجبراً على لتصديق عليها بصورة شكلية.

بعد حرب الفيتنام ، حاول الكونغرس إيجاد نوع من الرقابة على سلطات الرئيس المتعلقة بالحرب وذلك من خلال قانون **سلطات الحرب** الذي تم إقراره في عام ١٩٧٣ . فهذا القانون يلزم الرئيس في حال وجوب إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى بلد أجنبي أن يستشير الكونغرس مسبقاً . وفي حال تم إرسال القوات بصورة عاجلة للضرورة ، يجب على الرئيس تقديم تقرير للكونغرس خلال مدة أقصاها (٤٨) ساعة يحدد فيه الأسباب والظروف التي استدعت تدخل القوات الأمريكية. وعندها يكون أمام الكونغرس ثلاثة خيارات :

*عدم اتخاذ أي إجراء ، عندها يحق للرئيس الاستمرار في العمل العسكري خلال مدة /٧٠/ يوماً كحد أقصى، قابلة للتجديد /٣٠/ يوماً إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

* الموافقة على العمل العسكري، عندها يستطيع الرئيس أن يمدد العمل العسكري لقواته حسب الضرورة.

*يأمر الكونغرس بسحب القوات الأمريكية بناء على قرار غير خاضع للفيتو الرئاسي.ولكن جرت العادة أن لا يعارض الكونغرس الرئيس في هذا المجال ، ونادراً ما يطلب سحب القوات الأمريكية، وذلك حفاظاً على هيبة الرئيس.

القيود على سلطات الرئيس في الولايات المتحدة ومحاولة تجاوزها

يتمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة، ولكن هناك **سلطات أخرى** تعمل على مراقبة تصرفاته والتأثير عليها مثل الكونغرس، والمحكمة العليا، وحكام الولايات ، وإدارته نفسها ، فضلاً عن وسائل الإعلام القادرة على إجبار أي رئيس أمريكي على تقديم استقالته إذا ارتكب أخطاء كبيرة.

التدابير التي يتخذها الرئيس لمواجهة السلطات الأخرى:

مواجهة الكونغرس : الكونغرس هو الذي القوانين ويمنح السلطة التنفيذية الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ سياستها. إلا أن الرئيس يملك وسائل الضغط على أعضاء الكونغرس لإقرار القوانين التي تناسبه ، بدءاً من المساومة مع أعضاء الكونغرس ، وصولاً إلى التلويح باستخدام الفيتو. ولكن إذا كان المعارضون لإقرار هذه القوانين يمثلون أغلبية كبيرة ، قد يلجأ الرئيس إلى

الرأي العام معتمداً على استطلاعات الرأي الأسبوعية حول شعبيته، حيث يعمل على توجيه رسالة إلى الأمة يشرح فيها ضرورة إقرار هذه القوانين، مما يجبر أعضاء الكونغرس على إقرارها، تحت طائلة مواجهة الرأي العام. ولكن اللجوء إلى الرأي العام للضغط على أعضاء الكونغرس من أجل إقرار القوانين اللازمة لسياسة الرئيس، لا يمكن استخدامه في كل وقت، إلا إذا كان الرئيس يتمتع بشعبية كبيرة. لذلك في حال عدم إمكانية الرئيس من استخدام أية من وسائل الضغط المتاحة أمامه على الكونغرس، فما عليه سوى اللجوء للتفاوض مع الأعضاء النافذين فيه، وتجنيد ممثلي اللوبي النشطين في الكونغرس، والشركات الصناعية العسكرية ، والصحفيين المعتمدين لدى الكونغرس من أجل المساعدة في ممارسة الضغوط لإقرار مشاريع القوانين التي تخدم سياساته.

مواجهة الإدارة : هناك قيد آخر على سلطات الرئيس ، متمثل بالإدارة التي يرأسها. فهذه الإدارة التي تتألف من عنصرين أساسين : الوزارات والمكاتب الخاصة، يضاف إليها مكتب أو فريق العمل المحيط بالرئيس، حيث تشكل **من خلال طريقة عملها** قيداً على سلطات الرئيس لأن هذه الوزارات رغم أنه تخضع لسلطة الرئيس بصورة تامة إلا أن الطبيعة الفيدرالية للولايات المتحدة تقلص دورها على الصعيد الداخلي، حيث **لا يمكن لرؤساء هذه المديريات التحرك إلا بالتوافق مع نظرائهم على مستوى الولايات**. وقد يحدث أيضاً أن يمارس بعض الوزراء تأثيرات قوية على قرارات الرئيس وسياسته، وخاصةً في مجال العلاقات الدولية. وهناك أيضاً مكاتب لا تخضع مباشرة إلى سلطة الرئيس ، مثل وكالة الاستخبارات المركزية (AIC) ، فهي غالباً ما تقوم بعمليات بدون علم الرئيس ولكنها تؤثر على قراراته وقد تقيد سلطاته.

رابعاً – الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة:

يوجد في داخل كل ولاية أمريكية حزبين سياسيين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي يتنافسان حول منصب الحاكم ، أو مقاعد الكونغرس، أو رئاسة البلديات ...الخ ، ولكن هذه الأحزاب السياسية ليس لها أي وجود على مستوى الدولة الاتحادية. ففي كل ولاية يكون للحزب مبادئ وصفات خاصة به، بحيث يمكن القول بأنه لا يوجد حزب جمهوري واحد وحزب ديمقراطي واحد ، وإنما يوجد /٥٠/ حزباً جمهورياً و/٥٠/ حزباً ديمقراطياً.

الخمسين حزباً ديمقراطياً من جهة والخمسين حزباً جمهورياً من جهة أخرى لا يتقارب كلّ فيما بينهم إلا مرة واحدة كل أربع سنوات وذلك لتسمية مرشحهم المشترك للانتخابات إلى منصب رئيس الولايات المتحدة ، بحيث يشكّل كل منهم وحدة صورية عند انعقاد المؤتمر الوطني. أي أنهم يجتمعون في هيئة انتخابية وعند انتهاء المؤتمر الوطني بتسمية المرشح المشترك لهذه الأحزاب الخمسين، ينفضّون وينصرف كل حزب منهم إلى اهتماماته الخاصة والمحلية .

وهنا يمكن الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين :

الأولى: هي أنّ الرئيس الأمريكي لا يكون مديناً بمنصبه لأحد. فهو نتيجة اختلاف اتجاهات الحزب الواحد (الديمقراطي أو الجمهوري) بين ولاية وأخرى يمكنه من خلال سياسته أن يخدم حزبه في ولاية ويخيب أمله في ولاية أخرى.

الثانية: هي أنه لا يمكن تشكيل كتلة برلمانية متماسكة لكلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فالشيوخ والنواب المنتخبين تحت راية الحزب الديمقراطي يشكلون المجموعة البرلمانية لهذا الحزب، وكذلك الأمر بالنسبة لشيوخ ونواب الحزب الجمهوري ، ولكن كلاً من هاتين الكتلتين المؤلفتين من عناصر غير متجانسة لا تلعب في الحقيقة دوراً سياسياً إلا عند انتخاب رؤساء اللجان البرلمانية في الكونغرس. فلا يلتزم الشيوخ والنواب عند التصويت باتجاه تقرره الكتلة كما هو الحال في الدول البرلمانية. فكل سيناتور وكل نائب هو مستقل تماماً عند عملية التصويت يمارسها بشكل شخصي ضمن نطاق المصالح التي يدافع عنها حزبه في ولايته. لذلك لا يوجد في الكونغرس كتلة مؤيدة وكتلة معارضة لسياسة الرئيس، وإنما فقط مجرد أفراد.

خامساً- الثقافة السياسية في الولايات المتحدة:

يرى غابرييل ألموند أنّ الثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمشاعر والمواقف والمعلومات التي توفّر البيئة النفسية التي يعمل النظام السياسي ضمنها ، وتعدّ أحد أهم العناصر في أي نظام سياسي لأنه حسب اليكسس دي توكفيل " القانون لا يمكن أن يحتاط لكل شيء ، ولا يمكن للمؤسسات السياسية في أي بلد أن تكون بديلة عن الفطرة السليمة والأخلاق العامة" . وبما أنّ الأمريكيين هم في الأصل مهاجرون جاؤوا من بلدان مختلفة ، فإنّ لديهم ثقافات متنوعة مختلفة ولذلك كان على الولايات المتحدة الأمريكية طيلة تاريخها أن تبحث عن الوسائل المناسبة لصهر هذه الثقافات السياسية في بوتقةٍ واحدة.

وقد رأى القادة الأمريكيون ضرورة جعل اللغة الانكليزية في جميع المراحل التعليمية هي اللغة الموحّدة للجميع ، في حين فضّلوا ترك هامش معين أمام الجماعات العرقية لممارسة بعض العادات والتقاليد الخاصة ، مثل عادات الزواج والاحتفالات والطقوس الدينية والتفرّد ببعض أنواع الطعام وإلى ما هنالك.

وكانت المهمة الأساسية للقطاع التعليمي هي تحويل أي فرد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أمريكي يتحدّث باللغة الانكليزية . ومن خلال اللغة يمكن إكسابه قيم واتجاهات الثقافة السياسية القائمة لما يسمى بالأمة الأمريكية.

ولكن هذه الجهود والسياسات وُجدت من يعارضها من قبل عدد من المجموعات العرقية ، خاصةً الأمريكيين الأفارقة . فقد رفض هؤلاء فكرة تهميش ثقافتهم الأصلية ودمجهم في الثقافة القومية

الجديدة السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية . فلم يعتبر هؤلاء أنّ الثقافة الجديدة هي نتاج لخليط من مختلف الثقافات المتعايشة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إنما هي ثقافة أوروبية، وتحديداً ثقافة بريطانية كانت وما تزال تقرّ بسيادة ثقافة الأنجلو- ساكسون البيض البروستانت الذين يمثّلون الأغلبية لقمع الأقليات .

ويرى هؤلاء ضرورة الإبقاء على الثقافات المتنوعة ، أي جعل أمريكا " ملاءة ثقافية ذ ّعة " والمساواة بين الجماعات العرقية واحترام خصوصياتها ، واتباع سياسة التعليم ثنائي اللغاسي، أي تعليم أطفال الأقليات بلغتهم الأصلية وعدم إجبارهم على تعلّم اللغة الانكليزية كلغة أسية ية ، وتضمين المناهج المدرسية أفكار ونصوص تتعلّق بالثقافات الأفريقية والآسيوية واللاتوجه إلى جانب الثقافة البريطانية والأوروبية الغربية . وبالمقابل عارضت جماعات أمريكية هذه ا ّ جهات بشدّة ، وعملت على إقرار قوانين في معظم الولايات تقضي بجعل اللغة الانكليزية اللغة الرسمية

وفيما يتعلق بالعناصر الرئيسية للثقافة السياسية الأمريكية التقليدية ، فيمكن إجمالها بأربعة عناصر :

١- **الإيمان بالشعب وعدم الثقة بالسياسيين** : إنّ الأمريكي يؤمن بأن الأمريكيين العاديين هم أناس جيدون ، ويمكن الاعتماد عليهم ، بينما السياسيون المحترفون الذين يقودون الأحزاب، ويسيّرون أعمال الدولة هم أشخاص أنانيون يهمّهم كسب الأصوات وإعادة انتخابهم أكثر من اهتمامهم باتباع سياسات رشيدة لحل مشاكل الأمة والحفاظ على مصالحها العليا . بمعنى آخر، إنّ الأمريكي يحمل آراء حسنة عن الأمريكيين العاديين ، في حين يبدي حذراً اتجاه الحكومة كمؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية ، ويحمل وجهة نظر متشائمة عن معظم السياسيين الحكوميين ولكنه يفتخر ببلده وهو دائماً مستعد للدفاع عنه .

٢- **الفعالية السياسية**: تؤكد الدراسات المقارنة أنّ الأمريكيين يعتبرون أنفسهم " فاعلون سياسياً أكثر مما يعتقد المواطنون في معظم الدول ، أي أنّ الأمريكيين يشعرون أنّ لخياراتهم وآرائهم تأثير كبير على السياسات العامة التي تتبعها الدولة.

٣- **دور الايديولوجيا** : خلصت جميع الدراسات المقارنة إلى أنّ الايديولوجيا تلعب دوراً أصغر في الثقافة السياسية الأمريكية من دول أخرى كثيرة .

٤- **الحقوق وكيفية إحقاقها** : من الأمور الراسخة لدى جميع الأمريكيين بأنّ لهم حقوق أساسية ينص عليها الدستور ، وإنّ أفضل طريقة للحصول عليها هو اللجوء دائماً إلى القضاء وإقامة دعوى قضائية ضد الحكومة أو الأفراد المدنيين . وتشير الدراسات إلى أنّ لكل (٤٤٠) مواطن أمريكي يوجد محامي مقارنةً مع وجود محام واحد لكل عشرة آلاف مواطن ياباني .

أولاً- نبذة عن تاريخ النظام السياسي في إنكلترا:

خلال القرن الثاني عشر الميلادي كان مفهوم الحكم في إنكلترا يقوم على أنّ كل السلطات تقع بيد الملك. غير أن الملك كان يمارس تلك السلطات بالتشاور مع المجلس الكبير الذي يتكون من رجال الكنيسة وملاك الأراضي النبلاء.

في عام ١٢٥٨م اشتكى أعضاء ذلك المجلس للملك هنري الثالث من أنه لا يرجع إليهم إلا حينما يحتاج مزيدًا من الأموال، لذلك طلبوا من الملك عقد مجالس نيابية دورية تعقد ثلاث مرات كل سنة ، فوافق على ذلك.

بعد نشوب بعض الصراعات المحلية بين المزارعين ومُلاك الأراضي وافق الملك على زيادة عقد هذه المجالس بمشاركة ممثلين عن عامة الناس، ولكن السلطة الحقيقية بقيت في أيدي رجال الكنيسة وكبار النبلاء وجيوشهم الخاصة.

وبعد عام ١٦٨٨م مع بداية عهد الملك وليم الثالث . أصبحت السلطة المالية في يد المجلس النيابي أو البرلمان ، وبرز منصب الوزير الأول رئيس الوزراء، لكنه لم يتم تثبيته رسميًا إلا في أوائل القرن العشرين.

خلال القرن التاسع عشر، أدّى النمو الصناعي، وازدياد عدد السكان، إلى المطالبة بإصلاحات في النظام الانتخابي لتمثيل المدن الصناعية الجديدة في البرلمان. فتوسع حق التصويت، وزاد اهتمام الناس بأعمال الحكومة.

الإصلاح الانتخابي تزامن مع تشكيل بريطانيا الحديثة الذي بدأ في عهد الملكة فكتوريا التي تولّت العرش من عام ١٨٣٧ إلى عام ١٩٠١ . فخلال هذه الفترة تغيّرت الملامح الأساسية للدستور غير المكتوب ، بحيث أصبح في وسع الحكومة معالجة مشاكل المجتمع البريطاني الذي كان يميل نحو المدنية والتعليم والصناعة وينتقد التقاليد الجامدة.

في عام ١٨٣٢ تمّ إقرار قانون الإصلاح . وعلى إثر ذلك، بدأت عملية التحرّر في المجتمع البريطاني من القيود السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك ، إلى أن تكللت هذه العملية بإقرار قانون يمنح حق التصويت لغالبية الذكور في عام ١٨٨٥ .

شهد القرن التاسع عشر زيادة في عدد السكان من ١٦ مليون إلى ٤١ مليون نسمة، فيما ازداد الدخل القومي بنسبة تزيد عن أحد عشر ضعفاً، وازداد دخل الفرد بنسبة أربعة أضعاف ، فتطورت التنظيمات الحزبية حسب خطوط حديثة واضحة ، كذلك أصبح لدى بريطانيا مؤسسات حكومية ودوائر خدمية قادرة على مواكبة التطوّر الذي شهدته المدن البريطانية .

التحديات التي واجهت بريطانيا في القرن العشرين:

التحدي الأول: هو الدفاع الوطني: فخلال الحرب العالمية الأولى تمكّنت بريطانيا وفرنسا من الوقوف في وجه ألمانيا والانتصار في الحرب عام ١٩١٨ ، وفي العام ١٩٤٠ وقفت بريطانيا وحيدة في وجه ألمانيا النازية ، إلى أن توسّعت الحرب ، ومرة أخرى خرجت بريطانيا منتصرة عام ١٩٤٥.

التحدي الثاني : فكان يتمثّل في مَنح الطبقة العاملة جميع حقوق المواطَنة.

– في العام ١٩١١ تمّ إقرار التشريعات المتعلقة بسيادة مجلس العموم المنتخب على مجلس اللوردات الذي تنتقل العضوية فيه بالوراثة.

– في العام ١٩١٨ تمّ منح حق التصويت إلى الرجال ممن بلغوا الحادية والعشرين من العمر وإلى النساء اللواتي بلغن الثامنة والعشرين .

– في العام ١٩٢٨ تم قرار تشريعات جديدة ، مُنحت من خلالها النساء اللواتي بلغن الحادية والعشرين حق التصويت .

– في العام ١٩٢٤ تمكن حزب العمال من تشكيل حكومة له لفترة وجيزة .

التحدي الثالث : فكان يتعلّق بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي من خلال سياسات الرّفاه الاجتماعي التي تموّلها الضرائب ، ويستفيد منها جميع المواطنين البريطانيين.

– في بداية القرن العشرين تم إقرار نظام التقاعد لكبار السن ، والتأمين ضد البطالة ، وفرض التعليم الابتدائي الإلزامي . كما عملت حكومات ما بين الحربين على توسيع خدمات الرعاية الاجتماعية .

– أثناء الحرب العالمية الثانية ، عَمِل الائتلاف الحكومي المكوّن من جميع الأحزاب خلال الحرب ، بمبدأ " الحصص العادلة للجميع" ، وواصلت حكومة كليمنت إتلي العمالية التي تمّ انتخابُها في العام ١٩٤٥ هذه السياسة.

– في العام ١٩٤٨ تمّ تأسيس دائرة " الخدمات الصحية الوطنية ، التي تقدّم العناية الطبية مجاناً لجميع البريطانيين، كما تمّ تأميم مناجم الفحم والكهرباء والغاز والسكك الحديدية وصناعة الحديد بحيث أصبحت من أملاك الدولة.

– شهد عقد الخمسينات ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى المعيشة ، ولكن في عقد الستينات شهد الاقتصاد البريطاني انخفاضاً في معدلات النمو ، وترافق ذلك مع ازدياد نسبة العاطلين عن العمل ، مما أدى إلى ظهور مشكلة التضخم .

– وفي عام ١٩٧٩ وصلت مارغريت تاتشر إلى السلطة وبقيت في منصبها حتى عام ١٩٩٠، وكان انجازها الايجابي الرئيسي وقف التضخم ، حيث عمِلت على خصخصة بعض القطاعات المملوكة للدولة رغم معارضة كثير من وزراء حكومتها.

ثانياً – النظام السياسي في " إنكلترا "

تسيطر إنكلترا على المملكة المتحدة . ويشكل سكانها نسبة ٨٥ % من العدد الإجمالي للمملكة. كما أنه لا يمكن لأية حكومة في هذه المملكة أن تتغاضى عما هو مركزي لإنكلترا . وعلى السياسيين الذين يسعون إلى تولّي المناصب في الحكومة البريطانية أن يسلّموا بمركزية المجتمع الانكليزي.

أ– دستور التاج

ليس لبريطانيا دستور مكتوب ، وهو خليط من التشريعات البرلمانية ، والآراء القضائية، والعادات، والاتفاقات حول قواعد اللعبة السياسية . بمعنى آخر ، الدستور البريطاني لم يتقرر في وثيقة واحدة ، بل تم تجميعه من سلطات دستورية وقوانين برلمانية وأحكام قضائية وأعراف. ولكن هذا الغموض الذي يكتنف الدستور يجعله مرناً ، إلا أنه لا يعطي إلا القليل من الضمانات الأكيدة للمواطن البريطاني ، وهذا ما دفع أحد القانونيين البريطانيين للقول إنّ : "الدستور هو ما يحدث".

ويمكن ملاحظة مرونة الدستور الانكليزي وقلة القيود المفروضة عليه في الحكومة ، من خلال مقارنته بالدستور الأمريكي المكتوب :

	الدستور الانكليزي غير المكتوب	الدستور الأمريكي المكتوب
الأصول	تقاليد القرون الوسطى	المؤتمر الدستوري ١٧٨٧
الشكل	غير مكتوب وغير محدد	مكتوب ودقيق
السلطة العليا لتفسيره	الأغلبية في البرلمان	المحكمة العليا
ميثاق حقوق للأفراد	لا يوجد	يوجد

التاج هو شعار سلطة الحكومة ، إلا أنّ الملكة لا تحدد النشاطات الأساسية لحكومة "جلالة الملكة". فالملكة إليزابيت الثانية تهتم بالنواحي التشريفية للحكم ، وتعطي موافقتها الشكلية على القوانين التي يقرّها البرلمان . وهي مسؤولة عن دعوة زعيم الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس العموم ليصبح رئيسا للوزراء ، وهي مسؤولة أيضاً عن حل البرلمان قبل الانتخابات العامة.

ب– رئيس الوزراء

–رئيس الوزراء هو الوزير الأول، وهو في الغالب زعيم الحزب صاحب الأغلبية في مجلس العموم. وتطلب منه الملكة . بوصفه زعيم الأغلبية . تشكيل الحكومة.

-يتخذ مجلس الوزراء معظم القرارات الحكومية، غير أن رئيس الوزراء . بوصفه الوزير الأول . يعتبر مسؤولاً عن كل ما تتخذه الحكومة من إجراءات، كما أنه مسؤول عن علاقات الحكومة بالبرلمان ، وينفرد رئيس الوزراء بصلاحيات معينة تشمل حل البرلمان ، والدعوة لانتخابات عامة جديدة (مثل الملكة).

-عندما يختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته، لابد أن تصادق على ذلك الملكة رسميًا. فرئيس الوزراء يقدم النُصح للملكة بالتصديق على تلك التعيينات، وعلى تعيينات أخرى كأساقفة الكنيسة الانكليزية، وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف.

-لرئيس الوزراء أيضًا صلاحية تقديم قوائم بأسماء الأشخاص المستحقين للتشريف. وهذا أمر مهم، لأنه يتيح لرئيس الوزراء فرصة لاختيار بعض الأعضاء الجدد في مجلس اللوردات.

- لا يمثُل رئيس الوزراء أمام الملكة بانتظام. غير أن اللقاءات يتمّ ترتيبها بناء على طلب من الملكة أو رئيس الوزراء نفسه، للبحث في أمر من أمور الدولة.

- يستمد رئيس الوزراء سلطتَه من ترؤس اجتماعات مجلس الوزراء ، ونظراً لأنّه المفوض بالتحدث عن المجلس في مجلس العموم . وفي التلفزيون ، وإلى الحكومات الأجنبية ، يسعى رئيس الوزراء، أثناء اجتماعات المجلس إلى توجيه الوزراء لاتخاذ قرارات متفق عليها. وقد اعتبر بعض رؤساء الوزارات أن دورهم مقتصر على رئاسة المجلس فقط ، بينما كان آخرون يشاركون بفعالية في المناقشات، ثم يضعون خلاصة النقاش .

- يُمضي رئيس الوزراء كثيرًا من وقته في مراجعة التقارير الواردة من الدوائر الحكومية، والممثلين الدبلوماسيين في الخارج. وليس من المتوّقع أن يكون رئيس الوزراء ملمًا بشؤون كل دائرة حكومية بالتفصيل، إلا أنه يُتوقّع منه أن يكون على علم بالتطورات في كل المجالات بشكل عام. كما يُتوقع منه أن يكون على اتصال دقيق بالبرلمان. ولقد تولّى بعض رؤساء الوزارات البريطانيين مسؤوليات حكومية بالإضافة إلى عمل رئيس الوزراء. ولكن حاليا، يرى الخبراء السياسيون أن أعباء الحكومة قد تعقدت وتشعبت بحيث إنه لا ينبغي أن ينشغل رئيس الوزراء بعمل إضافي. وفضلاً عن الوزراء يحاط رئيس الوزراء بهيئة دائمة من الموظفين الحكوميين الذين يعملون بديوان رئيس الوزراء.

- دستورياً، فإن الملكة تُمثّل رأس الدولة في بريطانيا وهي الشخص الوحيد الذي يمثل البلاد بأكملها. ولكن يجوز لرئيس الوزراء، أحياناً . بوصفه رئيس الحكومة . أن يمثل البلاد أيضاً. فهو يمثل البلاد عندما يقوم بزيارة رسمية إلى بلد آخر، وحين يستقبل ضيفًا أجنبياً كبيراً.

- عضو البرلمان الذي يعيّن رئيساً للوزراء هو عادة زعيم حزبه. فإن لم يكن كذلك فإن حزبه يختاره رئيساً له حالما يتم تعيينه لمنصب رئيس الوزراء.

-لا يُنحّى رئيس الوزراء عن منصبه إلا في حالات استثنائية. وذلك لعدة أسباب منها:

١ : إنّ الشخص الذي يصبح زعيماً لحزب يتمتع عموماً بمقدرة كبيرة على مواجهة النقد والمعارضة.

٢ : يتلقى رؤساء الوزراء عادة تحذيرات في وقت مبكر عن وجود أية معارضة داخل حزبهم، مما يمكنهم من التعامل معها لوقفها.

٣ : يحرص أعضاء الحزب الذي يقوده رئيس الوزراء على ألا يكشفوا لعامة المواطنين البريطانيين أن اختياره كزعيم للحزب والدولة كان خاطئاً.

٤ : عادةً ، يسعى رئيس الوزراء إلى منع بعض أعضاء الحزب من نقد أداء الحكومة بتعيينهم في مناصب وزارية.

٥ : يعلم أعضاء حزب الأغلبية أنهم إذا رفضوا زعامة رئيس الوزراء، فقد يحملونه على الدعوة لإجراء انتخابات جديدة قد يفقد فيها بعض الناقدين مقاعدهم.

– إنّ عمل رئيس الوزراء هو عمل سياسي أكثر مما هو إداري . فرئيس الوزراء مسؤول عن الحفاظ على الإحساس بالاتجاه العام في الأعمال التي يقوم بها مجلس الوزراء ، والعمل بتعاون وثيق مع عدد قليل من الوزراء في السياسات ذات الأهمية المركزية .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، يتوجب على رئيس الوزراء أن يوازن في سياساته دائما بين المطالب المتنافسة للحكومات الأجنبية وبين المتطلبات المحلية.

ج– مجلس الوزراء والوزراء

– تخوّل صلاحيات رئيس الوزراء تعيين أعضاء وزارته، أو إقالتهم، أو أن يَطلب منهم تقديم استقالاتهم. ويختار رئيس الوزراء عادةً نحو ٢٠ وزيراً لتكوين مجلس وزراء مصغر. وتقوم هذه المجموعة من كبار الوزراء بالإشراف على أداء الحكومة بشكل عام، وتقرير ما تتخذه من خطوات لتصريف مهامها، وما تقدّمه من مشروعات لتشريعات جديدة، أو إدخال تعديلات على القوانين السارية.

– يتولى هؤلاء الوزراء الكبار، عادةً، مسؤولية أكثر الدوائر الحكومية أهميةً، مثل وزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية وشؤون رابطة دول الكومنولث، ووزارة الدفاع.

– يتقلّد منصب أمين عام مجلس الوزراء أحد كبار موظفي الحكومة ، ويشكل مع معاونيه ديوان رئاسة الوزراء، الذي يقوم بتدوين مقررات مجلس الوزراء ويعدّ جدول أعماله.

– تنعقد جلسات مجلس الوزراء، في الغالب، بحضور مسؤولين من غير أعضائه، مثل وزراء الحكومة الآخرين أو قادة الجيش والبحرية وسلاح الطيران.

– يحاول أعضاء مجلس الوزراء أن يكونوا دائماً على اتفاق تام في كل المسائل التي تطرح للنقاش أثناء اجتماعهم. ثم يلخّص رئيس الوزراء مجمل الآراء. فإذا لم يكن هناك إجماع، طرح الأمر المختلَف عليه للتصويت. أي أنّ عمل مجلس الوزراء يقوم على مبدأ المسؤولية الجماعية.

وبناءً على هذا المبدأ، فإن كل وزير مسؤول عن أداء وزارته. لكن كل الوزراء يساند بعضهم بعضًا، ويشتركون في المسؤولية. لذلك يتعيّن على الوزير الذي يخالف السياسة العامة للمجلس ولا يساندها أن يستقيل.

– مجلس الوزراء هو المسؤول عن إدارة شؤون البلاد وتنفيذ القوانين. وهو الذي يقدّم مشروعات التشريعات الجديدة إلى البرلمان ، ويتلقى إجازتَهُ لها؛ وذلك لأن مجلس الوزراء ينتمي إلى حزب الأغلبية في البرلمان.

– يشكل مجلس الوزراء لجاناً تضم وزراء من أعضائه ومن غير أعضائه، للنظر في بعض المسائل الحكومية. وعادةً، لا تُنشر أسماء أعضاء مثل هذه اللجان ومداولاتِها ، لأنّ المسؤولية النهائية عن نتيجة ما تتوصل إليه تلك اللجان تقع على عاتق مجلس الوزراء. ومن أهم اللجان الوزارية التي يكونها مجلس الوزراء لجنة الدفاع والسياسة الخارجية. فهي لجنة دائمة، يرأسها رئيس الوزراء. وتجتمع مع قادة الجيش، والبحرية، والطيران. وهناك لجنة وزارية مماثلة، تختص بالنظر في مشروعات التشريعات الجديدة، المزمع عرضها على البرلمان.

د – البرلمان

– يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس أعلى، ممثل بمجلس اللوردات، ومجلس سفلي، ممثل بمجلس العموم ، أما الملكة فهي المكون الثالث للبرلمان.

– يضم مجلس اللوردات نوعين من الأعضاء: اللوردات الروحيون (الممثلين بأعلى أساقفة كنيسة إنكلترا) ، واللوردات الدنيويون (الممثلين بالنبلاء)؛ أعضاءه لا يتم انتخابهم من قبل عامة الشعب، ولكن يتم تعيينهم من قبل حكومة قديمة وحديثة.

– أما مجلس العموم، فهو منتخب ديمقراطياً ، من خلال انتخابات تقام كل خمس سنوات على الأقل.

– يجتمع المجلسان في غرف مفصولة في قصر وستمنستر في لندن.

وحسب تقاليد الدستور، كل وزراء الحكومة، من ضمنهم رئيس الوزراء، هم أعضاء في مجلس العموم أو أحياناً في مجلس اللوردات، وبذلك فهم مسؤولون عن فروع أو دوائر الحكومة المعطاة إليهم.

أما عمل البرلمان فيبدأ في أوائل شهر تشرين الثاني ، عندما تفتتح الملكة الدورة البرلمانية الجديدة بإلقاء خطاب على المجلسين مجتمعين في قاعة مجلس اللوردات. يُعِدّ خطابَ الملكة رئيسُ الوزراء، ليستعرض فيه أمام البرلمان الأعمال التي تعتزم الحكومة القيام بها.

وظيفة التشريع : تنشأ معظم التشريعات من المشروعات التي تتقدّم بها الحكومة. كما أنّ هناك وقتًا مخصصًا للنيابيين الجالسين على المقاعد الخلفية، للتقدم بما يقترحونه من مشروعات لتشريعات جديدة.

– تُسمّى أولى مراحل تقديم مشروع قانون ما بمرحلة القراءة الأولى. ويعد إقرار الموافقة المبدئية على المشروع المطروح يكون قد اجتاز مرحلة القراءة الثانية، و(يرفع إلى أعلى). وهذه العبارة تعني إحالته إلى لجنة دائمة مكونة من ١٦ إلى ٥٠ عضوًا، للنظر فيه تفصيلاً. وبعد البحث في المشروع، وإدخال تعديلات عليه، من قبل اللجنة، يُعاد إلى المجلس للنظر فيه. وقد يُعدَّل من قبله أيضًا. ثم يبت في المشروع نهائيًا في مرحلة القراءة الثالثة، وغالبًا دون نقاش. وبعد أن يمر المشروع على تلك المراحل في مجلسي العموم واللوردات ويوافق عليه المجلسان (ثلاث قراءات في كل مجلس) يصبح جاهزًا للموافقة الملكية عليه.

– يمكن أن يقر مجلس العموم أحد القوانين التي لم يوافق عليها مجلس اللوردات، بأن يعيد النظر في القانون نفسه، فإذا صوت عليه مجلس العموم أصبح قانونًا جاهزًا للتوقيع من قبل الملكة دون موافقة مجلس اللوردات.

وظيفة إقرار الضرائب

يُعد توفير الإيرادات اللازمة لمصروفات الحكومة وظيفة أخرى مهمة من وظائف البرلمان. قد تأتي الاقتراحات حول أية زيادة في الضرائب في خطاب الميزانية، الذي يقدمه وزير الخزانة، أمام مجلس العموم، في فصل الربيع من كل عام.

وبعد الموافقة على خطاب الميزانية ، تدخل مقترحات الزيادة في الضرائب حيز التنفيذ على الفور. فإذا ما رفض البرلمان أية زيادة أثناء المداولات التفصيلية، تسقط تلك الزيادات.

وظيفة متابعة الحكومة

من وظائف البرلمان المهمة، توجيه استفسارات للحكومة، للتأكد من قيامها بمسؤولياتها بأمانة وفعالية. وفي الوقت المخصص للأسئلة، يُسأل الأعضاء الوزراء عن أي موضوع يقع تحت مسؤوليات وزاراتهم. وفي مجلس العموم تُخصص الساعة الأولى من كل يوم للأسئلة.

تقوم اللجان الدائمة بمعظم العمل في مجلس العموم. وبالإضافة إليها يشكل المجلس عدة لجان مختارة، تبحث كل منها في موضوع محدد. تستمع هذه اللجان المختارة للشهادات ، وتنشر التقارير التي تطرح للمناقشة في المجلس.

تأثير البرلمان على السياسة محدود للغاية ، لأن الحكومة تسيطر على محاضر جلساته ، حيث أنها هي التي تقدّم مشروعات القوانين وتسيطر على التعديلات ، فضلاً عن أنها تتمتع بسلطة تولّي النفقات . فالموازنة التي تعدّها تتمّ مناقشتها في البرلمان ونادراً ما يحدث تغيير عليها.

هـ – الدوائر الحكومية: تنفذ الدوائر الحكومية في بريطانيا سياسة الحكومة القائمة. ويعمل في هذه الدوائر موظفون مدنيون. يرأس كل دائرة وكيل دائم وهو الذي يقدم المشورة لأحد وزراء الحكومة في مختلف الشؤون المتعلقة بعمل دائرته. والوزير بدوره مسؤول أمام البرلمان.

الحكومة المحلية أو السلطات المحلية:

– تنشأ سلطات الحكومات المحلية بناءً على تشريع يصدره البرلمان، وتقوم هذه الحكومات بعدة وظائف محلية، بعضها بموجب القانون، وبعضها الآخر بموافقة الحكومة المركزية. فإذا رأت سلطة محلية أنها بحاجة إلى مزيد من الصلاحيات فإنها تسعى لاستصدار تشريع برلماني خاص، وبوسع البرلمان إصدار تشريعات تلزم كل السلطات المحلية بالقيام بأعباء جديدة.

– تختص الحكومة المركزية ببعض مجالات مثل فرض ضريبة الدخل، والدفاع. أما السلطات المحلية، فلها صلاحيات واسعة في مجالات معينة تشمل :

*مراقبة الإعلانات والإسكان والصحة العامة والخدمات السياحية والطرق والمدارس وتخطيط المدن والقرى.

*وتختص السلطات المحلية بتوفير الاحتياجات داخل مناطقها.

تشرف على الحكومة المحلية مجالس منتخبة. ولا تُدفع لأعضاء هذه المجالس رواتب. وينفذ قراراتها موظفون يتقاضون رواتبهم. وتتوافق قرارات مجالس الحكم المحلي مع قوانين، وسياسات الحكومة المركزية.

تحصل مجالس الحكم المحلي على التمويل من ثلاثة مصادر رئيسية، هي:

– الدعم الذي تمنحه لها الحكومة المركزية.

– الضرائب المحلية.

– إيجار العقارات التي تملكها السلطات المحلية.

ثالثاً– الثقافة السياسية في بريطانيا

تتكون من مجموعة القيم والمعتقدات والميول العاطفية تجاه السلطة . ونظراً لاستمرارية المؤسسات السياسية ، فإن الكثير من وجهات النظر الثقافية المعاصرة تعكس قيم الماضي المنقول إلى مواطني العصر الحاضر من خلال عملية تواصل التأهيل السياسي بين الأجيال.

أ– الولاء للسلطة – مشروعية النظام

– الشعب الانكليزي يقدّر بمجمله تركيبة حكومته ، وفي الوقت نفسه ، يقدم بعض الأفراد والجماعات الانتقادات المحدودة لطريقة عملها.

– البريطانيون يؤمنون بمشروعية المؤسسات البرلمانية ، حتى أن الأحزاب القومية في اسكتلندا وويلز وايرلندا الشمالية التي ترفض الحكم عن طريق برلمان لندن ، لا يرفضون حكومة برلمانية داخل مناطقهم . وفيما عدا ايرلندا الشمالية فإنّ الأحزاب المتطرفة من اليمين واليسار لا تنال إلا عدداً قليلاً جداً من الأصوات.

– كذلك تتضح مشروعية النظام السياسي من استعداد الشعب الانكليزي للانصياع للقوانين ، فلا يتطلب فرض القانون أعداد كبيرة من رجال الشرطة أو العملاء السريين . فالعنف في الشوارع والاختطاف و الاغتيالات لم تصبح من حقائق الحياة السياسية الانكليزية . كذلك الجرائم التي تُرتكب تعتبر جرائم ضد المجتمع أكثر منها ضد الدولة. ولم تحدث انتهاكات للقانون ذات دوافع سياسية إلا في ايرلندا الشمالية ، وكان الهدف منها تقويض السلطة ، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على أنّ مؤسسات وستمنستر تقوم على تقاليد وعادات من الصعب تصديرها .

ب– دور القانون:

– تعلن المحاكم الانكليزية أن لا سلطة لديها لإعلان عدم دستورية أي مرسوم برلماني . كما لا يمكن لهذه المحاكم إلغاء قانون لأنه يتعارض مع ما يصفه المدّعون بالحق الطبيعي . ويعتقد القضاة الانجليز أنه يمكن تغيير الدستور غير المكتوب ، لكنهم لا يريدون أي دور لهم في هذا العمل . فهذا من شأن البرلمان والناخبين .

– ينحصر دور المحاكم الانكليزية في تقرير إذا ما كانت السلطة التنفيذية تعمل ضمن صلاحياتها القانونية . فإذا ما قامت الحكومة المركزية أو أية سلطة محلية بعمل خارج عن صلاحياتها ، فقد تطلب المحاكم من الحكومة أو السلطة المحلية الكف عنه.

إلا أنّ الحكومة تستطيع في هذه الحالة –إذا أرادت– استصدار مرسوم من البرلمان يعطي للعمل قانونيته.

– المواطن الانكليزي الذي يشعر بأن الحكومة قد أنكرت عليه حقوقه الأساسية سيجد صعوبة في جعل المحاكم ترفع عنه الظلم . فليست هناك حقوق أساسية في الدستور غير المكتوب أو في الوثائق القانونية تقول أنّ في وسع المواطن أن يحتكم إليها ضد الحكومة . فالمحاكم ستؤيد عمل الحكومة طالما له صفة شرعية ، كما أنّها مستعدة دوماً للوثوق في الأدلة التي تقدّمها الشرطة.

ج – السلطة:

يشكّل الحكام الفعليين قطاعاً صغيراً مختاراً من الشعب ، ولسلطتهم ما يبررها، لأنهم كما يعتقدون وتعتقد عامة الشعب أنهم يمثلون البلاد ككل . والمبررات الرئيسية الثلاثة للسلطة التي يمارسها الممثلون هي الوصاية والايديولوجيات الجماعية والخيار الفردي.

<u>الوصاية</u> : لا يُنتظر من النواب في البرلمان وأعضاء مجلس الوزراء أن يسألوا الشعب عما يريده، بل أنهم يستخدموا حكمهم على الأمور لتقرير ما هو أفضل للمجتمع .وفي هذا الإطار يقول أحد السياسيين البريطانيين إنّ " إنكلترا تُحكم من أجل الشعب ، ومع الشعب ، ولكن ليس بالشعب"

كما أن وجهة النظر الوصائية هذه ، تختصرها العبارة القائلة إنّ " عمل الحكومة هو أن تحكم". وتحظى وجهة النظر هذه بشعبية لدى الحزب الحاكم ، لأنها تبرر له أن يفعل ما يريد . أما حزب المعارضة فيرفض هذه النظرية لأنه لا يمارس الحكم.

الايديولوجيات الجماعية : يمكن لليمين أو اليسار أن يروا التمثيل النيابي بمعناه الجماعي ، وأن يروا في الجماعات الاقتصادية–الاجتماعية الرئيسية وحدات متممة للسياسة ، بدلا من الأفراد. ويعتبر أصحاب المبدأ الجماعي أن تجميع خيارات الأفراد في مجموعات لا مناص منه لاتخاذ القرارات في بلد يزيد عدد سكانه عن ٥٦ مليون مواطن . كما يرى أصحاب هذا المبدأ أنّ الأحزاب وجماعات الضغط (مثل نقابات العمال) التي تدافع عن مصالح اقتصادية جديرة بالثقة أكثر من الناخبين الأفراد.

الخيار الفردي : تؤكد نظريات التمثيل الفردي على أهمية المواطن في العملية السياسية . ويجادل الليبراليون الديمقراطيون أنه يجب على الأحزاب السياسية ألا تمثّل مصالح المجموعات المنظمة ، بل مصالح الأفراد .

د – القواعد الثقافية والحريات:

– الشرعية عالية المستوى التي يسبغها الشعب على الحكومة لا تعني أن باستطاعتها أن تفعل ما تريد وأي شيء تريده. فقواعد الثقافة السياسية تتضمّن مجموعة من المسموحات والمحظورات. فمن الناحية النظرية يستطيع البرلمان إقرار أية سياسة ترغب بها الحكومة ، ولكن من الناحية العملية فإن الحكومة مقيدة بالسياسة التي يساندها الشعب. فالحرية في قائمة الأشياء التي لا يمكن للحكومة التدخّل فيها ، في حين أنّ القواعد الثقافية الخاصة بحرية العمل والتعبير تمنع أية رقابة سياسية. كذلك لا يمكن للحكومة أن تمارس أية رقابة على الكتب والأفلام والمسرحيات، وعلى العلاقات الجنسية الشاذة بين الذكور البالغين ، كما تبيح التشريعات البريطانية الإجهاض. ومنذ الستينات من القرن الماضي تقلّصت في إنكلترا أهداف التشريعات المؤثرة الأخلاقيات الخاصة.

رابعاً: الأحزاب السياسية في بريطانيا

– ظل البرلمان البريطاني يسيطر عليه حزبان، يشكل أحدهما الحكومة، ويشكل الآخر المعارضة الرئيسية. وكل الأحزاب الأخرى، التي لا تشارك في الحكومة، تتلقى مساعدة مالية من الحكومة لتغطية مصروفاتها النيابية.

– أكبر الأحزاب في بريطانيا حزبا المحافظين والعمال، ويليهما حزب الديمقراطيين الأحرار.

–حزب المحافظين: نشأ أواخر القرن السابع عشر الميلادي. وكان مؤيدًا للسلطة الملكية، ومعارضًا للإصلاح أو التغيير السريع. وظل حزب المحافظين أحد الحزبين الرئيسيين في

بريطانيا بصفة مستمرة. ومنذ الحرب العالمية الأولى (١٩٣٩ -١٩٤٥) قضى حزب المحافظين زمنًا في السلطة، أكثر مما قضاه في المعارضة.

-حزب العمال: يستمد أكثر التأييد من النقابات العمالية وينتسب إليه نحو خمسة ملايين من أعضاء النقابات، بالإضافة إلى أعضائه. ظهر حزب العمال عام ١٩٠٠م، وبدأ يحل محل حزب الأحرار تدريجياً، خلال السنوات الممتدة من ١٩٠٦م إلى ١٩٢١م. ومنذ ذلك الوقت، تولى الحكم ست مرات.

-حزب الديمقراطيين الأحرار:نشأ نتيجة الاندماج بين حزب الديمقراطيين والحزب الاشتراكي الديمقراطي. فَقَدَ حزب الديمقراطيين كثيراً من قوته في العشرينيات من القرن العشرين. أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس عام ١٩٨١، فلم يلبث أن تراجعت شعبيته. وفي عام ١٩٨٨ اندمج الحزبان ليشكلا حزب الديمقراطيين الأحرار.

- الأحزاب الصغيرة: فهي تختلف عن الأحزاب الكبيرة، لتبنيها سياسات أكثر يسارية، كالحزب الشيوعي البريطاني أو أكثر يمينية كالجبهة الوطنية والحزب الوطني البريطاني. وخلال الثمانينيات من القرن العشرين حقق حزب الخضر ظهورًا سريعًا بشعاراته الداعية للحفاظ على البيئة.

_ الأحزاب الصغيرة ذات طابع إقليمي في كل من اسكتلندا، وويلز، وايرلندا الشمالية: يركز أكثر هذه الأحزاب الصغيرة على أهداف محلية، أو يطالب بتوسيع صلاحيات الحكم المحلي لأقاليمها.

تبرز أهمية دراسة النظام السياسي الفرنسي من خلال نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى : لقد ساهم التنوير الفرنسي بشكل فعّال فيما يُطلق عليه اسم " ثورة العالم الغربية " على كلا جانبي الأطلسي.

النقطة الثانية: يشكل تاريخ أنظمة الحكم السابقة في فرنسا مادة غنية للباحثين في مجال الدراسات السياسية ، لاسيما المعنيين بدراسة أسباب نشوء وانهيار المؤسسات السياسية بشكل عام ، في حين أنّ جمع نموذجين من أنظمة الحكم الديمقراطية (الرئاسي و البرلماني) جعل الجمهورية الفرنسية الخامسة تنفرد بتجربة دستورية ناجحة ، إلا أن هذه التجربة لم يُكتب لها النجاح في بلاد أخرى.

أولاً : نبذة عن تاريخ النظام السياسي في فرنسا.

– انتهت فترة الأنظمة الثورية ،التي جاءت بعد اجتياح الباستيل في العام ١٧٨٩ وسقوط النظام الملكي بعد ذلك بثلاث سنوات ، باستيلاء نابليون بونابرت على السلطة الذي نادى بنفسه قنصلاً أول ، ومن ثم إمبراطوراً.

– جراء سياسات نابليون الخارجية شكّلت الدول الأوروبية الأخرى تحالفاً ضده أجبره على الاستسلام وإعادة العرش إلى عائلة " بوربون " .

– الشعب الفرنسي لم يكن راضياً عن الطريقة التي حكم بها آل بوربون فرنسا ، مما قاد إلى قيام ثورة أخرى عام ١٨٣٠ أدّت إلى عزل آخر ملوك " بوربون " عن العرش ، واستبداله بالملك لويس فيليب اورليان الذي وعد بحكم أكثر اعتدالاً ومقيّد بدستور جديد .

–أدى ازدياد النقمة داخل صفوف الطبقة البرجوازية المتنامية وسكان المدن إلى نشوب ثورة جديدة عام ١٨٤٨ ، جاء معها الإعلان عن الجمهورية الثانية.

– قاد الصراع بين أفراد الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة على السلطة إلى شل فاعلية الحكومة آنذاك ، وإلى حدوث فوضى كبيرة في الشارع الفرنسي ، الأمر الذي سهّل وصول لويس نابليون (حفيد نابليون الأول أو الإمبراطور الأول) إلى السلطة ، وتمّ تتويجه ملكاً لفرنسا باسم نابليون الثالث عام ١٨٥٢ .

– استطاع نابليون الثالث تحقيق الاستقرار لفرنسا لمدة تزيد عن أكثر من عشر سنوات ، إلا أنّ مغامراته الخارجية في السنوات الأخيرة من حكمه ، أدت إلى وقوعه بالأسر خلال الحرب الفرنسية – البروسية سنة ١٨٧٠ . وكان هذا الأسر بداية لحقبة أخرى من الاضطرابات:

* جرى احتلال فرنسا ، وأُجبرت على استسلام مهين.

* أعلن الراديكاليون كومونة باريس التي صمدت لمدة شهرين إلى أن سحقتها قوات الحكومة الفرنسية المحافظة.

* بعد سقوط الكومونة ، قاد الصراع بين الجمهوريين والملكيين إلى تأسيس الجمهورية الثالثة المحافظة في العام ١٨٧١ ، وإقرار دستور جديد للبلاد في العام ١٨٧٥ .

– أثبتت الجمهورية الثالثة أنها أطول نظام حكم عرفته فرنسا الحديثة ، حيث أنها بقيت قائمة حتى هزيمة فرنسا واحتلالها من قبل ألمانيا النازية في عام ١٩٤٠ .

– في عام ١٩٤٤ دخل الجنرال ديغول إلى باريس المحررة ، وباشر القيام بإصلاحات ديمقراطية واسعة مع إعلان الجمهورية الرابعة ، إلا أنه بعد أقل من سنتين استقال من رئاسة الحكومة المؤقتة .

– فشلت حكومات الجمهورية الرابعة إلى حد ما في إدارة الملفات السياسية التي فرضتها الحرب الباردة والثورة ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، كذلك فشلت في التعامل مع الملفات الداخلية، الأمر الذي كاد يقود إلى حرب أهلية في العام ١٩٥٨ .

– كان هناك إجماعاً لدى القوى السياسية الفرنسية بضرورة عودة ديغول إلى السلطة ومساعدة البلد على إقامة مؤسسات أكثر استقراراً ، نظراً لما يتمتع به من شعبية في الشارع الفرنسي.

– تمّ إقرار دستور جديد لفرنسا عبر استفتاء شعبي عام ١٩٥٨ .ومنذ ذلك الحين وفرنسا تعيش في ظل دستور الجمهورية الخامسة .

ثانياً : الدستور وبنية الحكومة

١– الدستور:

– عمل دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لعام ١٩٥٨ على تلافي محاذير النظام التمثيلي وعدم الاستقرار الحكومي، من خلال إصلاح السلطة التنفيذية وعقلنة البرلمانية حيث أقام توازناً بين امتيازات البرلمان والحكومة، دون المساس بسيادة التمثيل الوطني، و متجنباً عدم الاستقرار الحكومي.

– أعطى دستور ١٩٥٨، أولوية للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية. فنظم في أبوابه الثاني والثالث والرابع عمل رئاسة الجمهورية، والحكومة ، والبرلمان .

– جاء التنظيم الشكلي الجديد لقلب المفاهيم الدستورية التي سادت في الجمهورية الرابعة تحديداً ، و التي أعطت أولوية للبرلمان على حساب السلطة التنفيذية.

٢– السلطة التنفيذية:

أ – رئيس الجمهورية:

– أنشأ النظام البرلماني للجمهوريتين الثالثة والرابعة ثنائية تنفيذية : رئيس جمهورية وحكومة. ولم يكن الرئيس في ظل هاتين الجمهوريتين صانعاً فعلياً للقرارات الحكومية.

– أحدث دستور ١٩٥٨ قطيعة مع النظام السابق، فعلى الرغم من أنه حافظ على ثنائية السلطة التنفيذية، إلا أنه أعطى الأولوية لرئيس الجمهورية على الحكومة ، خصوصاً على الوزير الأول، بفضل طريقة تعيين الرئيس و بموجب صلاحياته. فمن جهة فإنّ رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع العام ويصبح ممثلاً للسيادة الوطنية، وهذا الأمر يعطيه سلطاناً سياسياً كبيراً ، ومن جهة أخرى فإن الرئيس ، هو الذي يعين الوزارة ، و يملك حق حل الجمعية الوطنية ، كما أن المادة ١٦ من الدستور تمنحه سلطات واسعة جداً في وقت الأزمات.

– إن عدم وضوح مواد الدستور المتعلقة بتوزيع السلطات بين رئيس الجمهورية من جهة، و بين الحكومة والوزير الأول من جهة ثانية ، أعطى للرئيس أحياناً الدور الأكبر في اتخاذ القرار.

وضع ومهام وصلاحيات الرئيس :

*رئيس الجمهورية الفرنسية هو أعلى منصب في داخل الهيئة التنفيذية، فهو حامي الاستقلال الوطني ووحدة أراضي البلاد. .

*يُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع الحر المباشر لمدة خمس سنوات .

* يعمل على احترام الدستور ، ويتولى تسيير السلطات العامة ، ويحرص على استمرارية الدولة.

* رئيس الجمهورية هو قائد القوات المسلحة ، ويجب عليه بمقتضى هذا المنصب أن يكون مسؤولاً أساسياً في مسائل الدفاع كافةً.

* يقوم الرئيس بدور أساسي في تسيير الشأن الدبلوماسي ، ويمثل فرنسا في الخارج.

سلطات الرئيس :

نوعان : السلطات المتقاسمة والسلطات الخاصة.

* السلطات المتقاسمة: تستدعي توقيعاً مصدقاً من جانب الحكومة الفرنسية . فعلى سبيل المثال: يندرج توقيع المراسيم والقرارات التي تُتخذ بالتشاور مع مجلس الوزراء وإصدار القوانين ضمن السلطات المتقاسمة. ويتقاسم مع البرلمان مبادرة مراجعة الدستور باقتراح من رئيس الوزراء لرئيس الجمهورية .

* السلطات الخاصة : لا تستدعي تشاوراً مع أي جهة أخرى . مثل حق إقرار إجراء استفتاء شعبي أو حل الجمعية الوطنية أو تطبيق المادة السادسة عشرة من الدستور التي تعطي لرئيس الجمهورية سلطات خاصة في وقت الأزمات من أجل حماية الديمقراطية وإعادة تسيير السلطات العامة في أسرع وقت ممكن.

* يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء ، ويعود إلى الرئيس إنهاء مهامه عند تقديم رئيس الوزراء استقالة حكومته.

* يقوم رئيس الجمهورية كذلك بتعيين الأعضاء الآخرين في الحكومة ،وإنهاء مهامهم باقتراح من رئيس الوزراء ، كما يقوم برئاسة مجلس الوزراء وبتوقيع المراسيم والقرارات.

* يعود إلى الرئيس تعيين سفراء فرنسا في الخارج ، كما يعود إليه والتفاوض بشأن المعاهدات و المصادقة عليها .

* يستطيع الرئيس عرض بعض مشاريع القوانين على استفتاء شعبي والمصادقة عليها .

* يمكنه حل الجمعية الوطنية و دعوة البرلمان إلى دورة استثنائية.

* يمكنه دعوة المجلس الدستوري إلى الاجتماع و يعود إليه اختيار ثلاثة من أعضائه وتعيين رئيسه.(المجلس الدستوري يبت في دستورية القوانين)

* يقوم الرئيس بضمان استقلال السلطة القضائية كما يرأس مجلس القضاء الأعلى و يتمتع الرئيس بحق إصدار العفو.

* يتمتع رئيس الجمهورية بحصانة مؤقتة خلال ولايته وتنتهي مع انتهائها . ولا يعتبر الرئيس مسؤولاً عن تصرفات تمّت ضمن ممارسة مهامه.

* في حال شغور منصب الرئيس بسبب الإعاقة أو الوفاة أو العزل يمارس مهام الرئيس رئيس مجلس الشيوخ . في حال إعاقة أو وفاة رئيس مجلس الشيوخ تؤول المهام إلى رئيس الحكومة.

ب – الحكومة

– دور الحكومة ليس أقل أهمية من دور رئيس الجمهورية في النظام السياسي الفرنسي وبالتالي في صياغة السياسات العامة للدولة. فالأحكام الدستورية المتعلقة بالحكومة تنص على أن "الحكومة تحدد و تقود سياسة الأمة، و تتولى الإدارة و القوة العسكرية، و هي مسؤولة أمام البرلمان..".

– تتشكل الحكومة بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية. و لكن تختلف كيفية تعيين الوزير الأول عن باقي أعضاء الحكومة. فنظرياً يملك رئيس الجمهورية عند تعيينه للوزير الأول سلطة تقديرية واسعة، بحيث يمكنه تعيين من يشاء.

– اختيار رئيس الجمهورية ليس دائماً سهلاً. فالتطبيق العملي دلّ على أن الرئيس يصبح مرغماً على تعيين زعيم الحزب المسيطر على الأغلبية في البرلمان في منصب الوزير الأول، أو الشخص الذي تفرضه الأغلبية في البرلمان.

وهذا ما يحدث عندما لا يتمتع الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية بالأغلبية في البرلمان، وبالتحديد في الجمعية الوطنية.

<u>تعيين أعضاء الحكومة:</u>

– الوزراء يعينون من قبل رئيس الجمهورية، ولكن بناءً على اقتراح من الوزير الأول المُعيَّن من قبل رئيس الجمهورية.

– يعود إلى الوزير الأول، من حيث المبدأ أو نظرياً، وحده أمر تشكيل فريقه الوزاري. أما من الناحية العملية فإنّ الرئيس– وحسب الوضع السياسي– يتدخل بصورة محدودة أو واسعة في تشكيل الحكومة.

– تتقدم الحكومة إذا أرادت باستقالتها إلى رئيس الجمهورية. ومن حيث المبدأ، و كما أكد الجنرال ديغول عام ١٩٥٨، لا يمكن لرئيس الجمهورية عزل الوزير الأول. فإسقاط الحكومة لا يتم إلا من خلال حجب الثقة عنها من قبل الجمعية الوطنية.

<u>تنظيم الحكومة :</u>

– لا يوجد عدد محدد لأعضاء الحكومة، فهذا العدد يختلف من حكومة إلى أخرى. فهناك في كل حكومة يتمّ إنشاء، أو دمج، أو إلغاء بعض الوزارات، وهذا ما يسمح بتطوير عمل الحكومة من خلال إعادة هيكلتها من القمة عند كل تشكيل حكومي جديد.

– تتكوّن الحكومة من عدة فئات من الوزراء:

أ: وزراء الدولة

ب:الوزراء المفوضون لدى الوزير الأول

ج: الوزراء بحقائب

د: الوزراء المفوضون لدى وزراء

<u>سلطات الحكومة:</u>

أ – **سلطات الوزير الأول:**

١– الأولوية دائماً لرئيس الجمهورية، لكن التطبيق العملي في العلاقة بين الوزير الأول ورئيس الجمهورية (رأسي السلطة التنفيذية) أفرز نظاما ثنائياً متناغماً أو متصارعاً. في الفترات السياسية التي يكون فيها رئيس الجمهورية والوزير الأول من نفس الحزب السياسي أو ينتميان إلى نفس الأغلبية في الجمعية الوطنية، نجد أن هذا الثنائي متناغماً إلى حد كبير. أما في الفترات السياسية التي يكون فيها تعايش أو مساكنة ، أي في الفترات التي لا يكون فيها رئيس الجمهورية والوزير الأول من نفس الحزب السياسي أو لا ينتميان معاً إلى الأغلبية في الجمعية الوطنية، نجد هذا الثنائي متصارعاً.

٢– يدير الوزير الأول عمل الحكومة، تساعده في ذلك الأمانة العامة للحكومة. وهذه الأمانة تعتبر جهازاً إدارياً مهمته تحضير الملفات بالتعاون مع فريق عمل الوزير الأول، وتقوم بإعداد محاضر جلسات مجلس الوزراء.

وتبدو مظاهر ممارسة الوزير الأول لمهامه بإدارة عمل الحكومة من خلال ما يلي :

– يتدخل في قرار تعيين الوزراء وعزلهم.

– يمارس سلطة تسلسلية على الوزراء من خلال التوجّه إليهم بتعليمات ، ومن خلال تنسيق عملهم، والتحكيم فيما بينهم. غير أنه لا يملك سلطة الحلول محل الوزراء.

– هو الوحيد الذي يملك سلطة طرح مسؤولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية.

– يرأس جلسات مجلس الوزراء في حالة غياب رئيس الجمهورية، بناء على تفويض من هذا الأخير.

– يعتبر الوزير الأول الرئيس الإداري الأعلى. و بهذه الصفة يمارس سلطة رقابة واسعة على عمل الإدارة في مختلف الوزارات، و يملك سلطة التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية، باستثناء تلك الخاضعة لاختصاص رئيس الجمهورية.

٣– سياسياً، يعتبر الوزير الأول، من حيث المبدأ، الزعيم الطبيعي للأغلبية في البرلمان. أما من الناحية الفنية أو الإجرائية، فهو الذي يقدم للبرلمان الاقتراحات و مشاريع القوانين باسم الحكومة، وهو الذي يملك سلطة الطلب باسم الحكومة من المجلس الدستوري النظر في دستورية قانون أقره البرلمان.

٤– يعتبر الوزير الأول، بمقتضى الدستور، هو المكلف بتنفيذ القوانين.

٥– يعتبر الوزير الأول، ، المسؤول عن الدفاع الوطني، في حين أن الحكومة كهيئة جماعية "تملك التصرف بالقوة المسلحة". وهذا الأمر يجعل مسألة الدفاع الوطني موزعة بين رئيس الجمهورية الذي يعتبر قائد الجيش، وبين الوزير الأول والحكومة.

ب – السلطات الحكومة (الجماعية):

– تتخذ الحكومة في ممارسة مهامها الجماعية قراراتها في مجلس الوزراء، الذي يترأسه رئيس الجمهورية.

– يعود إلى الحكومة سلطة "تحديد و قيادة سياسة الأمة". هذه السلطة للحكومة تمارسها بالتعاون مع السلطات التي يمنحها الدستور إلى رئيس الجمهورية كحامي للدستور، وكضامن للاستقلال الوطني ووحدة التراب الوطني. وتملك الحكومة عدة وسائل من أجل القيام بمهمة تحديد وقيادة سياسة الدولة:

أولاً: من خلال المداولات والقرارات في مجلس الوزراء : فالدستور ينص على مجموعة من القرارات التي يجب أن تخضع للنقاش بشكل جماعي في مجلس الوزراء. ومجلس الوزراء يحدد، من حيث المبدأ، سياسة الأمة، ويتخذ عدة إجراءات لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ.

ثانياً: من خلال مشاريع القوانين : فالحكومة تملك حق تقديم مشاريع قوانين وتحيلها إلى البرلمان بعد إقرارها في مجلس الوزراء.

ثالثاً : من خلال القرارات المتعلقة بالإجراءات التشريعية ،والعديد من المراسيم التي تتخذ في مجلس الوزراء

رابعاً : من خلال القرار بتقديم اقتراح إلى رئيس الجمهورية بعرض أمر ما على الاستفتاء ، يجب أن يتخذ في مجلس الوزراء.

ولتنفيذ هذه السياسة تملك الحكومة الإدارة والقوة المسلحة . (فالحكومة تأمر والإدارة والقوة المسلحة تنفذ). أي لا توجد أية سلطة إدارية أو عسكرية يمكنها أن تقف في مواجهة إرادة الحكومة في تنفيذ سياستها.

– أظهر التطبيق العملي فيما يتعلق بتحديد و قيادة السياسة العامة، ما يسمى بنظرية "المجال المحجوز لرئيس الجمهورية". وهذا المجال ينحصر حالياً في أمرين : الشؤون الخارجية والدفاع الوطني. وما عداهما يدخل في مجال عمل الحكومة.

ج – **سلطات الوزراء :**

– تأتي سلطة الوزراء تسلسلياً في السلطة التنفيذية في المرتبة الرابعة بعد رئيس الجمهورية والوزير الأول والحكومة. ويتمتع الوزراء ببعض السلطات الخاصة بحكم كونهم على رأس الوزارات التي يشغلونها. فالوزير يعتبر الرئيس الإداري الأعلى في وزارته. وبهذه الصفة يتمتع بالسلطات التالية :

–يتمتع الوزير بسلطة تنظيمية محدودة. فيستطيع أن يصدر قرارات تنظيمية تتعلق بتنظيم وعمل المرافق التابعة لوزارته.

–يتمتع بسلطة التعيين، بناءً على تفويض من الوزير الأول، في الوظائف التابعة لمرافق وزارته.

–يعتبر الوزير آمر الصرف للنفقات المتعلقة بوزارته والمرافق التابعة لها.

٣– السلطة التشريعية:

* الجمعية الوطنية الفرنسية :

تُشكّل "الجمعية الوطنية" و"مجلس الشيوخ" معًا البرلمان أو المجلس النيابي، ويمثلان مركز السلطة التشريعية في فرنسا.

أ– نظام عمل الجمعية الوطنية:

–تضم الجمعية الوطنية الفرنسية /٥٠٠ / نائب. (وتحوّل هذا العدد إلى ٥٧٧، منذ عام ١٩٨٦م)، يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر الذي يجري على مرحلتين، ضمن دوائر انتخابية متراوحة الحجم (بحيث يمثل كل نائب حوالي /١٠٠ / ألف مواطن). وتستمرّ مدة الدورة النيابية الواحدة للجمعية الوطنية لفترة أقصاها / ٥ / سنوات، وقد تُختصر هذه المدة، إذا قرّر رئيس الجمهورية حلّ الجمعية.

– ينصّ الدستور الفرنسي على أن تكون للجمعية دورتان عاديتان خلال العام الواحد، وهما: دورة الخريف، التي تفتتح في الثاني من تشرين الأول، وتستمر ثمانين يوماً، وتخصص أساساً لمناقشة ميزانية الدولة؛ ودورة الربيع، التي تُفتتح في الثاني من نيسان، ولا تتجاوز مدتها تسعين

يوماً وتخصص لبحث الشؤون العامة . ويمكن أن تضاف إلى هاتين الدورتين الاعتياديتين دورات أخرى استثنائية، يتم عقدها وإنهاؤها بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

– معظم الجلسات التي تعقدها الجمعية الوطنية جلسات عامة مفتوحة، تنقُل الصحافة الفرنسية تفاصيل مداولاتها، كما يُنشر مضمون تلك المداولات كاملاً في الجريدة الرسمية في فرنسا.

– هناك جلسة أسبوعية للجمعية، هي جلسة يوم الأربعاء، تُخصّص لمناقشة قضايا الساعة، ويطرح النواب خلالها أسئلة مباشرة على أعضاء الحكومة، وتُنقل مداولات تلك الجلسة تليفزيونياً لجمهور المشاهدين.

ب – **مهام الجمعية الوطنية:**

– مناقشة مشروعات القوانين التي تقدّمها الحكومة، والمقترحات التي يتقدّم به النواب أو المحوّلة من مجلس الشيوخ.

– تتمتع الجمعية الوطنية بصلاحية مراقبة عمل الحكومة، وبإمكانها اقتراح حجب الثقة عنها، وطرح ذلك لتصويت النواب.

– المناقشات التي تجري خلال جلسات الجمعية الوطنية، يتمّ الإعداد لها من خلال عمل طويل تقوم به اللجان الست الدائمة والمتخصصة التي نص الدستور الفرنسي على تشكيلها ضمن الجمعية، والتي لابد أن ينتمي كل من أعضاء الجمعية إلى واحدة منها. وهذه اللجان الست كالآتي:

- ☒ . لجنة الشؤون الثقافية، والعائلية، والاجتماعية.
- ☒ . لجنة الشؤون الخارجية.
- ☒ . لجنة شؤون الدفاع الوطني والقوات المسلحة.
- ☒ . لجنة الشؤون المالية، والاقتصاد العام، والتخطيط؛ وتعالج المسائل ذات العلاقة بالقوانين المالية، والمراقبة المالية للمؤسسات العامة، والمشكلات الاقتصادية المتصلة بالعُمْلة، والقروض والنظام الجبائي، وغيرها.
- ☒ . لجنة إعداد القوانين الدستورية، والتشريع والإدارة العامة لشؤون الجمهورية؛ وتختصّ إلى جانب مسائل القانون الدستوري، والقانون المدني، والقانون الجنائي، والقانون التجاري، والتنظيم القضائي، بكل ما يتعلق بشؤون الجماعات المحلية، والعلاقات مع الدولة، والجماعات الإقليمية.
- ☒ . لجنة شؤون الإنتاج والمبادلات؛ وتعالج المشكلات الاقتصادية كما تظهر في كل من قطاعات الصناعة، والزراعة، والطاقة، والتجارة، وتنظيم المدن، والإسكان، والاتصالات، والنقل، والبيئة.

* وتضمّ لجنة الشؤون الثقافية ولجنة شؤون الإنتاج عدداً من الأعضاء لا يتجاوز ١٤٥ عضواً؛ في حين تضمّ كلّ من اللجان الأربع الأخرى ما لا يزيد على ٧٣ عضواً. وقد تم تحديد هذا العدد على نحو يسمح لجميع النواب بأن يشاركوا في أعمال اللجان الدائمة، علماً بأن نظام الجمعية الوطنية ينص على ألا ينتمي أي من النواب إلى أكثر من لجنة.

* وفي بدء كل دورة نيابية، ثم في مطلع كل دورة سنوية عادية، تعيّن الجمعية الوطنية أعضاء كل من تلك اللجان بناء على مبدأ التمثيل النسبي لمختلف المجموعات السياسية الممثلة في الجمعية، وكذلك بناء على توصية من رؤساء تلك المجموعات.

* وتعيّن كل من اللجان مكتباً لإدارة أعمالها، يضمّ رئيسها، وعدداً يتراوح ما بين ثلاثة رؤساء مساعدين أو أربعة، وثلاثة أمناء أو أربعة، بحسب عدد أعضاء تلك اللجنة. وعلاوة على ذلك، تعيّن لجنة الشؤون المالية "مقرّراً عاماً ضمن مكتبها.

* وتتولى كل من اللجان الدائمة تحديد جدول أعمالها. غير أنه لا يمكنها أن تجتمع مع الجمعية الوطنية منعقدة إلا لمناقشة المسائل المستعجلة التي تحيلها إليها الجمعية، أو لمناقشة مشروعات القوانين الواردة ضمن جدول أعمال الجمعية.

* يحق للبرلمان إقالة الرئيس إذا تبين أنه قام بالإخلال بواجباته بشكل يتعارض مع مهامه وذلك منذ مراجعة الدستور في شباط ٢٠٠٧ . ويتحول البرلمان إلى محكمة عليا إذا أصدر قرار إقالة الرئيس.

*<u>مجلس الشيوخ الفرنسي :</u>

– لمجلس الشيوخ الفرنسي ٣٢١ عضواً يتم انتخابهم لفترة مدتها تسع سنوات بالاقتراع العام من قبل هيئة من الناخبين تتألف من النواب، والمستشارين المحليين، والمستشارين العامين، وممثلين عن المجالس البلدية في كل محافظة من المحافظات الفرنسية. ويتم تجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وانتخاب رئيس جديد للمجلس كل ثلاث سنوات.

– لمجلس الشيوخ الفرنسي دور مشابه لدور الجمعية الوطنية، فكلاهما يعملان معاً، أو أحدهما تلو الآخر، على دراسة مشروعات القوانين. فأعضاء مجلس الشيوخ يعكفون على فحص تلك المشروعات بعد إعدادها من قبل النواب في الجمعية الوطنية، ويمكن لآرائهم بشأنها أن تُسفر عن تعديل في صياغة نصوص تلك القوانين.

– إذا حدث خلاف بين المجلسين، فليس أمام مجلس الشيوخ عندها سوى القبول برأي النواب في الجمعية الوطنية

– عضو مجلس الشيوخ يضطلع في الأساس بدور المشرّع، لكن صلاحياته في هذا المجال تنحصر في اقتراح تعديلات على مشروعات القوانين والمقترحات التي يتقدم بها النواب في الجمعية الوطنية. وفي حين تتمتع الجمعية الوطنية بصلاحيات أوسع في مجال التشريع، إلا أنه

لا يمكن للحكومة أن تتجاهل أو تصرف النظر عن رأي مجلس الشيوخ في كل ما يخص مراجعة الدستور.

صلاحيات مجلس الشيوخ:

-باستثناء حق التصويت على حجب الثقة عن الحكومة، فإن لأعضاء مجلس الشيوخ صلاحيات مماثلة لصلاحيات زملائهم من النواب في الجمعية الوطنية من حيث مراقبة عمل الحكومة. ويتم ذلك من خلال مساءلات يوجهونها بشكل مكتوب إلى الوزراء، أو من خلال مناقشات تجري بعد أي إعلان يخص مسألة من مسائل السياسة العامة، أو من خلال لجان تحقيق.

- بالإضافة إلى صلاحية التصويت على القوانين ومراقبة الحكومة، فإن مجلس الشيوخ الفرنسي مكلّف، بموجب دستور عام ١٩٥٨، بتمثيل مختلف الجماعات المحلية المنتشرة داخل الجمهورية، أي البلديات، والمحافظات، والمناطق، وكذلك أقاليم ما وراء البحار. كما أن الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا ممثلون هم كذلك داخل مجلس الشيوخ.

-من شأن تركيبة المجلس هذه، وأسلوب عمله، والأسلوب الذي يتم به انتخاب أعضائه، والمدة الزمنية التي تستغرقها عضوية كل منهم، أن تضمن نوعاً من الاستقرار السياسي في فرنسا، خصوصاً وأن مجلس الشيوخ لا يمكن حله.

- لطبيعة الاستمرارية هذه بالذات التي يتمتع بها المجلس، فإن الدستور الفرنسي يمنح رئيس مجلس الشيوخ صلاحية الاضطلاع مؤقتاً بمهام رئيس الجمهورية إذا حدث شغور لأي سبب من الأسباب في منصب الرئاسة.

وعلى ذلك النحو، يشكل مجلس الشيوخ عامل استقرار مؤسساتي في فرنسا، إذ هو الذي يضمن استمرار عمل السلطات العامة في هذا البلد، مما سينعكس إيجابياً بالضرورة على عمل الدولة بأسرها.

ثالثاً : مواضيع الثقافة السياسية في فرنسا

يحدد غابرييل ألموند ثلاثة مواضيع للثقافة السياسية : عبء التاريخ ، التجريد والرمزية ، عدم الثقة في الحكومة والسياسة.

١- <u>عبء التاريخ</u> : يرى ألموند أن الفرنسيين مغرمون بتاريخهم ، حيث ما يزال إقطاعيو الماضي مفروضين – بشكل دائم – على صراعات الحاضر . ونتج عن هذا الاستخدام العاطفي للذكريات التاريخية طموحات جامدة ومحاذير ومحرمات تعقّد عملية اتخاذ القرار السياسي.

٢- <u>التجريد والرمزية</u> : يعتبر ألموند أن الملكية قامت في عصر التنوير بمسعى للتعويض عن استبدادها اتجاه الطبقات المثقفة ، بمنح المثقفين حرية التعبير عن آرائهم في مختلف المواضيع شريطة أن تبقى المناقشات عامة وتجريدية . ومنذ ذلك الحين لم يتلاشى الإصرار على مناقشة

مجموعة واسعة من المسائل بتعابير فلسفية فضفاضة ، في حين أنّ سطوة التجريدية تعكسها المعاني التي تعزى إلى رموز وطقوس . فالمجموعات الريفية التي ناصرت أحد الفريقين المتناحرين خلال الثورة الفرنسية ما زالت تجل أبطالاً مختلفين ، حتى بعد مرور قرنين من الزمان. ويبدو أن لا خصام حقيقي بينهم ، لكنهم ورثوا رموزهم وعاداتهم السياسية والدينية التي أبقتهم متباعدين. ويساعد هذا التقليد في تفسير السبب في أن أمة متحدة في الاعتزاز بتجربتها التاريخية المشتركة تتمسك بتفسيرات متضادة لما تعنيه هذه التجربة.

٣- <u>عدم الثقة في الحكومة والسياسة</u>: يرى ألموند أنّ الفرنسيين يعيشون ازدواجية تجمع بين عدم الثقة في الحكومة والتوقعات الكبيرة منها . فالمواطن الفرنسي لا يثق في السلطات لكنه يرغب في أن تغذي له فرديته وحبه للمساواة ، ويحمّل الحكومة مسؤولية المعوقات التي تواجهه، وإذا ما شارك في الحياة العامة فإنه يأمل في إضعاف الحكومة بدل أن يشجع التغيير . وقد اعتاد الفرنسيون فكرة أنه لا يمكن إحداث تغيير شامل إلا عن طريق انتفاضة كبرى . فمنذ الثورة الفرنسية الكبرى تعرّض كل فرنسي – لأكثر من مرة – لمناسبات مليئة بالإثارة السياسية ، تبعتها خيبات أمل . وتقود هذه المواقف في بعض الأحيان إلى شك في إمكانية حدوث أي تغيير .

كانت القوى المنتصرة تشرّع مبادئها وفلسفتها في وثيقة شاملة عادةً دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح وطموحات القوى الأخرى ، ولهذا لم تلعب الدساتير التي وجدت قبل الجمهورية الخامسة دور الميثاق الأساسي لدى القوى السياسية الفاعلة آنذاك على الساحة الفرنسية.

كذلك لم يعتبر جميع الفرنسيين أن دستور ١٩٥٨ مرضي ، فقد أيدته آنذاك القوى السياسية الموالية لديغول ، في حين عملت قوى أخرى ضدّه ، ولكن هذا الأمر أخذ يتغيّر بعد عام ١٩٦٢ بعد أن أصبح الرئيس يُنتخب عبر الاقتراع العام المباشر .

وكان انتخاب متيران عام ١٩٨١ وانتقال السلطة بشكل سلمي من اليمين إلى أغلبية يسارية ، قد دفن جدلاً دستورياً عمره مئتي عام بين أفراد النخبة الفرنسية . ولكن لا يزال المواطن الفرنسي يثق بالمسؤولين المحليين والمنظمات المهنية والنقابات أكثر من الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان.

رابعاً : مقارنة بين النظامين السياسيين في فرنسا وسويسرا:

<u>فرنسا:</u>

* يمنح الدستور الفرنسي لرئيس الجمهورية سلطات واسعة جداً، فهو رئيس الدبلوماسية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعيّن ويقيل الحكومة ورئيسها.

* انتخاب الرئيس، يتم عن طريق الاقتراع العام المباشر على دورتين. وفي الآونة الأخيرة، تم تقليص مدة حكمه من ٧ إلى ٥ أعوام، لتماثل الفترة النيابية لأعضاء الجمعية الوطنية، الذين يُنتخبون إثر انتخاب الرئيس بنظام الاقتراع الأكثري.

* كل الحياة السياسية الفرنسية مطبوعة بالاستقطاب القائم بين اليسار واليمين، حيث يلعب كل منهما بالتناوب دور الأغلبية والمعارضة.

* يجب على الرئيس فور انتخابه، أن يُسمي وزيراً أول، الذي يقوم بدوره باختيار أعضاء الحكومة (يتراوح عددهم ما بين ٣٠ و٥٠). الوزير الأول مسؤول أمام البرلمان، الذي يُمكن له – نظرياً – الإطاحة به، لكن هذا لم يحدُث أبداً، حيث أن جميع حكومات الجمهورية الخامسة، التي اضطرت لاجتياز هذا الاختبار المسمّى "التصويت بالثقة"، حصلت على دعم النواب. في مقابل ذلك، لا يتوانى الرئيس عن استعمال حقه في تغيير الحكومة. فقد أقدم الرؤساء الخمسة– قبل ساركوزي– الذين تناوبوا على الرئاسة في فرنسا منذ عام ١٩٥٨، على تغيير رئيس الوزراء ١٨ مرة، فيما اضطر البعض من هؤلاء إلى تغيير تشكيلة حكومتهم مرات عديدة.

على مدى حوالي ثلاثين عاماً، كان رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ينتميان إلى نفس الحزب، لكن في عام ١٩٨٦، وفي أعقاب فوز اليمين في الانتخابات البرلمانية، وجد الاشتراكي فرانسوا متيران نفسه مضطراً لتسمية الديغولي جاك شيراك وزيراً أول. ولاشك بأن هذا " التعايش" القسري في السلطة بين رئيس وحكومة من معسكرين متعارضين، يُضعف إلى حدٍّ كبير سلطات الرئيس، الذي يقتصر حينها على لعب دور حارس المؤسسات وممثل فرنسا في الخارج. كذلك اضطر متيران مجدداً للتعايش من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ (مع إيدوار بالادور) ثم جاء الدور على الرئيس جاك شيراك، الذي تعايش ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ مع الاشتراكي ليونيل جوسبان في منصب الوزير الأول بعد أن حاز اليسار على الأغلبية في البرلمان.

* تتميّز الديمقراطية الفرنسية بأنها تمثيلية بالأساس، ففي كل خمسة أعوام ينتخب المواطنون رئيساً وبرلماناً، كما أن المعسكر الذي يحصل على أغلبية النواب، يضمن الحصول على جميع المناصب الوزارية. كما يُدعى الفرنسيون إلى صناديق الاقتراع في كل ستة أعوام لتجديد سلطاتهم البلدية والجهوية، إضافة إلى ذلك، هناك إمكانية لأن يقوم رئيس الجمهورية بدعوتهم للتصويت حول قضية ما، نظرا لأن الدستور يُعطيه سلطة تنظيم استفتاء. منذ عام ١٩٥٨، استُعملت هذه الإمكانية عشر مرات، وتعلّقت بقضايا مهمة، مثل الجزائر وكاليدونيا الجديدة أو معاهدة ماستريخت، التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي وفتحت الطريق أمام إصدار اليورو. ومن بين هذه الاستفتاءات، رفض الناخبون الفرنسيون اثنين، وهما إصلاح نظام الأقاليم ومجلس الشيوخ في عام ١٩٦٩ (وهو ما أدى إلى استقالة الجنرال ديغول) والمعاهدة الدستورية الأوروبية في عام ٢٠٠٥.

سويسرا:

* على النقيض مما سبق، يمكن أن يوصف النظام السياسي السويسري بأنه ديمقراطي تشاركي، حيث أن السويسريين مدعوون للتصويت أربع مرات في السنة على أقل تقدير، وفي معظم الأحيان، يكون ذلك عبر آليات الديمقراطية المباشرة المتمثلة في المبادرة الشعبية (عندما تقترح مجموعة من المواطنين إدخال تعديل على الدستور) أو الاستفتاء، الذي يُتيح إمكانية طرح قانون صوّت عليه البرلمان الفدرالي على التصويت الشعبي.

– وبخصوص الانتخابات، يختار المواطنون في كل أربعة أعوام سلطاتهم البلدية، إضافة إلى البرلمان المحلي والحكومة للكانتون الذي يقيمون فيه.

– وبحكم النظام الفدرالي، المعمول به في سويسرا ، فإن أغلبية القوانين التي تنظم الحياة اليومية للناس، هي قوانين صادرة عن السلطات المحلية في الكانتونات.

– على المستوى الفدرالي، يجدد السويسريون في كل أربعة أعوام غرفتي البرلمان بنظام الاقتراع النسبي، بالنسبة لمجلس النواب، وبنظام الأغلبية بالنسبة لمجلس الشيوخ. إثر ذلك، ينعقد المجلس الفدرالي، وهو اجتماع شامل لأعضاء مجلسي النواب والشيوخ، لانتخاب أعضاء الحكومة الفدرالية السبعة، الذين يلقبون أيضاً بمجلس الحكم الفدرالي. وعلى مدى أكثر من قرن، كانت في سويسرا حكومات ائتلافية تعكس في تشكيلتها– إلى حد كبير– توازن القوى السياسية الممثلة في البرلمان.

– بالنسبة للوزراء في الحكومة الفدرالية، لا تزيد مهمتهم عن أربعة أعوام قابلة للتجديد، وبشكل عام، يعاد انتخاب أعضاء الحكومة بصفة آلية إلى حين استقالتهم، إذ أنّ هذه القاعدة "غير المكتوبة"، لم تشهد سوى ثلاث استثناءات منذ ميلاد سويسرا الحديثة في عام ١٨٤٨.

* رئاسة الكنفدرالية منصب يُتقلّد بشكل دوري من طرف أحد أعضاء الحكومة الفدرالية السبعة، لفترة لا تزيد عن عام، وذلك حسب الأقدمية. وخلال تقلّده للمنصب الرئاسي، يواصل عضو الحكومة بموازاة ذلك تسيير وزارته. تبعا لذلك، لا يوجد أي وجه للمقارنة بين السلطات الممنوحة لرئيس الكنفدرالية السويسرية ولنظيره الفرنسي، إذ أن مهمته فخرية وتمثيلية بالأساس. فهو يمثل الحكومة الفدرالية داخل البلاد ويمثل سويسرا في الخارج.

* فرنسا تتميّز باهتمام إعلامي فائق بالانتخابات ومواجهات بين الأغلبية والمعارضة وسلطة رئاسية قوية وحكومة ذات لون واحد ، بينما في سويسرا، حيث كثيراً ما يدعى المواطنون للإدلاء بأصواتهم، هناك في المقابل، حِرصٌ على اعتماد النِّسبية والحكم الائتلافي مع وجود رئيس لا يزيد عن كونه "الأول ضمن نظرائه".

تبرز أهمية دراسة النظام السياسي الألماني من خلال نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى : خلال قرن من الزمن تبدّل النظام السياسي الألماني من نظام دولة سلطوية للإمبراطورية الثانية ، إلى النظام الديمقراطي للجمهورية الفايمارية ، إلى نازية الرايخ الثالث ، إلى انقسام إلى دولتين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى جمهورية ألمانيا الفيدرالية الجديدة الموحدة .

النقطة الثانية : إنّ عملية إعادة بناء الألمانيتين بعد الحرب العالمية ، لاسيما ألمانيا الغربية يعطي درساً بالغ الأهمية عن الطريقة التي يمكن لمجتمع ما أن يتغيّر بها.

أولاً – نبذة تاريخية عن تاريخ النظام السياسي:

تختلف التجربة الألمانية عن تجارب معظم الدول الأوروبية ، لأنّ العوامل الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تحديث باقي أنحاء أوروبا وصلت متأخرة إلى ألمانيا. وفي الوقت الذي سادت فيه الثقافة الوطنية غالبية الدول الأوروبية ، بقيت ألمانيا مقسّمة بين عشرات الوحدات السياسية إلى أن استطاع المستشار البروسي أوتو فون بسمارك توحيد الأراضي البروسية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية الثانية عام ١٨٧١. وقد تميّزت هذه الدولة بالمظاهر التالية :

– كان الملك هو مصدر السلطة السياسية ، وعمل على قمع المعارضة ، وإخضاع الشعب لأوامر الحكومة ، ورفض الإصلاحات الديمقراطية.

– استطاعت الدولة دفع عجلة التصنيع ، لكنها حصرت السلطة الاقتصادية في يد الارستقراطيين والنخبة التقليدية ، مما أدى إلى بروز أزمات اقتصادية انعكست على الواقع السياسي.

– قاد فشل الدولة في إدارة السياسات في ألمانيا إلى الحرب العالمية الأولى التي دمّرت الاقتصاد وانتهت بالهزيمة عام ١٩١٨ وسقوط الإمبراطورية الثانية .

وفي عام ١٩١٩ انتخب الألمان جمعية دستورية أسست لنظام ديمقراطي للجمهورية الفايمارية . وتميّزت هذه الجمهورية بالمظاهر التالية:

١– منح المواطنين حق الانتخاب وضمانات دستورية للحقوق الإنسانية الأساسية.

٢– السلطة السياسية بيد البرلمان والرئيس المنتخب مباشرة من الشعب .

٣– تنظيم الأحزاب السياسية لتوسيع المساهمة الديمقراطية في السلطة.

٤– فقدت ألمانيا مستعمراتها وقسماً كبيراً من أراضيها في إطار معاهدة السلام مع المنتصرين في الحرب العالمية الأولى .

٥- أدت عملية دفع التعويضات للحلفاء إلى بروز أزمات اقتصادية شديدة ، فتفشت البطالة في ألمانيا ، الأمر الذي زاد من حدة التوتر السياسي ، وانتشرت الفوضى والأزمات السياسية .

كان أكثر المستفيدين من هذا الوضع حزب العمال القومي الديمقراطي الذي يرأسه أدولف هتلر، وحصل على مئة مقعد في البرلمان في عام ١٩٣٠ .

وقام الرئيس بول فون هندنبُرغ بتعيين هتلر مستشاراً للجمهورية الفايمارية في ٣٠ كانون ثاني عام ١٩٣٣ الأمر الذي عجّل بسقوط هذه الجمهورية .

كان هناك أيضاً عوامل أخرى ساهمت في سقوط هذه الجمهورية:

١- افتقار الجمهورية لدعم النخبة السياسية والجمهور اللذان كانا يشككان أصلاً في مشروعية الفايمار .

٢- افتقار الألمان إلى الالتزام بالمبادئ الديمقراطية ، بينما كانوا يحتفظون بروابط عاطفية قوية اتجاه الإمبراطورية الألمانية .

٣- أسهمت التقسيمات غير الواضحة للسلطة في إضعاف المؤسسات السياسية الفايمارية . فقد قسّم الدستور اختصاصات السلطة التنفيذية بين المستشار ، وبين رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من قبل الشعب لولاية مدتها سبع سنوات.

بات رئيس الجمهورية يملك سلطات واسعة مثل : حق عزل المستشار، وحل البرلمان، وإخضاع القوانين التي لا توافقه إلى الاستفتاء الشعبي ، حق تعليق القوانين والضمانات الدستورية في حال وجود أخطار تهدد الأمة. وهذا الحق تحديداً أُسيء استعماله مرات عديدة .

دعا هتلر إلى انتخابات جديدة في آذار ١٩٣٣ حصل من خلالها على الأغلبية في البرلمان . وبعد ذلك قام بقمع أحزاب المعارضة ، واستطاع إقرار تشريعات غير دستورية في البرلمان منحته سلطة الديكتاتور .

بعد وفاة الرئيس هندنبرغ تمّ انتخاب هتلر رئيساً للدولة بإجماع مطلق ، وبذلك جمع بين منصبين الرئاسة والمستشارية. و تمّ توسيع الجيش وإعادة تسليحه بما يتناقض مع بنود معاهدة السلام. وسرعان ما قادت طموحات هتلر السياسية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية والتي انتهت بهزيمة ألمانيا مرةً أخرى في أيار عام ١٩٤٥.

احتل الروس المنطقة الشرقية من ألمانيا ، فيما احتل الحلفاء (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) المنطقة الغربية. وبدأ الحلفاء تنظيم الاقتصاد في المنطقة الغربية وفقاً لأسس اقتصاد السوق ، بينما عمِل الروس في المنطقة الشرقية على تحطيم المؤسسات الرأسمالية وإقامة نظام اشتراكي مكانها، إذ بات النظام السياسي في ألمانيا الشرقية عام ١٩٤٨ مماثلاً للنظام السوفييتي.

وفي هذا العام نفسه ساعد الحلفاء في المنطقة الغربية على انعقاد مجلس برلماني لوضع دستور النظام السياسي الألماني الغربي على أساس الديمقراطية البرلمانية . وبعد ذلك في أيار عام ١٩٤٩ تم الإعلان عن إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية. وبعد مرور أسبوع فقط على إعلان جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وافق مجلس الشعب في المنطقة الشرقية على مسودة دستور للجمهورية القادمة . وفي ٧ تشرين الأول عام ١٩٤٩ تم إعلان إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

كان التحدي الأساسي لهاتين الجمهوريتين هو كيفية النهوض بالاقتصاد وإعادة الإعمار. ونجحت كلتا الدولتين في مواجهة هذا التحدي ، ففي عقد الستينات ارتفع معدل الدخل في ألمانيا الغربية سبعة أضعاف ، وفي ألمانيا الشرقية بمعدل خمسة أضعاف . وتمثل التحدي الثاني في مشكلة بناء الدولة (أو الأمة) والحصول على السيادة الكاملة . فقد قاد مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية الأول كونارد أديناور الشعب الألماني الغربي إلى التحالف مع الغرب .وفي عام ١٩٥٥ تمّ الحصول عملياً على السيادة القومية الكاملة لهذه الجمهورية مع احتفاظ الحلفاء بحق ترتيب الوضع النهائي للمسألة الألمانية .

وعمل السوفييت على دمج اقتصاد ألمانيا الشرقية باقتصاد الكتلة الاشتراكية ،اعترفوا بسيادتها عام ١٩٥٤ ولكنهم كرسوا تقسيم ألمانيا بإنشاء جدار برلين عام ١٩٦١. واتخذت العلاقة بين الألمانيتين في بداية الحرب الباردة طبعاً عدائياً ، إلا أنّ وصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي للسلطة في عام ١٩٦٩ في ألمانيا الغربية أحدث تقارباً ملحوظاً في العلاقة . وفي عام ١٩٧٢ وقّع مستشار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ويلي براندت اتفاق مع ألمانيا الشرقية حول الاعتراف المتبادل. قاد هذا الاعتراف إلى تطور العلاقات بين الجانبين مما ساعد سكان ألمانيا الشرقية على اكتشاف القيم والأفكار الغربية الأمر الذي أدى في نهاية المطاف عام ١٩٨٩ إلى الثورة ضد النظام الاشتراكي ، وتوحيد الألمانيتين في عام ١٩٩٠.

ثانياً – النظام السياسي ووظائفه :

انطلق واضعو الدستور الألماني الجديد في ٢٣ أيار ١٩٤٩ من ثوابت ترفض النازية، الشيوعية، وبرلمانية دستور فايمار. وانسجاماً مع هذه الثوابت ، رفضوا أعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الدولة.

السلطات الدستورية الأساسية التي أقامها الدستور الجديد

إنّ السلطتين الأساسيتين اللتين أقامهما الدستور الجديد ، هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، حيث يمارس السلطة التشريعية برلمان اتحادي مؤلف من مجلسين، ويمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية، والحكومة المجسدة بالمستشار.

السلطة التشريعية – البرلمان الاتحادي :

يتألف من مجلسين : مجلس الاتحاد ويسمى بوندستاغ ، ومجلس الأقاليم ويسمى بوندسرات. حيث يمثّل البوندستاغ الشعب الألماني، في حين يمثل البوندسرات الأقاليم الستة عشر المكونة لجمهورية ألمانيا الاتحادية. (١١ غربي و٥ شرقي)

– يُنتخب أعضاء البوندستاغ، البالغ عددهم /٦٦٢/ بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات، وتكون نسبة تمثيل كل إقليم من أقاليم الاتحاد وفقاً لحجمه الديموغرافي.

–أعضاء البوندسرات المؤلف من /٦٨/ عضواً ، يعينون من قبل حكومات الأقاليم.

–الأقاليم ليست متمثلة في هذا المجلس بعدد متساوٍ من الأعضاء ، بل كل إقليم ممثل بعدد من الأعضاء يتناسب مع حجمه الديموغرافي(من ٣ إلى ٦ أعضاء).

–المهام الأساسية للبوندستاغ : سن التشريعات التي تقترحها السلطة التنفيذية ، ومناقشتها بشكل علني ليتمّ إقرارها أو رفضها، وتقييم البرنامج التشريعي للحكومة وتعديله ، وتدقيق أعمال الحكومة في القضايا السياسية والإدارية. كما يمكن لنواب البوندستاغ طلب إجراء نقاش خاص حول أي مسألة سياسية تقوم بها الحكومة وتقييمها .

–المهمة الأساسية للبوندسرات : المشاركة المباشرة في العملية التشريعية ، إذ أنّ الحكومة الاتحادية مُلزَمة بتقديم مشاريع القوانين للبوندسرات قبل عرضها على البوندستاغ ، إلا أنّ موافقة البوندسرات لا تكون ضرورية إلا في القضايا السياسية.

– يحق لأعضاء مجلسي البرلمان تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان الاتحادي، ولكن وفقاً لآليات خاصة .

– أكثر من ثلثي القوانين تأتي بمبادرة من قبل الحكومة. وتحال مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة إلى البوندسرات أولاً، ثم تحوّل إلى البندستاغ.

–لا يملك كل من أعضاء البوندستاغ حق اقتراح القوانين. فالاقتراح يجب أن يقدم من قبل /٢٦/ عضواً (وهو العدد الضروري لتشكيل كتلة برلمانية) على الأقل، في حين أنّ أعضاء البوندسرات لا يملكون حق اقتراح القوانين بشكل مباشر. ولكن يمكن للبوندسرات أن يقرر بالأغلبية إحالة مشروع ما إلى الحكومة. هذه الأخيرة (تملك مدة ٦–٩ أسابيع لتعطي رأيها، ثّم يحيله إلى البوندستاغ.

– تتم مناقشة مشاريع القوانين أمام مجلسي البرلمان : البندستاغ و البندسرات على التوالي.

– يخضع كل مشروع قانون لثلاثة قراءات (أو مراحل) أمام البندستاغ : الأولى شكلية، الثانية تأتي بعد دراسة المشروع من قبل اللجان البرلمانية، الثالثة تكون لمناقشة المشروع بكامله والتصويت عليه.

– يوجد في البوندستاغ حوار فعال بين الأغلبية والمعارضة من خلال إيجاد صياغة توفيقية للمشاريع المطروحة أمام المجلس. هذا الأمر يظهر لأنّ انتقادات المعارضة ليست دائماً أوتوماتيكية.

– التصويت الإيجابي أمام البوندستاغ على قانون ما لا يقفل باب الإجراءات التشريعية. لأنّ البوندسرات، الذي لا يملك سلطة تعديل هذا القانون، يملك حق الاعتراض (الفيتو). وفي هذا المجال يميز الدستور بين نوعين من القوانين :

– قوانين تتطلّب توافق مجلسي البرلمان الاتحادي ، مثل تعديل الدستور ، والقوانين المتعلقة بتنظيم العلاقات الإدارية و المالية بين الدولة الاتحادية والأقاليم .

– في المجالات التي لا تتطلب توافق المجلسين، إذا رغب البوندسرات تعديل النص المقترح، يمكنه أن يطلب، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إحالة النص إليه، اجتماع لجنة توفيقية مؤلفة من أعضاء المجلسين (١٦ عضواً عن كل مجلس). والبوندسرات يمكنه الاعتراض على اقتراحات اللجنة التوفيقية بالأغلبية البسيطة أو بأغلبية الثلثين حسب الحالة، ولكن البوندستاغ يمكنه تجاوز هذا الاعتراض من خلال التصويت مرة ثانية بنفس الأغلبية. غير أن البوندسرات نادراً ما يستخدم حقه في الاعتراض التشريعي.

– للبوندستاغ الحق في حجب الثقة عن الحكومة ، كما يحق له مساءلة أعضاء الحكومة وتشكيل لجان تحقيق لمحاسبة أعضائها .

–يخصص البوندستاغ جلستين أسبوعياً للأسئلة الشفهية المطروحة من قبل أعضائه على الحكومة، ويمكنه تشكيل لجان تحقيق حول موضوعات تتعلق بالفضائح المالية أو السياسية، وذلك بناء على طلب مقدم من ربع أعضائه.

–يمكن للبرلمان تلقي طلبات مقدمة من قبل المواطنين من أجل السهر على حماية حقوقهم الأساسية المحددة في الدستور .

–يشارك البوندستاغ في انتخاب رئيس الدولة الاتحادية، وانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، وفي آلية تعيين (انتخاب) المستشار.

– بالمقارنة مع مجلس العموم البريطاني أو الجمعية الوطنية الفرنسية ، فإن البوندستاغ يمارس استقلالية أكبر عن الحكومة ، ويتمتع باستقلال أكبر وفرص أكثر لانتقاد الحكومة وتدقيق اقتراحاتها.

السلطة التنفيذية:

يمارس السلطة التنفيذية في ألمانيا الاتحادية مؤسستين رئيستين هما : الرئيس الفيدرالي، والمستشار والحكومة الفيدرالية.

أ- الرئيس الفيدرالي

- يُنتخب الرئيس الفيدرالي لولاية مدتها خمس سنوات بطريق الانتخاب غير المباشر، من قبل مؤتمر خاص يسمى بالمؤتمر الفيدرالي. وهذا المؤتمر مؤلف من مجموع أعضاء البوندستاغ البالغ عددهم ٦٦٢ ، إضافةً لعدد مساوٍ لهم يُنتخب من قبل برلمانات الأقاليم.

- ويُعتبر الرئيس الاتحادي ضامناً للدستور، وبهذه الصفة يمكنه رفض توقيع أي قانون أو مرسوم يعتبره مخالفاً للقانون الأساسي (الدستور)، فيما عدا ذلك وفي الظروف العادية لا يلعب رئيس الجمهورية إلا دوراً ضعيفاً في الحياة السياسية .

- أهم ما يمكن أن يمارِسه هو تقديم مرشح لمنصب المستشار أمام البوندستاغ. ولكن البوندستاغ يمكنه رفض هذا الترشيح وانتخاب شخصية أخرى.

- تتوسع سلطات الرئيس الفيدرالي في حال حدوث أزمة سياسية سببُها تقاعس البرلمان . فإذا رفض البوندستاغ مرشح الرئيس لمنصب المستشار، ولم يتمكن من انتخاب شخصية أخرى لهذا المنصب بأغلبيته المطلقة خلال /٤/ أيام، فيمكن للرئيس إما أن يَحل البوندستاغ أو أن يعيّن في منصب المستشار الشخصية التي حصلت على أعلى الأصوات فيه.

- لا يمكن للرئيس الفيدرالي أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، وليس له صفة القائد الأعلى للجيش. وأغلب القرارات التي يتخذها تكون مذيَّلة بتوقيع المستشار أو الوزير المختص، باعتبار أنه غير مسؤول سياسياً.

ب- المستشار والحكومة الفيدرالية

-المستشار الذي هو بمثابة رئيس الحكومة، يُعتبر عملياً الرجل القوي في النظام السياسي الألماني.

- يُعين (أو يُنتخب) المستشار وفقاً للإجراءات التالية:

يقوم الرئيس الفيدرالي باقتراح اسم شخص (هو في الغالب زعيم الأغلبية) كمرشح لمنصب المستشار أمام البوندستاغ. وهذا الأخير (أي البوندستاغ) يمكنه الموافقة، بدون مناقشة، بالأغلبية المطلقة لأعضائه. ولكن إذا لم يحصل مرشح الرئيس على الأغلبية المطلقة، يمكن للبوندستاغ أن يَنتخب بالأغلبية المطلقة شخصاً آخر لهذا المنصب خلال /١٤/ يوماً من تاريخ الاقتراع الأول. وفي حال لم يتمكن البوندستاغ من تسمية شخص لمنصب المستشار يمكن للرئيس، إما أن يعين في منصب المستشار الشخصية التي حصلت على أعلى الأصوات في عملية الاقتراع أو أن يحل البوندستاغ

– يملك المستشار المعيَّن أو المُنتخب من قبل البوندستاغ، كامل الحرية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب، وقبول استقالة وإقالة أعضاء الحكومة. وهو الذي يحدد الخطوط التوجيهية للسياسة العامة ويتحمل مسؤوليتها... ولكن "في حدود هذه الخطوط التوجيهية، كل وزير فيدرالي يدير أعمال وزارته بشكل مستقل، وتحت مسؤوليته الشخصية. والمنازعات التي قد تنشأ بين الوزراء تفصل بها الحكومة الفيدرالية.."

– النظام الداخلي للحكومة، يدعم سلطة المستشار في مواجهة وزرائه، فيعطيه سلطة توجيه تعليمات إليهم والتحكيم في المنازعات الناشئة بينهم قبل عرضها على الحكومة. ولكن لا يمكنه الحلول مكانهم في ممارسة اختصاصاتهم، و لا حتى تعديل قراراتهم. فسلطته الوحيدة هي توجيه تعليمات إليهم، وإذا رفضها أحد الوزراء فإن المستشار لا يملك سوى إقالته من منصبه، وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث أزمات حكومية.

– أخذت سلطة المستشار مع الوقت في التعاظم باستمرار لعدة عوامل:

*تعتبر المغالاة في تشخيص الحملات الانتخابية أهم العوامل في تقوية سلطة المستشار. فالأحزاب السياسية الكبيرة في ألمانيا تركِّز في حملاتها الانتخابية على شخصية زعمائها الذين سيتولى أحدهم منصب المستشار في حال فوز حزبه في الانتخابات

*يجمع المستشار بشكل عام بين منصبه هذا وبين منصب رئيس الحزب الأهم في الائتلاف الحكومي الحاكم ، ولكن الجمع بين المنصبين ليس بالضروري.

* إن الإمكانية أو الحرية المعطاة للمستشار بتنظيم الحكومة وتحديد اختصاصات كل وزير، تسمح بأن يكون له اليد الطولى في اتخاذ القرارات في المسائل الهامة والدقيقة.

_ إنّ المسائل الهامة أو الأساسية بنظر المستشار يحتفظ بها لنفسه.

ثالثاً – ماهية الرقابة على سياسات الحكومة:

أ – الرقابة من قبل المحكمة الدستورية و الأقاليم

تُعتبر الرقابة على دستورية القوانين والطبيعة الاتحادية للدولة الألمانية من الركائز الأساسية للرقابة الديمقراطية على سياسة المستشار والحكومة.

١ – دور المحكمة الدستورية:

–تلعب هذه المحكمة دوراً كبيراً في الحياة السياسية لألمانيا الاتحادية. فمن النادر جداً أن تُنظَّم بنص جديد مشكلة أو مسألة معينة دون أن تخضع لرقابة قضاة هذه المحكمة. –يحاول قضاة هذه المحكمة عدم فرض أنفسهم كمشرعين ممتازين ، لكنهم مجبرون على التدخل الدائم في الحياة السياسية، آخذين بعين الاعتبار حداثة الرقابة الدستورية في ألمانيا الاتحادية.

-يحاول قضاة هذه المحكمة عدم الاصطدام مع الرأي العام، من خلال تفسير القانون الأساسي قدر الإمكان باتجاه يوافق الرأي العام.

- تتألف هذه المحكمة من /١٦/ عضواً ، يعينون بطريق الانتخاب مناصفة من قبل مجلسي البرلمان الفيدرالي، من خارج أعضاء هذين المجلسين، لولاية مدتها /١٢/ سنة قابلة للتجديد.

صلاحيات المحكمة:

-الرقابة على دستورية القوانين بناءً على طلب مقدم من الحكومة، أو من ثلث أعضاء البوندستاغ، أو حكومة ولاية.

-النظر في الخلافات حول الاختصاصات بين السلطات الفيدرالية و سلطات الولايات، كذلك النظر في التوافق بين القوانين الفيدرالية و قوانين الولايات، والخلافات بين السلطات الفيدرالية و سلطات الولايات، أو تلك الناشئة بين الولايات.

-التحقيق في تقصير الرئيس الاتحادي والقضاة الاتحاديين بواجباتهم، أو إعلان لا دستورية أحزاب سياسية...الخ.

٢- رقابة الأقاليم:

-تسهم الأقاليم بفعالية في المسار التشريعي الفيدرالي من خلال تمثيلها في البوندسرات. فأعضاء هذا المجلس، يتم تعينهم من قبل سلطات الأقاليم. و إضافةً إلى ذلك، فإن الصلاحيات التشريعية موزعة (وظيفياً وجغرافياً) بين البرلمان الفيدرالي، و برلمانات الأقاليم ، حيث تقوم هذه الأخيرة بعمل تشريعي كبير في مجالات متنوعة كالتعليم و الشرطة و المؤسسات المحلية.

- القوانين المقرّة من قبل الأغلبية في البرلمان، يتوقف تطبيقها غالباً على تدخُّل سلطات الأقاليم، مما يدعو السلطات الفيدرالية و المحلية للتفاوض من أجل إيجاد حل توافقي.

ب - أسباب محدودية دور البرلمان في الرقابة على الحكومة:

-إنّ الطبيعة الاتحادية للدولة والأهمية الكبيرة للاختصاصات المتروكة للأقاليم، تدفع بالشخصيات السياسية الهامة إلى الاكتفاء بإدارة هذه الأقاليم وهجر المناصب السياسية على مستوى الدولة الاتحادية. لهذا السبب فإن البوندستاغ لا يضم بين أعضائه شخصيات سياسية من الدرجة الأولى. إضافة إلى ذلك فإن الكتل البرلمانية منظمة بشكل تدرُّجي، حيث يخضع أعضاؤها إلى نوع كبير من الانضباط في مواجهة رؤساء هذه الكتل الذين وحدهم يتمتعون بثقل سياسي حقيقي. ولذلك أيضاً فإن المناقشات في البوندستاغ تدور في جو كبير من الرتابة، فالتصويت فيه لا يخبئ أية مفاجآت .

-حقوق المعارضة في البوندستاغ مصونة بشكل كبير: فمثلاً رئاسة اللجان البرلمانية ليست حكراً على أحزاب الائتلاف الحاكم، و لكنها موزعة بين جميع الأحزاب بشكل يتناسب مع عدد مقاعدها في البوندستاغ.

-الراديو والتلفزيون ينقلون المناقشات التي تدور في البوندستاغ بدرجة كبيرة من الحيادية (ولكن الناخب الألماني لا يهتم كثيراً بهذه المناقشات نظراً لعدم أهميتها في الحياة السياسية).

-على العكس من ذلك فإن المناقشات الدائرة في البوندسرات تتمتع بالحيوية، حيث إنّ أعضاء هذا المجلس، ذي العدد القليل، هم حكام الأقاليم الذين كل في إقليمه يتمتعون باختصاصات كبيرة. ولكن هذا المجلس لا يملك إمكانية سحب الثقة من الحكومة، كذلك فإن موافقته ليست ضرورية لإقرار أكثر من نصف القوانين.

لذلك فإن الحياة السياسية الألمانية تدور خارج البرلمان الفيدرالي، من خلال الأحزاب السياسية المتمثلة في البرلمان، والتي يمكنها التأثير على الحكومة، وتأمين نوع من الرقابة الفعلية عليها.

رابعاً- الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان:

يوجد خمسة أحزاب سياسية ممثلة في البوندستاغ. هناك حزبان كبيران هما الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي اللذان يتقاسمان نحو ٨٠% من نسبة الأصوات في الانتخابات.

ويوجد في البوندستاغ أيضاً حزب صغير هو الحزب الليبرالي الذي يحصل على حوالي ١٠% من أصوات الناخبين، وبالتالي يستطيع لعب دور الحكم بالنسبة للحزبين السابقين في تشكيل أية حكومة.

ويتمثّل في البندستاغ أيضاً حزب الخضر الذي دخله عام ١٩٨٣ لأول مرة، وحزب الاشتراكيين الديمقراطيين (الذي يضم الشيوعيين السابقين في ألمانيا الشرقية سابقاً) .

I-الاتحاد الديمقراطي المسيحي

أقدم الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوروبا، ويعتبر من أحزاب اليمين الوسط ، و قد بقي هذا الحزب في السلطة عشرين سنة متتالية ١٩٤٩-،٩٦٩. حيث حكم بالائتلاف مع الحزب الليبرالي في الفترة ١٩٤٩-١٩٥٧، وحكم وحده في الفترة ١٩٥٧-١٩٦١ بعد حصوله على الأغلبية المطلقة، ثّم حكم بالائتلاف مع الحزب الثاني المنافس له هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقد عاد إلى الحكم عام ١٩٨٢ وبقي حتى أيلول ١٩٩٨ بالائتلاف مع الحزب الليبرالي.

II-الحزب الاشتراكي الديمقراطي

أقدم الأحزاب الاشتراكية في أوروبا ، تمّ تأسيسه سنة ١٨٧٥. ولا يعتبر نفسه من الأحزاب الماركسية ، فهو يدافع عن الملكية الفردية ويعتبرها الوسيلة الوحيدة التي يملكها الإنسان لإثبات وجوده في مواجهة السلطة، ولكنه هو ضد التجمّع المفرط لرأس المال الذي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر إخضاع الدولة إلى مجموعة من الأشخاص من الصعب الرقابة عليها. وقد حكم في

الفترة ١٩٦٩-١٩٨٢ بالائتلاف مع الحزب الليبرالي، وعاد إلى الحكم بعد انتخابات أيلول ١٩٩٨، بالتحالف مع حزب الخضر.

III-الحزب الليبرالي

في الأصل حزب رجال الأعمال ويعمل على تحقيق نوع من التوازن بين الحزبين الكبيرين(الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي). فهو عادة يشكل ائتلافاً حكومياً مع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي ، ولكن لا شيء يمنعه من تشكيل ائتلاف حكومي مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي وهذا الحزب هو في تراجع مستمر في الانتخابات، وهذا التراجع سببه هو تصرفات الحزب. فالرأي العام الألماني لا يقدر تصرفات هذا الحزب الذي يمكنه أن يتحالف مع أي قوى سياسية للبقاء في الحكم..

عدد الأحزاب السياسية في البرلمان محدود مما يسمح عادة بعدم حصول أحد الأحزاب على الأغلبية التي تمكّنه من الحكم بمفرده، والحصول دائماً على أغلبية يمكنها أن تحكم عن طريق الائتلاف بين حزبين. هذا الأمر حقق في ألمانيا نوعاً من الثنائية الحزبية طرفاها : الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. والسبب في عدم كثرة الأحزاب الممثلة في البرلمان يعود أيضاً إلى آلية دستورية تمنع دخول الأحزاب التي لا تحصل على الأقل على ٥% من الأصوات إلى البوندستاغ.

تم الاعتماد بصورة أساسية في إعداد هذه المحاضرات على المراجع التالية:

١- غابرييل ألموند ، بنغهام باول الابن : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر – نظرة عالمية ، عمان – ١٩٩٨.

٢- ثامر كامل محمد الخزرجي: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، عمان ٢٠٠٤

٣- عبد العالي عبد القادر: النظم السياسية المقارنة ، جامعة سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠٠٧

٤- حسان العاني : النظم السياسية والدستورية المقارنة ، منشورات جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، بغداد ١٩٨٦

٥- صالح الكاظم ،علي العاني : الأنظمة السياسية ، منشورات جامعة بغداد ، كلية القانون ، بغداد ١٩٩٠

٦- روبرت أ. دال : التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علا أبو زيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٣

٧- سام سليمان دلة: القانون الدستوري ، منشورات جامعة حلب ٢٠٠٨

٨- سعاد الشرقاوي : الأنظمة السياسية في العالم المعاصر ، منشورات جامعة القاهرة ، القاهرة ٢٠٠٧

٩- أندرو رينولدز وآخرون : أشكال النظم الانتخابية ، تعريب أيمن ديوب ، ٢٠٠٧

١٠- آرنولد ج. هايد نهايمر هيو هيكو ، كارولين تيش آدار : السياسات العامة المقارنة ، ترجمة أمل الشرقي ، عمان ١٩٩٩.

١١- كورتني بومبي ، لايسي كولوس : مراقبة العملية السياسية ، ترجمة نور أسعد ، بيروت ٢٠١٢ .

١٢- عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة ، بيروت ١٩٨٩

١٣- نصر محمد عارف: الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة ، عمان ، ٢٠٠٦

١٤- مراد شحماط ولبنى جصاص : التنمية السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

١٥- موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة جورج سعد ، بيروت ١٩٩٢

١٦- صالح بلحاج : التنمية السياسية – نظرة في المفاهيم والنظريات ، الجزائر .

١٧- صموئيل هنتنغتون : الموجة الثالثة – التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب ، الكويت ١٩٩٣

١٨- فهمي خليفة الفهداوي : السياسة العامة – منظور كلي ، عمان ٢٠٠١

١٩- محمد علي العويني ، العلوم السياسية ، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٢٠- كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٨٧

٢١- نظام بركات ، مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٩٨٩ .

٢٢- ريتشارد هيجوت: نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ، عمان – ٢٠٠١.


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University